

٣٤١ درهم

* فهرست حاشيه عبد الغفور *

ترسانهٔ عامره حکیم باشیسی الحاج محمد نظیف

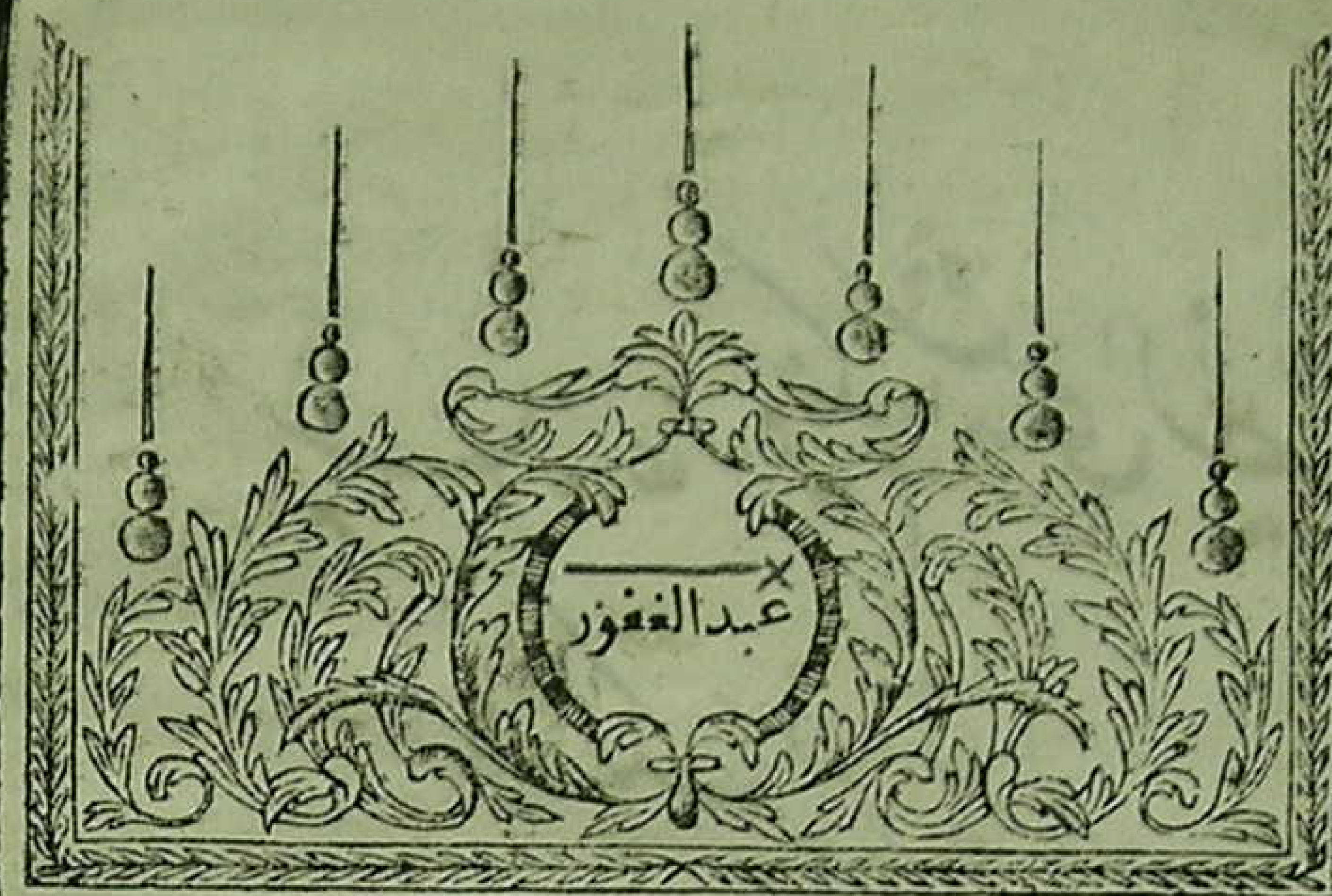
افندینک خیراتیدر

١٢٥٩

وقف سید نظیف

٦١





بسم الله الرحمن الرحيم

قوله* الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس او الاستغراق ٩
اى كل حمد من الازل الى الابد من اى حامد كان ويحتمل
ان يكون مصدر المجهول او القدر المشترك بين المصدرين
فان مقام حمده سبحانه يلائمه الاستيعاب كما يلائمه الاستغراق
ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر معنى سپاس وستايش *قوله
لوليه ٧ اى الحرى بجنس الحمد لايخفى ما فى ترك التصريح باسمه
سبحانه من التعظيم والاجلال وادعاء التعين وان الوهم لايذهب
الى ان الجدير بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد صريحا بما يشعر
بالعلية وغرابة الاسلوب التى تجلب الطباع اليه لكون الجديد
لذيذ *قوله والصلاة اى الرحمة وافاضة الخير نازلة من علو
جناب الحق سبحانه على نبيه *قوله على نبيه من النبوة بمعنى
الرفعة وهو فى الشرع عبارة عن انسان بعثه الله على عباده
للتبليغ ويظهر مما ذكرنا فى الفقرة السابقة وجه ترك التصريح
باسمه صلى الله تعالى عليه وسلم على ان فيه حسن الموافقة *قوله

وعلى

٩ هذا تفسير للحمد على تقدير
اللام فيه للاستغراق دون الجنس
وتصريح بان المدعى هو
الاستغراق الحقيقى دون العرفى .ح

الحاصل
الاظهر انه تفسير
بالمصدر المعلوم والاكتفاء بهذا
التفسير بناء على كونه اصلا .ح

٧ كون الضمير راجعا الى جنس
الحمد ليس مبنيا على كون اللام فيه
للجنس لان معنى الجنس يستفاد ٩

وعلى آله اى اهل بيته *قوله واصحابه جمع صاحب كطاهر
واطهار او جمع صحب بسكون الحاء كنهر وانهار اوصحب
بكسر الحاء كنمر وانمار مخفف صاحب بناء على ما قيل من ان
فاعلا لايجمع على افعال *قوله المتأدبين بآدابه الادب نگاه
داشتن حد هر چيز اى الذين ثبت فيما بينهم التأدب بآدابه
والانصباغ بصبغة لفنائهم فى ذاته صلى الله عليه وسلم *قوله
فهذه اى ما سيتلى عليك *قوله فوائد جمع فائدة من الفيد
يعنى انچه گرفته وداده شود از دانش ومال *قوله لحل مشكلات
الكافية المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمى الحق الخفى
مشكلا لانه يشبه الباطل والتاء فى الكافية للمبالغة او النقل
او التأنيث باعتبار ان الكتاب رسالة *قوله للعلامة تاؤه للمبالغة
ولم يطلق على الله سبحانه مع انه الجدير بذلك لتوهم التأنيث
*قوله فى المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما فى قوله تعالى
(رب المشارق والمغارب) وتوجيه الجمع ان للشمس من اول
السرطان الى اول الجدى فى كل يوم مطلعا وهى مائة واثنان
وثمانون ثم تعود الى مطالعها كذلك وكذا حال المغارب وقد
وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما
فى قوله سبحانه (رب المشرقين ورب المغربين) والتثنية بناء
على ارادة مشرقى الذهاب والعود المتناولين للكل وكذا حال
المغربين *قوله الشيخ خواجه *قوله تغمده الله بغفرانه قال
قدس سره فى الحاشية التغمد الستر انتهى يعنى ستر الله ما
كان منه بغفرانه اللايق بجنابه او الناشى من محض فضله من غير
سابقة العمل ٦ ويجوز ان يحمل كناية عن الاحاطة اى احاط
الله بغفرانه وجعله شاملا له قال فى التاج التغمد كناه پوشيدن
فلابد ح من التجريد اذ لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه

٩ من نفس لفظ الحمد بدون اللام
لكونه موضوعا له فلا ينافى كونه
للاستغراق والداعى على هذا
الحمل هو انه لو كان الضمير راجعا
الى كل واحد من افراده يمكن
ان يتوهم انه يجوز ان يكون غيره
حريا ببعض افراده وذلك لا يلايم
مقام الحمد بخلاف ما اذا كان راجعا
الى الجنس فتدبر .ح

٦ فعلى الاول يكون الاضافة فى
غفرانه للمبالغة وعلى الثانى لزيادة
الاختصاص .ح

ماذكرناه كما فى قوله تعالى (اسرى بعبده ليلا *قوله واسكنه
بحبوحة جنانه بكسر الجيم قال قدس سره فى الحاشية بحبوحة
الدار وسطها وهى من كل شئ وسطه وخياره انتهى معنى٤
جعل الله خيار جنانه سكنى له * قوله نظمتها النظم دَرْرِشْتَه
كشيدن جواهر استعير لتأليف بسايط كلامه المترتبة المعانى
المتناسقة الدلالات على ما يقتضيه سلامة الطبع وفى هذه
الاستعارة اشارة الى ان بسائط كلامه كالدرر فى الصفاء والتلألاء
وانما قال ذلك ترغيبا للطلبة *قوله فى سلك التقرير السلك
رشته والتقرير قراردادن والاضافة من باب اضافة المشبه به
الى المشبه *قوله وسمط التحرير السمط بكسر السين رِشْتَهٔ مُرْوارِيد
بَاشْبَه وجزآن والتحرير نقشُ خَطٌّ وغيرآن بَرْكِرِفْتَنْ والمراد
الكتابة والاضافة كاضافة السلك *قوله للولد العزيز العزيز
ارجمند وكرامى وكم ياب *قوله ضياء الدين كضياء البيت وسراجه
كانه ضياء يهتدى به الى الدين *قوله عن موجبات التلهف
والتأسف التلهف دِرِيغْ خوردن واَنْدُوهكين شُدَنْ التأسف
دريغ ودَرْدْ خُورْدَنْ *قوله لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية
اى لانه فى التسبب والبعث لهذا التأليف٣ كالعلة الغائية التى تكون
باعثة فتكون نسبة الفوائد اليه من قبيل النسبة الى الباعث
المحرك *قوله وما توفيقى الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة
للمطلوب *قوله وهى حسبى الحسب بَسَنْدَه بُودَنْ وخرده سند كردن
* قوله ونعم الوكيل الوكيل انكه بَوَىْ كارى كذارند والجملة
عطف على جملة هو حسبى والمخصوص محذوف او عطف
على حسبى لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير المتقدم
*قوله هضما لنفسه بتخييل ان كتابه آه اى ترك ذلك الجعل كسرا
لنفسه وذلك الكسر بتخييل ان كتابه من حيث صنعه لا من

حيث

٤ اشارة الى ان لبس المراد باسكانه فى الجنان جعله ساكنا غير متحرك ❊

٣ فيه اشارة الى علاقة تشبيه الولد بالعلة الغائية واشعار بان مقصوده قدس سره من هذا التشبيه افادة ان الباعث فى هذا التأليف هو الولد ❊

حيث اشتماله على المسائل ليس فى مرتبة كتب السلف حتى
يلزم بذلك الترك مخالفتهم فانهم انما يستحسنون جعله جزء فى ما
يعتنون بشانه وما هو فى مرتبة كتبهم لكن بقى توهم ترك الامتثال
بالحديث الدائر على الالسن وهو ان (كل امر ذى بال لم يبدأ
فيه بحمد الله فهو اجزم) اى اقطع لا يتم فدفعه بقوله ولا يلزم آه
وحاصله ان المأمور به التلفظ سواء كان معه الكتابة اولا ولا يلزم
من ترك الاول ترك الثانى *قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام٢
وبدأ بتقسيمهما ايضا لانه من تتمة تعريفهما ولتحصيل الاقسام
المبحوث عنها *قوله لانه يبحث فى هذا الكتاب عن احوالهما اى
عن احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما سواء
اثبتت لانفسهما او لاقسامهما من حيث انها اقسامهما وفيه
اشارة٩ الى انهما موضوعا النحو ردا على من قال موضوعه
الكلمة او الكلام لعدم اختصاص البحث بواحد منهما وجعل
البحث عن احدهما راجعا الى الاخر تكلف *قوله فتى لم يعرفا
اى لم يتصورا لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما
من حيث انها منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب تصورهما عرفا
لتحصيل ما هو الواجب (ان قيل الواجب حاصل قبل التعريف
لتوقف تعريف كل شئ على تصوره (اجيب بان ذلك التوقف
بالقياس الى المعلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم (ان قيل المتعلم ايضا
عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لام التعريف يشير الى ما يعلمه
المخاطب (قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز
ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاذن التعريف بالقياس اليه
يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة *قوله
وقدم الكلمة لكون افرادها جزء من افراد الكلام آه اى سواء
نظر الى افرادهما او الى مفهومهما وجد جهة التقدم فى جانب

العلة الغائية عبارة عن سببه حامل للفاعل على الفعل فالعلة الغائية انتفاع الولد بهذا الكتاب لا ذات الولد ❊

٢ اشارة الى قولين احدهما ان موضوعه الكلمة والثانى ان موضوعه هو الكلام ❊

٩ وانما قال اشارة لان البحث من احوال شئ فى علم لا يقتضى كونه موضوعا اذ لو كان الموضوع مفهوما مساويا له كان البحث عن احوال الموضوع بحث عن احوال ذلك المفهوم المساوى مع انه ليس بموضوع ❊

الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجى اذا قدم
فى الكتابة توافقت فى التقدم الوجودات الاربعة اعنى الكتبى
واللفظى والذهنى والخارجى وان المتقدم بحسب الوجود الذهنى
اذا قدم فى الكتابة توافقت فى التقدم الوجودات ماعدا الخارجى
*قوله قيل هى والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق ان تجد
بين اللفظين تناسبا فى احد المدلولات الثلثة واشتراكا فى جميع
الحروف الاصلية مرتبا وغير مرتب اواشتراكا فى اكثر الحروف
الاصلية مع تقارب مابقى فى المخرج كنعق ونهق وقد اشار
الى بعد هذا الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان التأثير المناسب
لان يشبه بالجرح تأثير يصحبه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة
بعيدة عن الفهم غير لازمة مع ان المناسب ان يقال ان تأثير
انفسهما بقرع اسماع ونقش الصور فى الاذهان وما يترتب
عليهما من الافعال والانفعالات على اى وجه كانت من
مستتبعات القوة التى هى مدلول الكاف واللام والميم فان تقاليبها
كلها لا تخلوا عن قوة وشدة والكلمة والكلام والكلم متساوية
الاقدام فى ان تأثيرها للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف
*قوله وهو الجرح الجرح بفتح الجيم خسته كردن *قوله وقد عبر
بعض الشعراء يعنى ان ذلك التشبه علاقة معتبرة *قوله جراحات
السنان جمع جراحة بكسر الجيم خستكى السنان سرنيزه وعصا
ونيزه هرچيزى *قوله جنس واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل
الا مافوق الاثنين* قوله بدليل قوله تعالى (يصعد الكلم الطيب)
فانه لو كان جمعا لوجب التأنيث وبدليل انه ليس من اوزان الجمع
*قوله وقيل جمع واليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب
*قوله والكلم الطيب فان الصاعد الى محل العرض ليس الا
بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث فجاز ان يعبر

عنها ببعض الكلم فأويله كتأويل الرحمة بالاحسان فى قوله تعالى
(ان رحمة الله قريب من المحسنين *قوله واللام فيها للجنس
هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضى تعريف المصطلح عليه
لا تعريف الفرد النوعى للمعنى اللغوى او لما يطلق عليه هذا اللفظ
كما فى صورة لام العهد الخارجى ولا يأبان الطرد حتى يكون اللام
للاستغراق والتعريف ليس الا الطبيعة من حيث هى فاللام
للجنس والطبيعة* قوله والتاء للوحدة ولقائل ان يمنع ذلك
فى المعنى العرفى خصوصا عند من عدل فى تعريف الكلمة عن
اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز
القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما يجرد فى مقام التعريف
اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر
وليس التاء نصا فى الوحدة حتى يمتنع التجريد بدليل كلمتين
وتمرتين *قوله ولا منافاة بينهما هذا جواب على تقدير التنزل
وتسليم مامنعناه* قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعية كانت
او صناعية او غير ذلك (وفيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة
للوحدة التى هى مدلول التاء فانها فردية لاجنسية (ويمكن
ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خصت بما هو مصطلح النحاة
صارت الوحدة التى هى فى الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم
من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة
تمرة الى تمر * قوله والواحد بالجنسية يعنى ان بين الجنس
والواحد تصادقا فيجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد
وصفا له وان ينعكس *قوله اللفظ فى اللغة الرمى ورمى الشئ
من الفم والتكلم* قوله ثم نقل فى عرف النحاة المفهوم من كلام
الشيخ الرضى ان اللفظ٦ فى الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل
لغة فى الملفوظ به وهو المراد هنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل

٦ فى كون اللفظ اخص من
الملفوظ بمعنى الرمى مسامحة لان
الرمى فى الحقيقة هو الهواء دون
اللفظ لانه عرض ولا يتصور فيه
الرمى المقتضى للانتقال

(لايقال يلزم على هذا التقدير خروج المنوى عن تعريف الكلمة ٤
(لانا نقول المراد باللفظ لفظ حقيقة او حكما ولعل ارتكاب النقل
فيه مبنى على ان النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ به
حقيقة او حكما * قوله ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب
باسم السبب اومن قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق
بكسر اللام وليس فيه مؤنة تعدد النقل *قوله او بعد جعله
بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا
اقرب ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمى من الفم
او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة* قوله الى ما يتلفظ به التلفظ
كفتن والباء للتعدية وليس فيه دور لان التلفظ منشعبة
اللفظ اللغوى الذى هو الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ
الاصطلاحى (اعلم انهم اختلفوا فى ان الحركة الاعرابية كلمة
اولا فمن ذهب الى الثانى اشكل عليه صدق تعريفها وقد اجيب
عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى التلفظ وفيه بحث اذ ظاهر قوله
او حكما يدخلها * قوله الانسان انما قيد به تقريبا لتصوير
اللفظ من الفم * قوله او حكما اى تلفظا حكميا وذلك فيما
يشارك الملفوظ به فى الاحوال * قوله مهملا كان او موضوعا
قال قدس سره انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما فى عبارتهم
المشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع
والا يلزم الواسطة بين المستعمل والمهمل وهو لفظ وضع لمعنى
قبل ان يستعمل انتهى *قوله قبل ان يستعمل اى قبل ان يطلق
فيراد منه المعنى فالمستعمل فى عبارتهم بمعنى يصح استعماله
اومن قبيل تسمية العام باسم الخاص * قوله او مركبا قيل
انما صح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه فى الاصل
مصدر * قوله واللفظ الحقيقى اى الملفوظ به الحقيقى * قوله

٤ وفيه انه لما كان المراد باللفظ
اعم من اللفظ الحقيقى والحكمى
كان ذلك معنى مجازيا فيلزم
تعدد النقل فتأمل

اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذى هو اعم من الحرف
ولا ادرى انه من اى مقولة هو قال المص فى شرح الايضاح
ان المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذى هو الفاعل
بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل * قوله ولم يوضع له
لفظ خاص به فكما لايكون مذكرا بنفسه لايكون مذكرا
بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه
فهو عارية * قوله واجروا عليه احكام اللفظ عطف على
قوله ليس والمراد باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه وتأكيده
والابدال عنه وكونه ذاحال الى غير ذلك * قوله والمحذوف لفظ
حقيقة اذ على تقدير وجوده فى الخارج يتلفظ به الانسان
* قوله وكلمات الله داخلة فيه اى فى اللفظ بمقتضى هذا التعريف
لانها مما يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان وان كانت بالقياس
اليه سبحانه لايصدق عليه او لان من شانها ان يتلفظ بها
الانسان او لانها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا
القياس كلمات الملائكة والجن لايقال على الوجهين الاولين
ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه
فكيف يصح صدق ماذكر عليها لانا نقول هذا تدقيق فلسفى
غير ملتفت عند الادباء فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف
المكان ثم لايخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا ثبت
ان لكلمات الله سبحانه قياما به وهو يخالف ما عليه المحققون
او نقض بما فى علمه من الكلمات او بما يظهر ٢ فى غير الانسان
* قوله والنصب جمع نصبة وهى ما نصب لتعيين مسافة او
طريق * قوله غير داخلة فى اللفظ الذى هو اول اجزاء التعريف
ولما لم يدخل فيه لم يحتج فى تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه
بقيد حتى يلزم علينا ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا

٢ كما ظهر من الشجرة المباركة
فى الوادى الايمن *

ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز
بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا * قوله
لانه لم يقصد الوحدة اما لان مثل عبدالله علما داخل فى الكلمة
عنده خارج عنها عند من قال لفظة واما لما سيأتى * قوله
لعدم الاشتقاق مطابقة الخبر للمبتدأ مشروطة بثلثة شروط
الاشتقاق وما فى حكمه والاسناد والى الضمير الراجع الى المبتدأ
وعدم تساوى التذكير والتأنيث بجريح وقد انتفت هنا الثلثة
باسرها * قوله الوضع فى اللغة جعل الشئ فى حيز فكان
الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيز اللفظ * قوله تخصيص شئ
ملحوظ بخصوصه او بعمومه كهيئة المفردات والمركبات بشئ
سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل فى الموضوع
المحرف لان المحرف الاول لم يقصد جعله بل قصد المعنى به بتوهم
انه مجعول له ان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور خرج عنه
وضع المترادف لعدم انحصار معناه فى واحد من المترادفين لوجوده
فى كليهما وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج عنه وضع
المشترك لعدم انحصاره فى شئ من المعنيين لوجوده فى كليهما والحال
ان الجزء السلبى الذى يفيده التخصيص لا يوجد فى كل وضع قلنا
يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن جزء السلبى وبان
التخصيص ٧ بحسب الجعل لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع
فى المشترك والالفاظ المترادفة مترتبة ٣ لم يتحقق فى الازمنة المترتبة
للاوضاع الا المجعول الواحد والمجعول له الواحد وبان التخصيص
اضافى لا حقيقى وبان معنى كل من المترادفين من حيث انه من اثار
جعل ذلك المترادف لا يوجد فى المرادف الاخر وان المشترك
بحسب كل جعل لا يوجد الا فى معنى واحد ومما ذكرنا يعلم
الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا * قوله

بحيث

٧ والتخصيص بحسب الجعل اعم من ان يكون فى وقت من الاوقات او فى جميع الاوقات فبمجرد ان يكون وضع المشترك بازاء كل واحد من المعانى فى وقت من الاوقات يصدق التعريف عليه وكذا الحال فى المفردات فعلى التقديرين يندفع الاشكال منه

٣ كون الاوضاع فى الالفاظ المشتركة والمترادفة مترتبة غير لازمة منه

بحيث اى حال كون ذلك الشئ المخصص ملابسا لتلك الحيثية
التى هى مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء
لغرض التركيب * قوله متى اطلق واسمع او احس بغير السمع
وفيه تنبيه على قسمى الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربع
والا فيكفى ان يقال متى احس ان قلت ان الكلية غير صادقة الا
بعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يبعد ان يقال
هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة
فى ان التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة ومن المعلوم ان لابد
فى الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قال متى اطلق او احس وعلم
ذلك التخصيص * قوله فهم منه ان لم يكن مفهوما او فهم منه
فهم قصد والتفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل * قوله يخرج
عنه وضع الحرف وكذلك وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على
النسبة كالحرف وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف كمتى
وما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة والجواب
عنها كالجواب عن الحرف * قوله واجيب والايجاب بان الفهم
اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى بوجه لوحظ حالة وضعه
ولا شبهة فى تحقيقه قبل انضمام الضميمة لان قوله متى اطلق آه
اشارة الى غاية الجعل وهذا الفهم ليس غاية له * قوله ولا يبعد
ان يقال يعنى انه لا حاجة الى تقييد فان المتبادر من الاطلاق
الاستعمال فى المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة
* قوله المعنى ما يقصد بشئ ويراد به صريحا او ضمنا
او تبعا سواء كان بحسب الوضع او لا فدخل فيه المعنى
المطابقى والتضمنى والالتزامى وغيرها كما اذا سعلت واردت به
حضورك وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشئ * قوله
اسم مكان من مصدر المعلوم او المجهول * قوله او مصدر ميمى

للمعلوم او المجهوم* قوله بمعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر نقله اليه فيرتفع مؤنة النقل* قوله او مخفف معنى تخفيفا غير قياسى والذى جرأه على هذا الاحتمال مع بعده لفظا الميل الى جانب المعنى واستعمال المشدد بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام ومعنيه واحد* قوله فذكر المعنى بعده معنى على تجريده عنه حتى يكون المراد تخصيص شئ بدون الشرطية ايضا لانها قيد مقيس الى الشئ المتروك فتركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى يعود معنى الوضع لان تخصيص شئ بمعنى اى شئ بما يقصد بذلك الشئ هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لاشتماله عليه لا لانه لا حاجة اليه كما قيل وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا كما قيل لقربه من الحقيقة وشيوع امر التجريد فى امثاله وفيه كشف الاحتراز بكل من جزئى الوضع على ان ذكر اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا له صوغ فلا فائدة فى ذكره الا ليتعلق به قوله لمعنى* قوله والالفاظ الدالة بالوضع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل ولك ان تجعل الطبع فى مقابلة الوضع* قوله وبقيت حروف الهجاء اى حروف تعدد باساميها كالف با تا وهى حروف المبانى المقابلة لحروف المعانى* قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ فيه اغماض عن عموم تفسير المعنى* قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا اى فى مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة* قوله الى الفاظ مخصوصة اى مشخصة من حيث انها مشخصة سواء كانت فى انفسها مفردة اومركبة وذلك لان النقض الاول انما يتجه على تلك الحيثية ولا مدخل للافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف النقض الثانى

فانه انما يتجه على تركيبها ولذا قال اومركب* قوله فليس هناك اى فى مقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة المفردة اوالمركبة *قوله ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه فمعنى حيوان ناطق حال كونه علما لشخص انسانى مفرد لانه ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمى وجزءه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى* قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع الخ وذلك لانك اذا عبرت عن شئ بما فيه معنى الوضعية وعلقت به معنى مصدريا اما فى صيغة فعل اوغيرها فهم منه فى عرف اللغة ان ذلك الشئ موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وانما قال يوهم مع ان القاعدة تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد ههنا* قوله كما يتركب فى مثل قتل قتيلا وهو مجاز بطريق المشارفة فكذا فى المفرد* قوله ومعناه ح ما لا يدل جزءه من حيث انه جزءه لا يدل على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضى ان الافراد صفة للفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد فى عرف النحاة صفة للفظ بالذات وبالعرض للمعنى* قوله وكان النكتة فيه التنبيه وكانه النكتة ايضا فى تقديم الوضع على الافراد وكانه لا حسن لاعتبار الاعراب الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستلزمها وهو الوضع* قوله حيث اتى بصيغة المضى فاستعير صيغة السبق الزمانى للسبق الرتبى* قوله فعلى انه حال من المستكن فى وضع ان قلت لو كان حالا منه لكان يجنبه كما فى ضربت قائما زيدا قلنا لا نسلم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال وهى التأخير عن الفاعل والمفعول به ولئن سلم فذلك اذا لم تكن قرينة دالة على تعيين ذى الحال وقد تحققت هنا لان الافراد صفة للفظ بالذات او اذا تغير المعنى على تقدير

جعله حالا عما يليه ولاخفاء فى ان افراد المعنى يؤل الى افراد اللفظ * قوله اومن المعنى تبع الشارحين فى تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط كما سيذكره (لايقال لوكان حالا منه لقدم عليه لان صاحب الحال نكرة (لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فان تقديمها عليه مطلقا فيمتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام المص فى الايضاح * قوله فانه مفعول للفعل واللام واسطة فى كونه مفعولا ومعمولا له فاتحد عامل الحال وصاحبها * قوله لاخراج المركبات فالمركبات الفاظ موضوعة بالوضع النوعى كما اشرنا اليه * قوله فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل ومثل رجل ايضا فان لام التعريف والتنوين من حروف المعانى اتفاقا واما تاء التأنيث المتحركة والفاء وياء النسبة وعلامتا التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فذهب الشيخ الرضى وجماعة الى انها ايضا من حروف المعانى وذهب جماعة الى انها من حروف المبانى وجعلوا مجموع الصيغة دالا على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة اليها كما نسب الطلب الى سين استفعل والمطاوعة الى نون انفعل * قوله واعرب باعراب واحد كان المراد بالاعراب معنى يشمل الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل انه لم يعتبر لكل من الجزئين حاله اللايق فان الحرف الآخر فى قائمة لم يستحق الاعراب بل البناء والمستحق للاعراب هو قائم ثم جعل المجموع ككلمة واحدة فاعرب باعرابها ولايخفى ان هذا ظاهر فى قائمة وبصرى وحبلى وحمراء دون الرجل ورجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب فى الاول لبس الا الجزء الثانى وفى الثانى الجزء الاول وكذا فى الاخيرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تأمل * قوله

مع انه

مع انه معرب باعرابين (ان قلت ما توجيه الاعرابين لكلمة واحدة وتعدد الاعراب لبس الا لتعدد المقتضى ولا تعدد للمقتضى فى كلمة واحدة فى اطلاق واحد (قلنا قد تعتبر فى الاعلام الاحوال التى يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان (وقال صاحب اللباب ان اعراب آخره محكى كما فى تأبط شرا ولما كان الآخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه فى الجزء الفارغ كما اظهر اعراب ما بعد غير فى الاستثناء فى الغير فلبس لعبد الله علما الا اعراب واحد * قوله ولايخفى الخ اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لايلايم ذلك الغرض ولايخفى ان ذلك الاهمال لايجرى فى كل ما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة بل فى ما اعرب باعراب الكلمة الواحدة * قوله فانه لايقال له لفظة واحدة هكذا قالوه وفيه انه ان اريد باللفظ ادنى ما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل فى التعريف الانزر من الكلمات وان اريد ماله نوع وحدة لم يخرج منه مثل عبد الله علما وان اريد خصوص وحدة فلا يدل اللفظة عليه (ان قلت اللفظة للمرة والمفهوم منها ما تكلم به دفعة (قلنا لاشبهة فى جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم الا ان يقال المراد بالمرة ما تكلم به مرة ولبس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين فخرج عنه عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم بهما مرتين * قوله و بقى مثل قائمة وبصرى الى قوله داخلا اى مسامحة ومجازا * قوله لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر وهى ثلثة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبيعية ان كانت بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها

وعقلية ان كانت بغير ذلك * قوله كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار وانما قيد به اذ لو سمع ديز من زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالته او لم يدل كما قاله السيد قدس سره فان وجود اللافظ يعلم ح بالمشاهدة لا من اللفظ * قوله اى منقسمة الى هذه الاقسام السر فى تثليث القسمة تباين احوال الاقسام واختلافها مادة وصورة للكلام * قوله منحصرة يفهم من السكوت فى معرض بيان الاقسام ويتعلق به قوله لانها قيل هذا الحصر عقلى وتوجيهه انه فى قوة تقسيمين كل منهما دائرة بين النفى والاثبات كما يرشدك الدليل وان ابيت عن انه عقلى فظاهر انه قطعى اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما اخرجه التقسيمان * قوله اما من صفتها قيل التقدير هكذا لان حالها او دلالتها او لانها اما ذات دلالة ولا يخفى ان تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما تقدير الحال او الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثانى حرف والاول اسم وفعل ويستدعى عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثانى لان حال الكلمة لا تنحصر فى الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع ان الضرورة التى دعت الى التقدير انما نشأت من الثانى فلا يبقى التأويل فيه لا فى الاول واما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة ان وكذا جعل ان يدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقدير فى هذا المقام مبنى على ما حكموا به من ان الفعل مع ان فى تأويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بدله احتيج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يغنى عنه اذ ليس فى معنى المصدر حقيقة ولا يخلو من خدشة * قوله من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى او مركب اليها * قوله الثانى الحرف استيناف

وانما اختار المصنف الواو العاطفة تنبيها على تحقق الاقسام وعدم كون القسم بمجرد الاحتمال العقلى

لان زيادة ان مع الفعل نص فى التجدد والكلمة ثابتة فى ذاتها

لعل ذلك ان الفعل بعد دخول ان يصح ان يكون مسندا اليه فلا تكون النسبة المعتبرة حينئذ تامة بل تقييدية فاشكال الحمل باق

لانه لما قال اما كذا او كذا كان سائلا قال ما الاول وما الثانى فقال الثانى الحرف والاول اما كذا او كذا معطوفا على الجملة لاستينافية ولك ان تعطف اولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال فى قوله الثانى الاسم والاول الفعل * قوله لان الحرف فى اللغة الطرف يقال حرف الوادى اى طرفه * قوله اى جانب مقابل للاسم والفعل لم يقل او فى جانب من الكلام لانه قد يقع جزأ له نحو زيد لا حجر * قوله ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها لما اعتبر المقارنة فى الفهم عن كلمة خرج عن حد الفعل ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقق كضرب مصدرا وما يكون بينه وبين الزمان ترتب فى الفهم كضارب امس وما يكون مقارنا فى الفهم لكن لا يكون فهمهما عن كلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان * قوله مأخوذ من السمو اى سمى اسما حال كونه مأخوذا منه واصله سمو بحركات السين حذفت الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن * قوله لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع المسمى * قوله وقيل من الوسم ويدفعه اشتقاق سمى وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه اوساما وارتكاب القلب بعيد * قوله لتضمنه الفعل اللغوى فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول * قوله وقد علم الواو للاعتراض لتنبيه من لا يجد به الاشارة وللعطف على انحصرت لانها او للعطف على العلم بالانحصار الذى افاده الدليل اى علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اى توجيهه وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال * قوله بذلك الباء للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن فى الذهن وكمال انكشافه واختار ذلك دون هذا اشارة الى استحقاق التعظيم لجردته * قوله

لكون المقارنة بين العلمين متحققة بخلاف الوجه الاول اذ لا مقارنة بين الانحصار والعلم بحد كل واحد منهما

لان المبادى آلة لحصول العلم بالمطالب

حدكل واحد منها اضافة الحمد الى كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة كل ايضا الى واحد بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه قدس سره فى بحث الاضافة من انه لايلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن فى قوله منها للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله واحد * قوله وليس المراد بالحد ههنا اى فى هذا الفن فان الحد عند الادباء هو المعرف الجامع المانع او فى هذا المقام لان المركب من ما به الاشتراك وما به الامتياز لايستلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم * قوله ولله درالمص الدر فى اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال فى الذم لادردره اى لاكثر خيره وفى المدح لله دره وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره لايقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا من لبن امرء بت به كاملا فى العلم او القدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية * قوله اللام لم يعطف على السابق لانه فصل آخر من الكلام * قوله فى اللغة مايتكلم به ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه فى الاصل لما يعطى * قوله لفظ تضمن تضمن الكل لجزئه * قوله اى يكون كل واحد منهما فى ضمنه فان التثنيه اختصار العطف فكانه قال كلمة وكلمة قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التأويل المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى ان يأول بان يقال المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلثة ولايخفى ان هذا القول مبنى على جعل الهيئة جزء الكلام ويلزم ح ان لا يكون الكلام لفظا حقيقيا بل مسامحة

ولو

واو لم يجعل جزء له كما فى الشرح احتيج الى التأويل * قوله فلايلزم اتحادهما بتركب الكلام من كلمتين فقط * قوله اى تضمنا حاصلا بسبب الاسناد ويجوز ان يكون الباء للالصاق اى تضمنا ملصقا بالاسناد * قوله والاسناد نسبة احدى الكلمتين اوضم احدى الكلمتين اونسبة مدلول احدى الكلمتين * قوله حقيقة اوحكما الكلمة الحكمية مايصح وقوع مفرد موقعه لايقال يخرج عنه الاسناد الذى فى الجملة الشرطية لان الشرط قيد للجزاء على زعم المص وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم وقال لا تيأتى ذلك الافى اسمين اوفى فعل واسم ولوجعل الرابط بين الشرط والجزاء كما حققه السيد يخرج عنه قطعا اذلا يصح التعبير عن طرفى الشرطية بمفردين والدليل على ان الرابط بينهما صدق قولك ان ضربتنى ضربتك وان لم يوجد منك ضرب المخاطب * قوله بحيث تفيد المخاطب اى من شانه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اى لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطيته ونسبته الى القصور فى باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا اوصفة اوصلة ودخل ايضا اسناد الجملة التى علم مضمونها المخاطب * قوله خرجت المهملات الصرفة اما المركب من كلمتين ومهمل فلا يخرج * قوله سواء كانت خبرية اومحكية بها عن الواقع * قوله وانشائية اى غير محكية بها عن الواقع * قوله فى حكم الكلمة المفردة لان النسبة فى تلك المركبات مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد * قوله اعنى قائم الاب اوذا * قوله فانه فى حكم هذا اللفظ فلا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لا نفسها حتى لايحتاج الا هذا التأويل لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة على انفسها

بل هى تحضر بانفسها لابد دال فى ذهن السامع فيحكم عليها
ولئن سلمت دلالتها فليست بالوضع لثبوتها فى الالفاظ المهملة
ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لايقدم عليه من له مسكة
فى مباحث الالفاظ (ان قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعة
لانفسها لم تكن اسماء فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين
بها (قلنا ان الالفاظ لما صارت فى تأويل الاسم المفرد قبلت احكامه
وخواصه او ان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص
الاضافية للاسم بمعنى انهما لايوجدان فى غير الاسم اذا كان
ذلك الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه اما اذا لم يكن كذلك فجاز
الاخبار عنه ولحوق التنوين به والالفاظ كلها متساوية الاقدام
فى ذلك مثلا تقول من حرف جر وضرب فعل ماض وجسق
مهمل * قوله اعلم ان كلام المص ظاهر فى ان نحو ضربت زيد
قائما بمجموعه كلام لايخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد
من الكلام فى هذا التركيب * قوله اخبارا او اوصافا او جملة
قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتأكيد
اوشرطا فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما على التحقيق
فليس شئ من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع
* قوله بخلاف الكلام فانه لايصدق عليها لان الاسناد فيهما
وسيلة لما هو المقصود بذاته * قوله ذلك اى الكلام اشار بذلك
الى الكلام لا الى تعريفه او الى التضمن او الى الاسناد كما قيل
لان الكلام مسوق للكلام ولبعده ولان قوله لايأتى اشارة الى
تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهى اسم وفعل وحرف
تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية
بشان الحصر لان التركيب العقلى من الاثنين يرتقى الى ستة * قوله
الا فى ضمن اسمين حقيقة وحكما وذلك من قبيل تحقق العام

فى ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما قدم
هذا القسم لاستحقاق جزئية التقديم * قوله او فى ضمن اسم انما قدم
الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم
التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما فى بعض النسخ ففيه
موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل * قوله بتقديرا دعو
المنقول الى الانشاء قبل التقدير او بعده * قوله اى كلمة والادخل
فى التعريف المركب والدوال الاربع والقرينة على ذلك جعل
الاسم من اقسام الكلمة * قوله كائن فى نفسه جعل صفة لمعنى
سواء رجع ضميره الى ما او الى معنى ولم يجعله ظرف لغو لدل او حالا
عن ضميره حتى يكون معناه على الاول مادل بنفسه او فى حد ذاته
وعلى الثانى مادل حال كونه معتبرا فى حد ذاته لان فى جعل فى بمعنى
الباء خلاف المذهب المختار ومجازا غير مشهور فى التعريف
حقيقة
وان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ فى حد ذاته بل هى ثابتة له
بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعانى مبنية على قصور
فى دلالة الحرف ولا قصور الا فى معناه لاحتياجه تصورا والتفاتا
الى الغير وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع
لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولايلزم من ذلك قصور فى الدلالة
فان كثيرا من المعانى الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيرا
منها يحتاج فى تفهيمها الى ضميمة كتقدم المرجع فى ضمير الغائب
والخطاب والتكلم فى ضميرى المخاطب والمتكلم والاشارة فى اسم
الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط
لفظا كان او غيره لايستلزم قصورا فى الدلالة كما لايستلزم ذلك
التصور توقفه على القابل والفاعل * قوله مادل على معنى باعتباره
فى نفسه اى ملحوظ فى حد ذاته لا فى ضمن غيره كما فى مقابله * قوله
كقولك الدار فى نفسها اى الدار الملحوظة فى حد ذاتها او ملحوظة

فى حد ذاتها او ينسب اليها هذا الحكم فى حد ذاتها لا باعتبار
امر خارج عنها من كونها فى وسط البلد او قريبة من بيت الفلانى
اعترض عليه الشيخ الرضى بان قولهم فى حد الحرف على معنى
فى غيره نقيض قولهم على معنى فى نفسه ولا يقال فى مقابله
قولك قيمة الدار فى نفسها كذا قيمة الدار فى غيرها كذا بل يقال
لا فى نفسها ويمكن ان يجاب عنه بان ليس مقصوده ان مؤدى
فى فى الموضعين واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا
فى نفسه وملحوظا فى غيره معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة
لان ينسب الى الغير بفى مع كونه منشأ لحكمها وكذا حكمها
بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره
اخرى وان امتازا * قوله كما ان فى الخارج موجودا اى كما ان الموجود
الخارجى قد يكون وصفا لامر تابع له وقد لا يكون كذلك الموجود
فى الذهن قد يكون تابعا لامر فى الملاحظة وقد لا يكون وفيه
تشبيه المعقول بالمحسوس ويظهر منه وجه آخر لاستعمال
لفظة فى وهو انه لما شابه المعنى الحرفى التابع لامر العرض القائم
بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة فى كما ينسب
العرض الى محله بلفظة فى والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح
ان يقال انه كائن فى نفسه بمعنى انه لم يكن فى غيره كما يقال ان الجوهر
قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره * قوله وآلة لملاحظة غيره بهذا
المعنى والمراد بالغير هو المتعلق * قوله فلا يصلح لشئ منهما
اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بديهة * قوله
ملحوظا فى ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية * قوله من غير
حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالى الذى لا يتصور الابتداء
بدونه وهو شئ ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق
غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالته هذه بخلاف

لصحة ان يقول زيد فى قام زيد معرب اى مركب لم يشبه
مبنى الاصل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل
فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف
الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسطا
للزوم تقدم الشئ على نفسه فى ضمن الدور اولا فى ضمنه وذلك
لانك اذا قلت زيد فى المثال المذكور معرب اى مما اختلف آخره
باختلاف العوامل وكل معرب مما اختلف آخره باختلاف
العوامل فزيد مما اختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون
الصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متأخرة
عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشئ على نفسه
وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اى من معرفة
ان هذا اوذاك معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه اى ما عرف
انه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل والى الوسط بقوله
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به اى بسبب مفهوم
الاختلاف وتعريف مفهومه به فان التصديق بان هذا
معرب متوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه
بالاختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم
تقدم الشئ على نفسه لانا نقول لا مدخل للتفصيل فى التوقف
فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف على تصوره وهى
واحدة فى صورتى الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لا سترة عليه
* قوله حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقى تبدل ذات الدال
وبالتبدل الحكمى تبدل دلالته المقصودة مع بقاء الذات فان
هذا التبدل فى حكم تبدل الذات * قوله او صفة اى حالة شبيهة
بالصفة لا صفة حقيقية لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم
بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له * قوله باختلاف العوامل

في الرضي اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت عليه من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتأنيثه في لفظة من فعلى هذا كان الاولى ان يقول رجل بدل زيد الا انه لما كان مجرد مثال اختلاف العوامل الخ سلكوتي

(ان قيل ان فاعلا اذا كان صفة لايجمع على فواعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل (اجيب بانه صار اسما* قوله الداخلة عليه به خرج عن حكم المعرب اختلاف منو ومنا ومني باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كجاء زيد منو ورأيت عمرا منا ومررت ببكر مني * قوله وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل كما ينبئ عنه العنوان* قوله اي يختلف لفظ آخره اي صورة آخره او تقديره اي يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما في مسلمي او تقديره وتقدير صفته كما في عصى وقاض او بحسب تقديره بالصفة فقط كما في حبلى وغلامي فان آخرهما لايمتنع عن قبول الاعراب بحسب الغرض والحكم وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج * قوله اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير اي اختلافا منسوبا الى الصورة او الى التقدير على مامر وانما لم يقل اختلافا ملفوظا اومقدرا بحذف الموصوف لان الاختلاف ملفوظ مجازا باعتبار سبيله وسببه لو جعلت الحركة لفظا ولم يجعل قوله لفظا وتقديرا تفصيلا للعوامل اي سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لاينحصر في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا ولانه لايلايم قوله الاتي التقديري واللفظي في بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك لان الظاهر انه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا * قوله رأيت احمد ومررت باحمد ورأيت حبلى ومررت بحبلى * قوله وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين اي مدلول هاتين الصورتين فاذن يظهر شموله للمثنى والمجموع * قوله علامة النصب اي علامة هي النصب الذي دل على المفعولية وقس عليه علامة الجر* قوله فان قلت لايتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب الى قوله مع عامله ابتداء

اي التعبير بلفظ العوامل فائدة صار اسما لكن فيه لمح الوصفية الاصلية وهو باعتبارها منبئ عن الجنسية فكانه قيل باختلاف العوامل من حيث انها عوامل سلكوتي

في المخالفات في العمل للعامل اللفظي

(ان قلت التركيب مع العامل لايكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل (اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لايوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع* قوله قلت هذا حكم آخر حاصله ان حكم الشئ لايلزم ان يكون لازما له (ان قلت يجوز ان يعتبد الاختلاف بالعوامل باحد الازمنة وح يكون لازما للمعرب وان لم يكن قبل تقييده بالظرف لازما له (قلنا فيه صرف الكلام عن الظاهر بلاضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شئ من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له وقيل المراد بالاختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف الذي مبدأه حاله البنائي وبالاختلاف الثاني الوجود قد عبر عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة على الجمع قد تبطل الجمعية ولايخفى بعد ذلك كله* قوله غاية الامر ان هذا الحكم لايكون من خواصه الشاملة اي خواصه الاضافية بالقياس الى المبني وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارع ولذلك قال ههنا حكمه ولم يقل خاصته ولايخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة مبني على ان لاتحقق في الصورة المفروضة عوامل في شئ من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل في الازمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت * قوله اي حركة او حرف كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سنذكره في ضبط اعراب الاسماء ولايخفى

لجواز تحقق معرب لم يتحقق معه الاعامل ولعدم اثباته ولم يتحقق عوامل في شئ من الازمنة

بعده *قوله اختلاف آخره اعترض عليه بان التعريف غير
جامع لان تغير مسلمان ومسلمون ليس فى الآخر اذ الآخر هو
النون واجابوا عنه بان النون فيهما كالتنوين فى المفرد ولعلهم
ارادوا به ان هذه الحيثية بالنظر الى هذه الحيثية فى حكم الآخر
وان كان لما وجدت فيه فى بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف
السابق عليه بالنظر الى كونه علامة للتثنية والجمع ليس فى حكم
الآخر وانما قلنا فى بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين
وذلك فى المثنى والجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام
والتنوين * قوله ذاتا اوصفة اما اختلاف الآخر اى تحوله
ذاتا فكما يتحول واو ابوك الى الف اباك واما تحوله صفة فكما
يتحول ضمة زيد الى فتحة * قوله لا يرد العامل والمقتضى وكذا
وصف كونه معربا قال قدس سره فى الحاشية لكنه يشكل
بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند
اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما
الموصولة على عمومها انتهى انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب
لجواز ان يجعل الباء الآلة فيسند اخراجهما اليها اما خروج
العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه
عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التأثير للمتكلم وهو علامة
لتأثيره واما خروج المقتضى فلان آلة الشيء سبب قريب له
والمقتضى ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل الخ لو جعل
من تمام الحد حتى يخرجا لكان احسن لكن المص لم يجعله
من تمامه * قوله خرجا بالسببية الخ ان قيل ينتقض التعريف
ح بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب له قلنا ليس للعلة
التامة سببية الا سببية اجزائها واجزائها مركبة من قريب و بعيد
نعم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب لصح النقض به لا يقال

بالنظر الى هذه الحيثية فى حكم الآخر وان كان ح

العامل سبب للمعانى المقتضية للاعراب والاعراب سبب الاختلاف

ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى
ليدل عليه *قوله لاحاجة فى الدلالة عليه من دله على كذا *قوله
وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم الخ يعنى ان ليس مرادهم بكون
المعنى فى نفس الكلمة انه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى
ويدخل الحرف فيه بل معناه انها اذا انتقلت وحدها الى ذهن
السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كظرف
اذا نقل انتقل بما فيه فلذا قيل ان المعنى فى نفس الكلمة وما يقال
من ان للحرف معنى كائنا فى غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده الى
ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى فكان قالب الحرف كظرف
خال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه فى غيره انه به يظهر * قوله
من حيث هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث هو هو وهو
معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة * قوله وجعله آلة لتعريف
حالهما اى لتعريف نفسه لا من حيث هو هو بل من حيث
انه حال للطرفين ومن منسوبا تهما *قوله كان معنى غير مستقل
بالمفهومية اى معنى ملتفتا بالتبع * قوله لا يمكن ان يتعقل
الا بذكر اى لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه
وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور
بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل
لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات
والعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص
بدون ضميمة وهى متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع
فى ضمير الغائب والتكلم فى ضمير المتكلم والاشارة فى اسم
الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق فى الحرف بمنزلة تلك
الضمايم * قوله ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته
لانها لا تستعمل الا فى الجزئيات و يعلم الوضع بالاستعمال

والقول * بانه مجاز لاحقيقة له مما لاضرورة فيه ثم الظاهر ان
تلك الجزئيات اضافية لاحقيقية كما قيل لانها خصص لمفهوم
الابتداء لوحظت تبعا واثبات الافراد له مما لاشاهد عليه والظاهر
ايضا انه يجوز ان يلاحظ قصدا لكن لايبقى ح معنى حرفيا
قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء بل الابتداء من لوازمه
وانه في نفسه يأبى عن الالتفات اليه قصدا * قوله واذا عرفت
هذا علمت وعلمت ايضا ان كينونة المعنى في غيره من المعانى
او في كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية * قوله ظاهرة
في المعنى الاخير اى كون المعنى ملحوظا في نفسه وذلك لقرب
المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور وحملها على ما هو ملاك
امتياز الحرف عن اخويه * قوله وارجاع الضمير الى المعنى اى
لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما في عبارة هذا
الكتاب لعدم مسبوقيتها الخ * قوله لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية لايقال لو كان كذلك لصح الاخبار
عن فوق وتحت وقدام وخلف او الاخبار بها مع انها لازمة
الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل يقتضى صحة الحكم عليه
او به اذا اخذ في حد ذاته ولايقدح في استقلاله امتناع الحكم
عليه او به لما يعرضه سواء كان ذلك العارض جزء المدلول
مايدل عليه كلي اوخارجا عنه كالظروف المذكورة فان معنى
الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني * قوله لكن لما جرت
العادة باستعمالها الخ يعنى ان العادة جرت بان يستعمل تلك
الالفاظ في مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية
من الاضافة بخلاف الحرف فانه لايجوز ان يكون مستعملا
في مطلق وان يستفاد الخصوصية من ضمه مع الضميمة
والاصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة

وفيه تأمل * قوله باعتبار معناه التضمني يعنى انه اراد بالمعنى
مايشمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه
بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان المعنى
المطابقي للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج
الى ان يخرج بقوله غير مقترن * قوله باحد الازمنة الثلثة يعنى
زمانا انت فيه وزمانا قبله وبعده وشهرة امرها كفت مؤنة
التفسير * قوله فهو صفة بعد صفة للمعنى او حال عنه وهو بعيد * قوله
والمراد بعدم الاقتران اى المراد بعدم اقتران المعنى المستقل ان يكون
ذلك العدم بحسب الوضع الاول اى الوضع الغير المسبوق سواء
كان ذلك الوضع وضع اسم اوفعل او مركب فدخل فيه يزيد
ويشكر علمين لان معناهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
في الفهم عنهما بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه
ايضا اسماء الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة الثلثة بحسب
الوضع الثاني غير مقترنة باحد الازمنة في الفهم عنها بحسب الوضع
الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي او جار ومجرور كما سيظهر
(وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان معانيها وهى
منسلخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول وفيه بحث
لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعانى الانشائية غير
مقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الاول (ويمكن ان يدفع بان المراد
لما كان اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى
المستقل في تلك الافعال ليس الا ما يقارنه صفة الانشاء وهو
بحسب الوضع الاول مقترن ولك ان تقول المراد بعدم الاقتران
عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه
يزيد ويشكر علمين لانهما بحسب الوضع العلمي غير مقترنين
باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها

بازاء المعانى الفعلية وح يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع السابق بناء على التغليب فانها بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان بناء على ان لاوضع لها بازاء المعانى الانشائية ولما كان القول بان لاوضع لاسماء الافعال فى المعانى الفعلية ولا للافعال المنسلخة فى المعانى الانشائية بعيدا غير مرضى للمص كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق ولهذا لم يجب ايضا عن شبهة اسماء الافعال بانها بمعنى المصادر التى اوحذفت معها الافعال ولا بانها موضوعة للافعال الاصطلاحية لا لمعانيها قال الشيخ الرضى العربى القح اى الخالص ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت * قوله فدخل فيه اسماء الافعال التى حملتهم على ان قالوا انها ليست بافعال لمخالفتها للافعال صيغة وقبولا لما لم يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا * قوله نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا نحو رويد زيد وهو مصغر ارواد مصدر اَرْوَدَ اى رفق تصغير ترخيم اى ارفق رفقا ولو كان صغيرا قليلا * قوله او غير صريح اى لم يثبت استعماله مصدرا لكنه يشبه ان يكون مصدرا فى الاصل لانه قام دليل على كونها منقولة الى معانى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر لمناسبة بينهما وزنا ولالحاقها باخواتها من نحو رويد زيد * قوله على وزن قوقاة فاصل هيهات هيهية كقوقية قال قدس سره فى الحاشية الدجاجة تقوقى اى تصيح قوقاة وقيقاء على وزن فعلل فعللة وفعلالا * قوله امامك زيدا اى تقدم وعليك زيدا اى الزم * قوله فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ماقيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا وبالعكس * قوله ومن خواصه خبر قدم للاهتمام به

اوللقصر او مبتدأ كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا ولا يبعد ان يقال يفهم ح ان المذكور اقل من المتروك * قوله منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التى تتجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلثين * قوله و بمن التبعيضية بقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرده لكانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قولك هذا من الناس او من الانسان لايقال يفهم منه انه لو لم يأت بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه مع انه لا يصح لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لانا نقول لانسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلانسلم ان اقل مرتبته العشرة اذلا فرق بينه وبين جمع القلة فى جانب القلة ولئن سلم فكثيرا مايقوم كل منهما فى مقام الاخر فذلك مجاز غير عزيز * قوله وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد فى غيره تفسير لما يتضمنه يختص من جزئه السلبى وانما لم يقل ما يوجد فى شئ ولا يوجد فى غيره اشارة الى المناسبة بين المعنوى اللغوى والعرفى باخذه فيه ولم يتحاش عن كون التعريف باعم لان المقصود امتيازها عن بعض ماعداها وهو الجنس والعرض العام ولك ان تخصص لفظة ما بالخارج المحمول بشهادة المثال وهو الكاتب ولا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفى كما هو ظاهر الامر واطباق الشراح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان عد المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة وهى ذكر المبدأ وارادة المشتق * قوله دخول اللام اى اللام باعتبار دخولها وانما قال ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب الاتصاف والاتصاف للاسم بها ولا بغيرها * قوله اى لام التعريف احتراز عن لام الامر ولام الابتداء فكان اللام فيها بدل من المضاف اليه وللعهد الخارجى او للذهنى والتفسير بيانه

اختصاص شيء بشيء

ولم يكتف على قوله واللام مع انه اخصر واظهر

اي لتقدير كونه للعهد الذهني

اي بين المتكلم والمخاطب

للواقع لابيان لما استعمل اللفظ فيه * قوله اكال شاملا للميم فى لغة حمير وهى قبيلة من طى وشاملا ايضا لحرف النداء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان القابل للنداء ليس الا بعض الاسماء * قوله فى مثل قوله عليه الصلاة والسلام فى جواب حميرى قال امن امبر امصيام فى امسفر * قوله لعدم شهرته ولاختصاصه ببعض اللغات ولجواز ان تقول ان الميم ليست للتعريف بل هى بدل من لام التعريف * قوله وفى اختياره اى فى ضمن اختيار اللام على حرف التعريف اوفى اختياره اللام على الالف واللام اوالالف هذه الاشارة * قوله هى اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقضه فيتوافق النقيضان فى الدال ويتوافق دليلاهما * قوله زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة فى سائر المواضع لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها * قوله انها ال كهل وايضا لولم يكن كهل كان المناسب كسرة الهمزة وفيه ان عذره قد سبق * قوله الى انها الهمزة يضعفه شيوع حذفه فى الوصل والعلامة لاتحذف * قوله لانه لتعيين معنى سمعت عن بعض الافاضل ناقلا عن بعض شروح المختصر الذى صنفه الزمخشرى ان اللام الداخلة على اللفظ الذى اريد به معناه فهى لتعيين المعنى المستقل ومنحصرة فى الجنس والعهد لا اللام مطلقا فانها قد تدخل على اللفظ ولاتعيين فيه فلاعهد ولاجنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظى * قوله يدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوه وفيه انه لو اريد بالمطابقة معناها الحقيقى لزم ان لايدخل اللام على الاسم مستعملا فى معناه المجازى وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير تبعية ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا قياسيا اللهم

الا ان يقال ان هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن ابى عن دخولها عليه الحالة التى اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه مصححة اويقال لايصح تجريد الفعل عن النسبة * قوله وكذلك سائرالخواص الخمس اعلم ان تلك الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافية لوجودها فى غيرالاسم اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لايوجد فيه ولذلك طوى بيان الاطراد والانعكاس (ثم اعلم انه اختار هذه الخمس لان كلا منها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهى كثيرة والتنوين لاختصاص اصنافه ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا وذاحال ومفعولا ومميزا وايضا لتلك الخواص خواص ومزايا كثيرة مبينة فى علم المعانى لاتوجد فى غيرها من الخواص * قوله ومنها دخول الجر اراد بالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه وح يكون عطفا على اللام لفظه اومحله ولواريد بالجر مصدر جُرَّ مجهولا كان عطفا على دخول اللام وقس عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانهما اذا اجتمعا فى كلمة كان التنوين متاخرا عنه فى الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان الصدر موقعها واما تقديم الثلثة على مابقى فلانها لفظية وهى اظهر من المعنوية فى الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة * قوله لانه اثر الجر اى حرف اثره الجر او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم ويُضَدّ الاول حرفُ الجزم * قوله واما الاضافة اللفظية

لان فرض تجريدها عنه مجرد فرض عقلى غير صحيح فى الاستعمال ١٢

وانما قال ذلك لان الاضافة بمعنى كونه مضافا بتقدير حرف الجر خاصة حقيقية ١٢

ح بان يقول كلما وجدت تلك الخواص وجد الاسم

بان يقال كلما انتفت تلك الخواص انتفى الاسم ١٢

اى اما الجر الذى لبس اثر حرف الجر كما فى لاضافة اللفظية فلانها فرع للمعنوية اولانه لا يكون الافيما كان فاعلا اومفعولا والفعل والحرف لا يكونان كذلك * قوله بان يختص الجر بيان للمخالفة بانها منحصرة على وجهين احدهما ان يختص بقسم مقابل للاسم وهو الذى يختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم المقابل لبس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شئ وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله والفعل * قوله والمراد به كون الشئ مسندا اليه لا كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والا لخلا الحكم عن الفائدة وتوجيه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكانه قال والاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذا الاداء انه اخصر من ان يقال كون الشئ مسندا اليه وان لا يعترض فيه لما لا دخل له فى الاختصاص وهو الشئ وان الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة كما يقال فى علامة الرجل لحيته ان معناه علامة الرجل اللحية واللحية مضافة اليه مختصة به فالاضافة لتأكيد الحكم فكذا نقول ههنا ان معناه من خواصه الاسناد الى شئ وذلك الشئ هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر قبل النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول برجع الضمير الى الشئ المركوز فى الطباع او الى اللفظ بعيد * قوله لان الفعل يعنى ان العرب لاحظت معنى الفعل منساقا الى امر مرتبطا به لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لاحظته لا على وجه منساق الى شئ او منساق اليه شئ فلذا كان صالحا للمتقابلين * قوله من التعريف والتخصيص المراد بالتخصيص تقليل اشتراك الافراد ولا يراد

بالفعل

توجيه لكون الشئ مسندا اليه مع ان الضمير راجع الى الاسم وحاصل الاول ان الحكم على الشئ الواحد يختلف بحسب اختلاف العنوان فالحكم بالاختصاص على الكتاب ليس باعتبار ملاحظة الاسم بخصوصه بل باعتبار ملاحظة الاعم كالكلمة والشئ مثلا وحاصل الثانى ملاحظة الحكم بالاختصاص قبل الاختصاص المستفاد من نسبة الاسناد الى ضمير الاسم وحينئذ يكون اعتبار هذه النسبة لتأكيد الحكم بالاختصاص

بالفعل الا الطبيعة فلا يقبل التخصيص وفيه تأمل لجواز ان يقول ضرب يوم مريدا به نفس الطبيعة ولا شبهة فى ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار فى الفعل كتخصيصه بالظرف والحال (ان قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدرى وهو معنى اسمى فلم يوجد الا فى الاسم (قلنا المعنى المصدرى سواء كان فى قالب المصدر او الفعل صالح لذلك التقييد وكيف لا والمعنى المصدرى المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذى هو مدلول عليه بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح النقض الآتى بمررت بزيد فان الربط المدلول عليه بالباء لبس الا بين المرور وزيد * قوله والتخفيف وذلك بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شئ من ذلك فى اخويه واما الحسن الوجه فمحمول عليه طردا للباب * قوله وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا اى لا بمعنى ناعت للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم نجعله فى مقابلة كون الشئ مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير اليه والعطف على الاسناد بعيد وقوله قدس سره فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا ولان المص ردد عبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعنى من الخواص الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا وانما اراد المضاف او اراد الجميع لانه انما يضاف الى الفعل بتأويل المصدر انتهى (ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة (قلنا لا شبهة فى انا نجد بين المضافين حالة مقيسة تارة الى طرف وتارة الى طرف اخرى فلعله يدعى انها يجوز ان تتصور مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظة الاضافة موضوعة لها او يدعى ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك هى مجاز فيه وحمل الجمع على ارادتهما على سبيل البدل بعيد * قوله لان الفعل او الجملة اشارة

الى اختلاف القولين ذهب المص الى الاول كما نقلناه وذهب
بعضهم الى الثانى قال الشيخ الرضى الظاهر ان المضاف اليه
لفظا نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده
كما ان الاسمية فى قولك اتيتك زمن الحجاج امير هى المضاف اليها
واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان فى الجملتين
*قوله وقد يقال هذا اثنا او بل المصدر ينبغى ان يكون هذا القول
مرضيا لئلا يخالف السابق من اختصاص الجر فان الجر لازم
للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم للاختصاص
الملزوم ولئلا يخالف قول المص فيما سيأتى المضاف اليه كل اسم
ولان معنى الفعل كما ذكرناه يأبى عن الاضافة كما يأبى عن الاسناد
اليه قال الشيخ الرضى قيل والدليل على ان المضاف اليه
هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو
اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا اظن صحة هذا
المثال ومجيء مثله فى كلامهم * قوله وهو معرب من الاعراب
بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعانى وازالة
فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها
والوجه ظاهر لا من الاعراب العرفى باعتبار ان الاعراب يتحقق
فيه لان القياس معرب بكسر الراء كذا فى الايضاح وفيه انه
لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون
القياس ما ذكره * قوله ومبنى من البناء المقصود فيه القرار
وعدم التغير وذلك لانه شبه صوغه فى قالب هيئة لا يتغير بالبناء
* قوله فالمعرب الفاء للتفسير والمصحح لدخول الفاء الموضوعة
للتعقيب على المفسر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر
*قوله الذى هو قسم من الاسم يعنى ان اللام الداخلة على قيد
الاسم للعهد والاشارة الى القسم الذى هو الاسم المعرب وذلك

لانه

ما يعزاه المعرب وكذا المبنى ليس قسما من الاسم لان القسم يكون اخص من المقسم مطلقا ولا شئ من المعرب والمبنى كذلك لشموله المعرب للفعل المضارع والمبنى للمبنى الاصل بل هما قيدان لقسمى الاسم وهما الاسم المعرب والاسم المبنى سلكوتى

لانه ذاكرا احوال الاسم واقسامه * قوله اى الاسم بقرينة المقام
ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على
مبنى الاصل انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لان الشئ لا يشبه
ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا
يتحقق معه العامل اذ لا عامل لمبنى الاصل فذكر الاسم ح
للتحقيق وقيل فى دفعه انا لا نسلم لزوم مشابهة الشئ لنفسه
لان له اقساما ثلثة يشبه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز ان يقال
ان المشابهة المنفية هى المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة
منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون بناءه بعارض المشابهة
لا بنفسه *قوله الذى ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين
المضموم الى شئ ويستعمل بمع ومجموع المضمومين ويستعمل
بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد فى قام زيد وبالمعنى الثانى مجموع قام
زيد كما يقال لاحد الخفين زوج ولمجموعهما زوج واعترض
عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثانى والالفاظ فى التعريفات
محمولة على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك
* قوله تركيبا يتحقق معه عامله لم يقل تركيبا مع عامله لئلا يخرج
ما عامله معنوى ويبعد ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه
بمعنى تحقق العامل معه *قوله الذى لم يشبه اى لم يناسب فسر
الاشباه الذى هو المشاركة فى الكيفية بالمناسبة التى هى اعم منه
لان المص فسره بذلك وذلك لان مانع الاعراب هو الثانى
لا خصوصية الاول ولذا قال المبنى ما ناسب *قوله مناسبة مؤثرة فى
منع الاعراب مبينة فى بحث المبنى فلا يلزم فى التعريف جهالة كما يتوهم
فيه اذا فسر المناسبة بالمناسبة التى لها قوة ولم تبين فان للقوة عرضا
واسعا وليس بعمومه مرادا *قوله اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء
لم يفسر بما اصله البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر فى الثلثة لان اصل

وبعدم صدقه زيد فى قام زيد مع ان الامر بالعكس فان الاول ليس بمعرب عند المص والثانى معرب

جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم
ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من مبنى الاصل
انه مبنى وذلك بحسب الاصالة دون العروض والمتبادر
من ما اصله البناء ان اصله ان يبنى سواء بنى كما هو اصله اوعرض له
الاعراب * قوله وهو الماضى الخ كما زعمه المص وزاد بعضهم
الجملة من حيث هى جملة *قوله فاعتبر العلامة الخ يعنى ان العلامة
اكتفى فى تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب
فيه سواء وجدت كزيد فى قام زيدا ولم توجد كزيد والمص
لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التى بها يستحق
الاسم لان يعطى الاعراب وهى التركيب وتحقق العامل معه
وعدم المشابهة لمبنى الاصل *قوله عند الجمهور كأنهم وقعوا
فى ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب فى افراده فتوهموا
ان حقيقته العرفية ذلك ولم يعرفوا ان ذلك من عوارضه
المفارقة *قوله فان العارف باحكامها كذلك اى معرفة بالتتبع
والسماع منهم مستغن عن تعلم ماجمعه المدون ورتبه بخلاف
من لم يتتبع اصلا اوتتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم
المدون وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو
اتفاقا وان لم يكن معه فهو علم النحو اوحكاية عنه على اختلاف
فيه * قوله فالمقصود من معرفة المعرب الخ اشار به الى ان لبس
فى نفس التعريف فساد بل الفساد فى المقصود من التعريف
وبيانه ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه
صالح لان يكون وسطا الحكم بان هذا اوذاك مما يختلف اخره
باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما يختلف
اخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف اخره باختلاف
العوامل ولاشبهة فى حصول الوجه الصالح من تعريف المص

لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب فى
الاسم الذى ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشئ
سبب انعقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشئ لابينه وبين
سببه ولا يخفى انه لا يقتضى استلزام المسبب (لا يقال فالعبارة
الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل ما اختلف (لانا نقول لم يرد
بصيغة الفعل فى التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين
(ان قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف لبس عبارة عن
التحول عن الحركة او الحرف بخصوصه بل اعم منه ومن
التحول من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة
الى الدلالة كلام الاسماء الستة ومن كونه علامة لامر الى كونه
علامة لامرين كالف المثنى وواو الجمع فانهما قبل التركيب
علامة للتثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية
ومن علامة الى علامة كيائى التثنية والجمع (قلنا هذا الجواب
غير مرضى عند المص وغير ظاهر من العبارة فان المتبادر
من رجع ضمير قوله آخره الى المعرب ان الاختلاف يطرأ فيه بعد
كونه معربا * قوله خرج حركة نحو غلامى وان كان تحول آخره
من الاعراب الى الكسرة وكذا خرج جر الجوار كقوله تعالى
(وامسحوا بروسكم وارجلكم) بكسر اللام واما حركات ماقبل
هذه الادوات من تاء التأنيث وياء النسبة وعلامتى التثنية والجمع
فخارجة برجع الضمير الى المعرب لان ما لحقته تلك الادوات لبست
معربة وان ابيت عن ذلك فخرجت بقيد الحيثية * قوله لبس
من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الجر بل قبل مطلق العوامل
وكذا الحال فى الصور المذكورة * قوله ليدل على المعانى جمع معنى
بمعنى ما يقوم بالشئ ويقابله العين *قوله واللام فى ليدل الخ معطوف
على اسم ان وخبرها * قوله يعنى وضع الاعراب اى وضع الاعراب

لان اختيار المص بهذا التعريف من الاختلاف بعد التحول من حركة او حرف الى غيره

لان المقصود بيان المعنى العرفي للاعراب ولا تعلق له بالوضع اصلا

فى الاسماء ليدل على المعانى ويتضح به المعانى فى انفس الاسماء
من غير استعانة الى العامل والقرينة وذلك للاعتناء بشانها
* قوله فانه بعيد اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا * قوله
ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان دالا على هذه المعانى
لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين
لا ما به الاختلاف كما صرح به فى هذا الكتاب وفى غيره اللهم
الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة
ووجه ذلك ان اختلاف المعانى المدلول عليه بقوله المعتورة
عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت
الدلالة اليه قال المص انما اخترت هذا التعريف على تعريف
بعض المتأخرين لان الاختلاف ليس موجودا فى الخارج وما به
الاختلاف موجود فيه والموجود فى الخارج اولى بان يجعل علامة
ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره فاذن
يلزم ان لا يتحقق الاعراب فى الاسم الذى ركب اولا ويمكن
ان يقال ايضا ان الاعراب ما يوضح المعانى ويزيل فساد الالتباس
والموضح ومزيل الفساد بالذات هو الحركات والحروف قال
الشيخ الرضى الظاهر فى اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف
الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء
على الحركات وفيه نظر لان فى المعرب شيئين اختلافا وسببه
وقد تبين ان الاختلاف لا يناسب بل لا يصح ان يجعل اعرابا
فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبنى فليس فيه الا عدم
الاختلاف اى البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب
يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه
بناء وليس الحركة والسكون فى آخره سببا لعدم الاختلاف
حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف

اشارة الى ان الدلالة اختلاف الاعراب فى اختلاف المعانى

جواب عن قوله ولا يطلق البناء على الحركات

جواب عن قوله ان البناء ضد الاعراب

وبين سبب الاختلاف من حيث كذلك حاصل فى الجملة وذلك
كاف فى جعلهما متقابلين * قوله يعنى الفاعلية قال الشيخ
الرضى المعانى المعتورة هى كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة
حرف الجر وبواسطته * قوله المعتورة على صيغة اسم الفاعل
لا صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء
تأخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعانى بهذا
الوصف ليس الا لان المعانى باعتبار هذا الوصف تقتضى
الاعراب والوصف الذى به اقتضاء الاعراب هو كون احدها
طاريا ابدا لا كون احدها مطروا عليه فاذن تعين الكسر
ويوافقه ايضا الرواية ويرشدك الى ما ذكرناه ما قاله الشيخ
الرضى وهو ان المعانى فى الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض
ولا بد للطارى من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم احتاج
المجاز الى قرينة والطارى الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له
اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما فى التصغير
والتكبير وقد يجتلب له حرف كما فى المثنى وقد يكون كلمة مستقلة
كالمضاف اليه الدال على معنى فى المضاف وان كان طريان المعنى
لازما للكلمة فان كان الطارى واحدا ككون الفعل عمدة فيما تركب
منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره
وان كان الطارى اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكم
ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمه ومثل هذا المعنى انما يكون
فى الاسم فجعلت علامته ابعاض حروف المد التى هى اخف
الحروف وجعلت فى بعض الاسماء حروف المد التى لم تجلب
ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال ان الاصل فى الاسماء
الاعراب وفى الافعال والحروف البناء * قوله على تضمين مثل
معنى الورود او الاستعلاء فان اخذ الشئ مستول او مستعل عليه

بكلمة المعتورة

وشله الطريان * قوله يقال اعتوروا الشئ الاعتوار دست
بدست كردن جيزى را والتعاور والتعور مثله وقد جعل هنا
مستعارا لتعلق المعانى بالاسماء على سبيل المناوبة او مجازا
مرسلا عن التناوب * قوله وانما جعل الاعراب فى آخر الاسم
اى جعل الاعراب الذى هو الاصل حالا فى الاخر او جعل مطلق
الاعراب فى الاخر تحقق الحال فى المحل كما فى الاعراب بالحركة
او تحقق الكلى فى ضمن جزئيه كما فى الاعراب بالحرف او جعل
فى جانب الاخر لايقال على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب
بالحرف لانا نقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه
وهو جانب السفل بقدر الامكان والا لزم تقديم الفرع وتأخير
الاصل * قوله والاعراب على صفته اى صفة المسمى والمدلول
وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابليها صفات للمدلول وقد جعلها
الشيخ الرضى صفات للدال وهى كونه عمدة او فضلة فقال جعل
الاعراب فى الاخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف * قوله
فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال
عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف
الاعرابية انفس الاواخر فلم يتأخر الدال عليها عن الدال
عليه لايجاب بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة الذى
هو الاصل والمراد بالتأخر التأخر الذاتى لا الزمانى ولاشبهه
فى تأخرها الذاتى لانها تابعة للحروف لانا نقول تأخرها الذاتى
لازم لها اينما وضعت بل يجاب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة
المذكور وهى متأخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ
الرضى وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف
فى الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه
فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها

معه لابعده واذا اشبعتها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب
ايضا بان المراد التأخر عن الدال بقدر الامكان او التأخر عما عدا
الحرف الاخر فان التأخر عن الاكثر فى حكم التأخر عن الكلى
* قوله ثلثة اشار به الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر
واحد ليصح الحمل على قوله وانواعه فيكون العطف مقدما على
الحمل كما فى قولك البيت سقف وجدران * قوله هذه الاسماء الثلثة
الخ اعلم ان الحركات الثلث تسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء
كانت بنائية اوغير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية كضمة
قفل لكنها اذا اطلقت بلاقرينة يرادبها الغير الاعرابية ويسمى
ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولاتختص بهما
بل معناها شامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة
والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة
والجر وانما سميت الحركات الثلث بتلك الاسامى لحصول الاولى
بضم الشفتين ويتبعه رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية
بفتح الفم ويتبعه نصبه فكأن الفم كان ساقطا فنصبته اى اقمته
بفتحك اياه وحصول الثالثة بتحرك الفك الاسفل وخفضه وهو
ككسر الشئ اذ المكسور يسقط ويهوى الى اسفل ثم الجزم
بمعنى القطع وفى الجزم قطع الحركة ولذا سمى الجازم جازما
والوقف والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابى
والاخيران بالبنائى * قوله ولا يطلق على الحركات البنائية عند
البصرية واما عند الكوفية فالكل فى الكل * قوله فانه مستعملة
فى الحركات البنائية بل فى الحركات الغير الاعرابية * قوله
على قلة بالقرينة كقوله بالضمة رفعا الخ * قوله حقيقة وحكما
وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعى الرفع لكن
قد يتخلف عنه بعلة المشابهة بالفضلة ولايخفى ان هذا التعميم

بتخصيص الدال واطلاق التأخر والاول بعكسه

هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان
فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه ثم الرفع
والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل اليه فيهما للنسبة
واراد الخصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيه بحسب
المعنى راجع الى ما فى الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه
الى الفهم * قوله حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم
فضلة * قوله اى كون الشيء مضافا اليه بقرينة المقابلة للفاعلية
والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا وانما لم يقل
حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد فى غير المضاف اليه واما
نحو بحسبك زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتدوا به او كان
الجر زائدا فيه كالجار فكأنه ليس علامة * قوله لان الرفع ثقيل
والفاعل قليل لانه واحد مبنى على اصالة الرفع فى الفاعل
ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة
او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام
فى قوله والنصب خفيف الخ ولك ان تقول لان الرفع اقوى
الحركات فيناسب العمدة * قوله فاعطى الثقيل للقليل اى
مجعولا للقليل للتعادل ولذا جعل الخفيف للكثير * قوله والنصب
خفيف او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف
* قوله ولما لم يبق اه انما احتيج الاضافة الى علامة لان المضاف
اليه فضلة بواسطة حرف الجر فاريد تمييزها عما هو فضلة
لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة التى هى
الفعل فليس عمدة اما انه بالواسطة فلان ايصال معنى العمدة
اليه بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته وللحرف
مدخل فى ذلك اعتبر عملهما اما عمل الحرف ففى ظاهره واما عمل
الفعل ففى محله ولذا جاز العطف بالنصب على محله ويظهر

نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر فى موضعين عن كونه علما
للفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه
الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا
الثانى فى المجرور المسند اليه كمر بزيد وكان قياس المستثنى بالا
اذا كان غير المفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانهما فضلة
بواسطة الواو والا لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف وغير
مختص باحد القبيلتين يعنى الاسم والفعل وكان الا يدخل
فى غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقى ما بعدهما
منصوبا كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضى * قوله
العامل احتيج الى بيانه اما لاحتياج بيان حكم المعرب بل تعريفه
ايضا اليه لان العامل مذكور فى حكمه مراد فى تعريفه وانما
اخره عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب
قريب له واما الاستيفاء ذكر العلل الاربع التى هى مقاصد
هذا الفن كما قالوا فان المعرب مادة والاعراب صورة والدلالة
على المعانى غاية والعامل فاعل وتأخيره عن المادة والصورة
ظاهر واما تأخيره عن الغاية فلانها مذكورة تبعا لانسياق
بيان الصورة اليها او لانها مقصودة بالذات والمراد بيان عامل
الاسم اذ كان المعانى المذكورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصرية
وينبغى ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون
آخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضى
او الشبه التام بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذى
له تأثير فى المعنى حتى لا يرد النقض بالباء فى بحسبك زيد * قوله
ما به يتقوم تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر اذ لا مدخل له
فى التعريف (ان قلت التعريف غير مانع لصدقه على كل من الاسناد
وما قام به المعنى المقتضى والمركب منهما وعلى المركب من العامل

واحدا لامور المذكورة (قوله الباء للآلة اى ما عدوه آلة لتأثير المتكلم واعتقدوا انه آلة وان لم يسموه آلة بل يسمونه مؤثرا لا يقال فيتوقف اثبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعدونه آلة فيفوت الغرض من تدوين النحو ويبطل ما قيل فى عدول المص عن تعريف الجمهور للمعرب لان العامل مأخوذ فى تعريفهم لانا نقول قد كفى ضبط المدون وحصره العوامل مؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقتضى للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول لانه نص فى الآلة (اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه علامة لما يحدثه المتكلم فى اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل التقدم اما على الاول فلان للآلة تقدما بالذات على ما هو آلة ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم تلفظا ليوافق الوضع الطبع واما على الثانى فلان حق العلامة من حيث هى علامة ان تقدم على ما هى علامة له لتعرف اولا ثم يعرف ما هى علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للاعراب فحقه التقدم عليه لا على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك لزم ان يمتنع انعقاد علاقة العاملية والمعمولية بين شيئين بمعنى ان كلا منهما عامل فى الآخر والا لزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الآخر الا بجهتين مختلفتين كما فى كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما عامل فى الآخر نحو قوله تعالى (ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى) فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق فى الفعل صار عاملا ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتأخر بجهتين مختلفتين * قوله اى يحصل فسر التقوم بالحصول

٧ افاد بهذا البيان احكاما ثلاثة احدها ان حقه التقدم وثانيها ان حقه ان يكون لفظيا وثالثها ان لا يجوز انعقاد العاملية والمعمولية بين الشيئين من جهة واحدة ك

اى تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط ك

لا بالقيام

لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغة لاشتقاقه من القيام الذى هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى المقتضى ليس قائما بالعامل * قوله اى معنى من المعانى المعتورة انما قيد المعنى به لان اقتضائه الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعانى المعتورة كما ذكرناه * قوله اذ به حصل معنى الفاعلية لان له استدعاء الاسناد اليه * قوله اذ به حصل معنى المفعولية اى بالفعل الذى فى رأيت لان له استدعاء التعلق قال الكوفية مجموع الفعل والفاعل عامل فى المفعول لانه صار فضلة بمجموعهما * قوله وفى مررت بزيد الباء عامل اى فى لفظه واما فى محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا اما اذا لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجاز اعمال حرف الجر مقدرا لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف صار نسيا منسيا ولذا يكتسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضى * قوله فالمفرد لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل من انواعه اقسام ولتلك الاقسام محال واراد ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها فاتى بالفاء لبيانها * قوله الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا المفرد فى المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد هنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لا بد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة فى المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة فى ما حكم عليه بناء على ان القضية مهملة وان الاسماء الستة وبعض ما الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعى شموله لجميع الافراد

فى جمع الاحوال لان مقام الضبط يأباه مع ان ذكر المنصرف
ح لاخراج غير المنصرف الذى لم يضف ولم يعرف باللام
اصلا لا لاخراج غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر بل يجاب
بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها
(ان قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغى
ايضا ان يكتفى بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف هنا احترازا
عنه (اجيب بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف لايكاد
ينحصر فاحتيط فى الانحصار عنه لئلا يقع غلط فى امور كثيرة
واكتفى فى الاحتراز عن المحصورة بادنى شئ اذ لبس الاعتناء
بحالها كالاعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار فى العبارة
مطلوب له جدا * قوله والجمع المكسر المنصرف انما لم يقبل
فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لانه قصد نوع تلقيب ولانه
يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو
المكسر اولتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان مقام
الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يأبى عن ذلك ولو لم يأب
عن توهم التغليب لم يأب عن توهم المشاكلة فى المذكور
فيكون من قبيل قوله تعالى (فساءت مرتفقا) فى مقابلة حسنت
(مرتفقا * قوله الذى لم يكن الواحد فيه سالما الاظهر ان يقال
الذى لم يكن ملحقا بآخر واحده واو ونون ولا الف وتاء ليظهر
خروج مثل سنون وضربات عنه ويظهر دخول فلك جمعا
لفلك فيه * قوله احدهما ان الاصل فى الاعراب ان يكون
بالحركة لخفتها ولانها ابعاض الحروف (وفيه انها ليست
ابعاضا لها الا توهما ولو سلم فذلك يقتضى الاصالة بحسب
الذات لا بكونها علامة * قوله والفتحة نصبا قال قدس سره
فى الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولى عاملين

مختلفين

[المشاكلة ان يعبر عن شئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته]

مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور اجازه المص انتهى وذلك
لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا
عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة
عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحالها ولك
ان لا تقدر الاعراب فى نظم الكلام فان ملاحظته كافية
فى كونه عاملا ولك ايضا ان تجعل عامله ما هو عامل فى الظرف
المستقر * قوله ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال
قدس سره فى الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان
بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعربا بالضمة اعراب رفع
وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى قد اشار بقوله على معنى
الى ملاحظة الاعراب سواء كان فى قالب المصدر او الفعل
وسواء قدر فى نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه
العبارة لا يفيد كون الحركات الثلاث رفعا ونصبا وجرا الا
على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذى
هو الرفع والنصب والجر اذا كان ملتبسا بالضمة والفتحة
والكسرة وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام الخاص
افادت ذلك * قوله جمع المؤنث السالم قدمه على غير المنصرف
لانحطاطه عن اقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو
بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا للاصل
من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين
بخلاف جمع المؤنث ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا
بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثانى باعتبار
الجزء الاول ومقابل للثانى باعتبار الجزء الثانى وليكن ذكرهما
على ترتيب ذكر مقابليها قال قدس سره فى الحاشية قوله السالم
مرفوع على انه صفة الجمع انتهى لا مجرور على انه صفة

للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذى سلم عن التغير اذا جمع
وجاز توصيف المضاف الى ذى اللام بذى اللام عند الجمهور
لانهما فى درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد فتعريف
المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص ومثله بدل عنده
* قوله وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان واحده مؤنثا
او مذكرا كسجلات جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع
وسواء كان جمعا بحسب الحال او بحسب الاصل فدخل
عرفات فيه لايخفى ان تفسيره بماذكر سواء كان بحسب العرف
او بعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات يخرج نحو ثبين فكما
لا حاجة فى ادخال الاول الى تقدير مضاف وهو صيغة او
معطوف وهو وما كان على صيغته لم يحتج فى اخراج الثانى
الى تقدير المضاف * قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة
اى اذا خلى وطبعه كان كذلك * قوله فاعراب هذه الاسماء
الستة اى لابخصوصها بل بعمومها اذ كثيرا ما يجرى حكم
على شخص ويراد الحكم على نوعه فحاصله ان الاسماء الستة
حكمها كذا قيل فى توجيه تلك الاراة ان اللفظ اذا اريد به
مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالتأويل المشتهر
مسماه بها فيصح ان يؤل ابوك آه بالصفة التى اشتهرت بها
وهى كونها اسماء ستة (وفيه ما مر من تزييف كون اللفظ
موضوعا لنفسه * قوله بالواو رفعا آه لا بالحركة التقديرية
او اللفظية وهى حركة ما قبل حروف المد كما قيل للزوم
الاعراب فى الوسط والعدول الى خلاف الاصل وهو التقدير
مع الغنا عنه * قوله اذ مصغراتها اى ما يصغر منها وانما
قلنا ذلك لان ذو لا يصغر * قوله معربة بالحركات لانه
يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف العلة

اى اذا خلى من جميع العوارض منزوكا بطبعه كان الخ

المجهول اعرابا بحسب سكونه لمشابه الحركة * قوله
ومضافة فيه تغيرلنظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله
بالواو آه وذلك اما لانه جعل قوله مضافة حالا من المستتر
فى الظرف وجعل الظرف عاملا فيه وح يكون العبارة مجمولة
على التقديم والتأخير والا فالحال لايتقدم على العامل فلذا قدم
ما اخره اولان للمازج تغيير النظم لنكتة كالعناية او حسن
الموقع اى اوموا فعة الاسلوب السابق الى غير ذلك ولا يخفى
ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم
من المقام او المقدر فى نظم الكلام * قوله ولم يكتف فى هذ
الشرط بالمثال لئلا يتوهم تفصيله ان خصوصية المضاف اليه
المذكور غير معتبرة والقصد الى نفى الاضافة الى ياء المتكلم فقط
فى غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح به ولبس الاحتراز عن المصغر
بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة المكبر الواحد
كذلك * قوله لئلا يكون بينهما وبين الاحاد ولان الحروف
وان كانت فروعا للحركات فى باب الاعراب لثقلها وخفة
الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف كحركتين
او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين
للمفرد بالاعراب الاقوى * قوله لمشابهتها المثنى فى كون معانيها
منبئة عن تعدد كالاخ للاخ دون غيرها وليظهر ذلك
التعدد خصوا ذلك بحال الاضافة * قوله ولوجود حرف
صالح فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام
فى اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل
نسيا منسيا فهى اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو
فى فوك لانها كانت مبدلة منها الميم فى الافراد فلم يرد الى اصلها
الا للاعراب قال الشيخ الرضى الاقرب عندى ان اللام

فح لايكون الحال متقدما على العامل ٢

اذ لا اشتغال من ذكر الضد الى نفى الضد ظاهر ٥

باعتبار كون الاشباع مقدار حركتين او اكثر ٢

لا فانه وان جاز عدة سماعا كالواو ولكن معناه لاينبئ عن التعدد ٢

فى الاربعة الاول والعين فى الباقين فى حالة الرفع علم العمدة والالف والياء فى النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونهما بدلا من لام الكلمة وعينها وجعل ماقبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وقال المص ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة فى اربعة ومن عينها فى الباقين لان دليل الاعراب لايكون من سنخ الكلمة فهى بدل تقييد مالم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء فى بنت تفيد التأنيث ولايبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه واعترض عليه بان لامحذور فى جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما فى المثنى والمجموع وله ان يقول علامتى التثنية والجمع ليستا من حروف المبانى بل من حروف المعانى * قوله وهو كلا وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كلّ فى المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى (كلتا الجنتين آتت اكلها) وللزوم الالف فى الاحوال الثلث حال اضافته الى المظهر ولجواز امالته فان المثنى لايمال والفه بدل من الواو لابدال التاء منها فى المؤنث ولم تبدل التاء من الياء الا فى اثنتين وقال السيرافى بدل من الياء لسماع الامالة ولايميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ الا ماكان من ذوات الياء * قوله وكذا كلتا على وزن فعلى والالف للتأنيث جعل اعرابا كاللام فى كلا وانما جئ بالف التأنيث بعد التاء لان التاء لم تمحض للتأنيث فلهذا جاز توسيطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام ولهذا لم ينفتح ماقبلها ولم ينقلب تاء اخت وبنت هاء فى الوقف وانها ليست لمحض التأنيث وكذا الالف لانها تغير للاعراب جاز الجمع بينهما والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده وفى قوله فلذا جاز توسيطها رد للمص حيث قال انها ليست للتأنيث لان تاء التأنيث

لاتكون

ط كالتاء فى بنت فانها مبدلة من الواو تفيد مالم يفده الواو

١٢ اى الاصل الالفاظ التى الفها منقلبة من الياء

٩ لان تاء التأنيث يجب انفتاح ماقبلها

لاتكون وسطا ويجب ان يكون ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تفريق المثنى الا فى الشعر كقولك كلا زيد وعمرو * قوله فاذا اضيف الى المظهر يجب ان يكون معرفة * قوله واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له لفظا ومعنى واصل الشئ ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه فى الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لايجرى على المثنى اصلا * قوله واثنان قال الشيخ الرضى كان عليه ان يذكر مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت فى التقدير اذ كانه مذرى ثم ثنى لم يمكنه مثل ذلك فى ثنايان وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس فى الطرف الواحد معنى الثنى كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس فى المفرد معنى المثنى فاثنايان طرفا الحبل المثنى فالثنى فى مجموع الحبل لا فى كل واحد من طرفيه * قوله وهو اولو جمع ذو لا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه وكذا اولات جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغى ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم ملحقاته واما ذوو فهو جمع سالم فلذا لم يعده من ملحقاته وانما قدم اولو على عشرين لانه جمع ولايدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع * قوله وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضى جعلت الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد فى جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم وهما وهموا وكما وكموا * قوله لانه ضمير المرفوع للتثنية آه ولان

مذروان فى الاصل طرفا الاليتين

اى زعم الداخل فى المثنى

١٧ اى صيرورة الشئ ثانيا

كلا من المثنى والمجموع متقدم لامحالة على اعرابه وأَسْبَقُ الاعراب
الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى ووا والجمع علامتى الرفع
فيهما ولم يبق من حروف اللين وهى التى اولى بالقيام مقام الحركة
الا اليا للجر والنصب فى المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت
الف المثنى وواو الجمع فى الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر
دون الرفع لكونهما علامتى الفضلة بخلاف الرفع * قوله وفرقوا قال
الشيخ الرضى ترك فتحة ماقبل الياء فى المثنى ابقاء على الحركة الثابتة
قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلب
كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لوابقيت والتباس الرفع بغيره
و بطلان السعى لوقلبت الياء لضمة ماقبلها واوا مع ان تغيير
الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب
كسر ماقبل ياء الجمع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون
فى المثنى لكونه تنوينا ساكنا فى الاصل والاصل فى تحريك الساكن
اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح فى الجمع للفرق فحصل الاعتدال
فى المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفى الجمع بثقل الواو وخفة
الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب * قوله اللذين اشير
الى تقسيمه اليهما فيما سبق اى فى ضمن ماسبق من تقسيم الاختلاف
الى اختلاف لفظ اوتقدير وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله
التقديرى واللفظى المعرف بلام العهد بما اراده كما تبين وليتصل
لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقدير الخ بيانا
لمحل القسمين لالهما كما قيل * قوله ولما كان التقديرى اقل سهل
الضبط اشار اليه اولا ولا كان المناسب تأخيره عن اللفظى لان
من حق العلامة الظهور * قوله اى فى الاسم المعرب اشار به
الى ان مالبست مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل
فى معنى اللام ان لم يقدر الوقت والى لزوم تقدير التعذر او الاستثقال

فى الامثلة

فى الامثلة ولفوات الملايمة لما سبق من بيان محال الاعراب
ولان فى فى قوله واللفظى فيما عداه ليست بمعنى اللام والا كان
معناه ان الاعراب اللفظى لاجل ماهو مغاير للتعذر او الاستثقال
ولايخفى فساده * قوله الذى تعذر الاعراب فيه ففيه حذف العائد
والضمير المستتر راجع الى الاعراب ولك ان تقول الذى تعذر
اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اعنى الضمير
فصار مرفوعا مستترا فى الفعل * قوله الذى فى آخره اى فى موضع
آخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول ان آخر
الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد * قوله الف مقصورة
سميت بها لانها ضد الممدودة اولانها ممنوعة من الحركة مطلقا
والقصر المنع والاول اولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم
اختصاص المنع بالالف لتحققه فى ميم غلامى * قوله او محذوفة
وهى فى حكم الثابت ولهذا لم يعرب ماقبل الالف وخفاء امر
هذا القسم وظهور مقابله مثل بالاول وترك الثانى * قوله كعصا
وغلامى خبر محذوف والتقدير هو اى ماتعذر عصا وامثاله
وغلامى وامثاله أو صفة مصدر محذوف اى تعذرا كتعذر
عصا وغلامى وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا
وغلامى بدلا من قوله ماتعذر او بيانا له وقوله مطلقا على التقدير
الاول حال من مدخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف
من معنى التمثيل او ما يفهم من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب
وعلى التقدير الثانى حال مما اضيف المصدر المحذوف او مصدر
لذلك المحذوف و المعنى كتعذره فى زمان مطلق او تعذرا مطلقا
وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامى والعامل فيه
ما هو عامل فى الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل * قوله
فان الالف مادامت الفا * قوله وكما فى الاسم المعرب بالحركة

كلا من المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابه واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتى الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهى التى اولى بالقيام مقام الحركة الا الياء للجر والنصب فى المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع فى الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتى الفضلة بخلاف الرفع * قوله وفرقوا قال الشيخ الرضى ترك فتحة ماقبل الياء فى المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره و بطلان السعى لو قلبت الياء لضمة ماقبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ماقبل ياء الجمع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون فى المثنى لكونه تنوينا ساكنا فى الاصل والاصل فى تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح فى الجمع للفرق فحصل الاعتدال فى المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفى الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب * قوله اللذين اشير الى تقسيمهما فيما سبق اى فى ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظ او تقدير وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقديرى واللفظى المعرف بلام العهد بما اراده كما تبين وليتصل لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقدير الخ بيانا لمحل القسمين لا لهما كما قيل * قوله ولما كان التقديرى اقل سهل الضبط اشار اليه اولا ولا كان المناسب تأخيره عن اللفظى لان من حق العلامة الظهور * قوله اى فى الاسم المعرب اشار به الى ان ما ليست مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل فى معنى اللام ان لم يقدر الوقت والى لزوم تقدير التعذر او الاستثقال

فى الامثلة ولفوات الملاءمة لما سبق من بيان محال الاعراب ولان فى فى قوله واللفظى فيما عداه ابست بمعنى اللام والا كان معناه ان الاعراب اللفظى لاجل ما هو مغاير للتعذر او الاستثقال ولا يخفى فساده * قوله الذى تعذر الاعراب فيه ففيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب ولك ان تقول الذى تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اعنى الضمير فصار مرفوعا مستترا فى الفعل * قوله الذى فى آخره اى فى موضع آخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول ان آخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد * قوله الف مقصورة سميت بها لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة من الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه فى ميم غلامى * قوله او محذوفة وهى فى حكم الثابت ولهذا لم يعرب ماقبل الالف ولخفاء امر هذا القسم وظهور مقابله مثل بالاول وترك الثانى * قوله كعصا وغلامى خبر محذوف والتقدير هو اى ما تعذر عصا وامثاله وغلامى وامثاله او صفة مصدر محذوف اى تعذرا كتعذر عصا وغلامى وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا وغلامى بدلا من قوله ما تعذر او بيانا له وقوله مطلقا على التقدير الاول حال من مدخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب وعلى التقدير الثانى حال مما اضيف المصدر المحذوف او مصدر لذلك المحذوف والمعنى كتعذره فى زمان مطلق او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامى والعامل فيه ما هو عامل فى الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل * قوله فان الالف ما دامت الفا * قوله وكما فى الاسم المعرب بالحركة

لم يقل وكما فى الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع
المؤنث السالم ولو قيل بالحركة لفظا لكان اولى ليخرج مثل
عصاى فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة (اعلم ان اكثر النحاة
ذهبوا الى ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المص
لان غلاماى معرب ولان الاضافة الى المبنى لا يوجب البناء الا
بشرط سيذكر ان شاء الله تعالى * قوله فانه لما اشتغل الى قوله
قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد ثبوته
فى نفسه وهو هنا مضاف الى الياء فالاضافة اليها متقدمة
على العامل وهى مستلزمة لكسرة ماقبلها * قوله فما ذهب اليه
الخ تفريع على المقدمة الاستثنائية التى تفهم من قوله لما لا على
الشرطية وتوضيحه ان كسرة الملايمة متقدمة على كسرة الاعراب
بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضى المتقدم
على الاعراب فلا يجوز ان تكون هى اياها (ان قلت لم لا يجوز
زوال الاولى بعروض الثانية قلنا لا وجه لزوالها لبقاء سببها
مع ان الاصل بقاء الشئ على ما كان وان العناية بكسر الملايمة
اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره
ان قلت لم لا يجوز ان تجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل
كما فى علامتى التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه يلزم ح توارد
مؤثرين مستقلين اصطلاحا على اثر وكما يستحيل توارد المؤثرين
المستقلين حقيقة على اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين
اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه دون صورتى
التثنية والجمع لان حمل علامتيهما على الاعراب مستند الى العامل
وهو مؤثر اصطلاحا وحملهما على معنى التثنية والجمع مستند
الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقى * قوله اى فى حالتى الرفع والجر
يعنى ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستثقال المقدر والمعنى كاستثقال

قاض

قاض وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره
له ولك ان تجعل مصدرا اى استثقال رفع وجر او حالا مما
اضيف اليه الاستثقال المقدر اى حال كونه مرفوعا ومجرورا الى غير
ذلك من الاحتمالات التى ذكرنا فى قوله مطلقا * قوله لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء المكسورة ماقبلها قال الشيخ الرضى
وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ماقبلها
بحركة ثقيلة فان سكن ماقبلها لم يستثقل الحركات كظبى وكرسى
* قوله ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض مرفوعا او منصوبا
لا على قوله قاض اذ لو قصد ح بلفظ نحو مسلمى تمثيلا تقدير
الاعراب كان مستدركا لافادة الكاف اياه ولو قصد به كون
اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم يحتج
ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود فى التمثيلات خصوصية
المذكورات بل يراد المذكورات واضرابها ولهذا لم يجمع
بين الكاف ونحوها * قوله فان اصله مسلموى قال الفاضل
الهندى ان تلفظ الاعراب فى مسلمى بعد الاعلال متعذر
وقبله مستثقل كما فى عصا لكن المؤثر فى التقدير فى عصا ما بعد
الاعلال من التعذر وفى مسلمى ما قبله من الاستثقال لان
اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه
بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير الحركة
* قوله فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا وذلك لامتناع
ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها فى الدلالة كما
جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان الزائل
بالاعلال فى حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة
واحدة اعرابان لفظى وتقديرى بخلاف فتحة الجمع فانها غير
ثابتة تقديرا * قوله فان الياء المدغمة ايضا ياء باقية على سكونها

* قوله وقد يكون الاعراب بالحروف ولا في مدة آخره سا كنا بعدها سواء كان مضافا اولا كما في قوله تعالى (والمقيمي الصلوة) على قرأة النصب وانما لم يقل ولا في آخره لئلا ينتقض القاعدة بمصطفوا القوم ولعله انما لم يعده المص لانه بصدد بيان الاعراب اللفظي والتقديري الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار عارض وكان الياء في مثل غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة لبست عارضة ان (قلت فلم لم يعد في مع ان اعرابه ينبغي ان يكون بالواو تقديرا في حالة الرفع كما في مسلمي ولما لم يعده من التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه (اجيب عنه بانه جعل داخلا في باب غلامي نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي فمي وان كانت قليلة نعم بقي الاشكال في الاعلام التي يحكى في لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد فانه معرب تعذر اعرابه وجوبا لاشتغال محله بحركات الحكاية وكذا في المثنى المحكي اذ جوز الحكاية فيه * قوله واكتفى بتعريفه انما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه علتان الخ علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك ولهذا مثل ما سبق في تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف بانه الذي يسلب عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح وذلك لاستلزام توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لخروج ما اعرب بالحروف مثلا عنهما * قال غير المنصرف المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به لاشتماله على زيادة على الاعراب اعني علامته وهي التنوين اولاتصافه بزياة تمكن

ولذا

ولذا يقال له الامكن ولما عرى مقابله عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف * قوله اي اسم معرب جعل ما موصوفة لاموصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة لئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتداء لان غيرا لا يكتسب التعريف من المضاف اليه (وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة وله ان يقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه علم ضروري ولا ضرورة هنا والقول بانه خبر قدم يخالف الاسلوب الشايع من تقديم المعرف وجعله موضوعا والقاعدة المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بالشيء يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف * قال فيه علتان فاعل الظرف او مبتداء قدم خبره والجملة صفة ما العلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد واحد مجازا لكن صريح كلام المص في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة وبنى ذلك على ان صاحب المفصل ثنى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا الوجه جار في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده * قوله واستجماع شرائطهما انما قال ذلك لئلا يبطل مانعية التعريف بنوح وهند منصرفين بناء على صدق التعريف عليهما ثم ما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه وانما يندفع النقض به لان من شرائط تأثير

فالمراد بالسبب والعلة حينئذ ما له مدخل في اختيار الحكم

يعني ان في حال الاضافة الى ياء المتكلم تعرب بالحركة التقديرية كما في اخي وابي وحمي وهنى وفمي كذلك فهو داخل في باب غلامي فكان اصله فموي نقل كسرة الواو الى ما قبلها ثم ادغمت

العلتين لانتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكر اما
فى الاولين فلان سكون الوسط يعارض احد السببين واما
فى الاخيرين فلان دخول اللام او الاضافة يعارض السببين
او احدهما لزيادة الاختصاص لهما بالاسم (ان قلت يبق
النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب
لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عنده لقوله ويجوز
صرفه وبمسلمات ايضا علما لمؤنث لصدق التعريف عليه
مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه (اجيب عن الاول
بما سيجئ فى تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثانى بان يمنع
وجود السببين المستجمعين لشرائطهما كما قال العلامة
من ان هذه التاء ليست متمحضة للتأنيث لدلالتها على
الجمعية ولامجال لتقدير التاء لان التاء الظاهرة مانعة عن
تقدير اخرى او ان تقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه
ولا الكسرة الغير المختصة بالجر او ان يحذف الكسرة
والتنوين كما ذهب اليه بعضهم * قال من تسع مبينة بقوله
وهى عدل الخ فلا حاجة اذن الى تقييد العلتين بكونهما
مانعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشئ بما يساويه
والحصر فيهما استقرائى * قوله من علل تسع او من تسع علل
والاول اوفق بقوله او واحدة منها وبما فى اول البيت اعنى
قوله موانع الصرف تسع * قوله اى العلل التسع مجموع ما فى
هذين وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت
سقف وجدران قال قدس سره فى الحاشية اوله موانع الصرف
تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب انتهى هذه
الابيات لابى سعيد الانبارى النحوى وانما لم يذكر اولها حتى
يكون له غنى عن التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع

العدم

لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما الا بضرب من التكلف
بان يقال المراد اجتماع الثنتين حقيقة او حكما * قوله لمجرد
المحافظة فيجردت عن التراخى واريد مجرد المشاركة وذلك لان ثبوت
العلية للجمع ليس متأخرا عن ثبوتها لما سبق وكذا الحال
فى التركيب قال والنون فيه مساهلة اذ العلة مجموع الالف
والنون * قوله منصوب على انه حال او صفة موصوف محذوف
منصوب بتقدير اعنى لان النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى
تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة للنون لان
اللام للعهد الذهنى زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه
تنكير البواقى او بدل بحذف موصوف اى نون زائدة او خبر
مبتدأ محذوف اى هى زائدة والجملة معترضة * قوله اذ المعنى
ويمنع النون الصرف وذلك لان قوله عدل الخ تعداد للموانع
لانه خبر محذوف اى تلك التسع هذه او بدل من تسع او بيان
لها فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره فى نظم
الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام
كما قيل فى قوله والارض جميعا قبضته * قوله وقوله الف الى
آخره الجملة حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال
المترادفة او من ضميره المستتر فى زائدة فيكون من الاحوال
المتداخلة او صفة قوله ولو جعل الالف فاعلا آه الفرق بين
بين ما اذا جعل ظرفا للزيادة او لنفس الزائد اذ على الاول يفهم
زيادتهما وتقدم زيادة الاولى على الثانية وعلى الثانى لا يفهم
الا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية * قوله يعنى ان ذكر
العلل آه من فسر التقريب بالاقرب فلعله فهم من المبالغة
المفهومة من حمل المصدر على صاحبه او من الصيغة فان
باب التفعيل يجئ للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا يجئ لتكثير

بالجعل جزء العلة شرطا لها ؛

اعنى نونا زائدة ؛

ه بين والنون وبين ما قبلها ؛

فيكون عامل الحال معنويا ولذا قال الشارح اذ المعنى ولم يقل اذ التقدير ؛

يعنى اعرف ان النون من موانع الصرف حال كونها زائدة ؛

النون كائن من قبلها الف ؛

بيان فائدة التقييد بقوله والظرف متعلقا بالزيادة يعنى انه بعد جعل قوله الف فاعل زائدة الفرق بين ما اذا جعل قوله من قبلها ظرفا لغوا متعلقا بالزيادة وبين جعله ظرفا مستقرا متعلقا بالزائد فانه على الاول يصير المعنى والنون حال كون الالف موصوفا بالزيادة قبلها فيفيد الاشتراك بينهما فى الزيادة مع تقدم الالف عليها فى الذكر وعلى الثانى يصير المعنى ... الالف موصوفا

٧ نحو غلقت الابواب قيد بذلك لانه اذا كان لازما يجي لتكثير نفس الفعل نحو طوّف زيد الكعبة او لتكثير الفاعل نحو موتت الابل ١

المنقول لا لتكثير الفعل * قوله والقول بان كل واحد اه الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانع اذ ليس فى كلام الناظم ذكرا لعلة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المص بناء على ماذكرناه قوله وقال بعضهم اثنان الخ لعله اراد ضم النشر والاثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية اى النقل من الفعل الى الاسم ففى وزن الفعل مع الوصف كأعلم ومع العلمية كيشكر علما ولا يخفى انه لا تتناول نحو أفكل علما بل نحو اعلم ايضا واما التركيب ففى البواقى وقد تكلف فى اعتبار التركيب هناك تكلفا لا معنى اه فلا فائدة فى ايراده قوله وقال بعضهم احد عشر هذه التسع مع مراعاة الاصل فى نحو اجمر اذا سمى به ثم ذكر وشبه الف التأنيث المقصورة وهو كل الف ليست للتأنيث زيدت فى آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للالحاق كارطى اولا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التأنيث واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التأنيث الممدودة وان كانت ممتنعة من التاء ولعل المص لم يعتبرهما لان مراعاة الاصل مندرجة فى اعتبار الوصف الاصلى ومنع صرف الثانى لم يثبت عنده وان كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالف التأنيث من الالف والنون الزائدتين قوله اشارة الى قسمى التأنيث الخ يعنى ان التأنيث اللفظى معتبر وان كان مع التذكير الحقيقى الذى لا يعتبر تأنيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوى الذى خفى فيه العلامة * قوله من حيث اشتماله على علتين اه انما قال ذلك لان الحكم يضاف العلة حقيقة لا الى مافيه العلة ورجع الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما صرف عن المنساق الى الفهم * قوله ان لا كسر ولا تنوين انما ذكر الكسرة هنا مع ان انتفائها

قدعلم

٩ امتناع الصرف فيها بطريق الحكاية الفعلية الى الاسمية ١

٦ على وزن افعل الزائدة ولا يبنى عنه فعل يقال اخذه افكل اذا ارتعد من برد او خوف وهو منصرف واذا كان علما نكرة فكذا منصرف وان معرفة فغير منصرف للتعريف ووزن الفعل ١

كتركيب العدل فى عمر فانه بمنزلة علتين تقديرا باعتبار عمر وعامر ونحو ثلاث بمنزلة ثلاثة ثلاثة ونحو طلحة فانه تركيب التانيث والعلم وقس الباقى

للالحاق بجعفر ١ علباء عصبة العنق

قبعثرى بمعنى العظيم الشديد ١

قد علم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر فى اثنى وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث الا اذا اعرب باعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم * قوله لان لكل علة فرعية اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل يشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجح وانها لا تنحصر فيما ذكر ككون الاسم مثنى الى غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه * قوله فاذا وقع فى اسم علتان اه ولم يمتنع بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج فى اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية فى الاسماء بسبب هذه العلل خفى ولم يكف واحدة الا اذا قامت مقام اثنين * قوله فيشبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل فى تمام معناه كما فى اسماء الافعال يبنى ويعطى عمله واذا شابهه فى تركيب الحروف الاصلية وفى جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف امر الفعل فى البناء ولهذا يعرب المضارع بتطفل الاسم واذا شابهه بوجه بعيد لكونه فرعا فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل فى البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلى بل ينزع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسرة او ينزعان معا * قوله فمنع عنه الاعراب الخ وفى تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك اومنع التنوين اولا ثم اتبع الكسر وقد جوز المص الامرين فى الايضاح ومال الشيخ الرضى الى الثانى فعود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عود ها فيه انه يجوز ان يقال شبه الفعل يضعف عند عود التنوين فيعود الكسر

اي جعل الفا متعاقبة الاعراب فى وجه منع صرفهما للعلتين اى العلمية والتانيث ١

٧ وهو الافتقار والاشتقاق ١

بهذه المشابهة اعلى

بهذه اوسط

بهذه ادنى

فيـه ايضا وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف لا لمنع
الصرف ايضا كما فى الوقف و اللام والاضافة فارادوا النص
من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهته الفعـل فحذفوا
صورة الكسرة التى لا تدخل الفعل وقال المص انما يتبعه لان
الكسر يلازم التنوين يعنى ان اى موضع يدخل التنوين يدخله
الكسر فاذا انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر ايضا
لانه يلازمه وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى التنوين مع العوض
وهو اللام والاضافة لم ينتف الكسر لان وجود العوض وجود
المعوض * قوله لان العدل فرع المعدول عنه لان الاصل بقاء
الاسم على حاله * قوله و الوصف فرع الموصوف لتوقف
معناه على مايقوم به * قوله لانك تقول قائم الخ فهو فرع له لفظا
ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعا له فى المعنى هكذا قالوه
(وفيه بحث لان التأنيث طار على قائم مطلقا لا على قائم من حيث
هو مجرد عن التاء والمذكر هو هذا لا ذلك فانه المشترك بين المذكر
والمؤنث ومعناه بالفارسية استاده من غير تعرض للتذكير
والتأنيث * قوله لانك تقول رجل ثم الرجل يعنى ان التعريف
طار على التنكير غالبا اما بوضع جديد او باداة فهو فرع له لفظا
ولما كان ما تعرفه كان مجهولا لنا كان التعريف فرعا للتنكير معنى
* قوله والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه منهم من قال
ان منعهما للصرف لمضارعتهما لالفى التأنيث الممدودة فى انتفاء
التاء وكونهما زيدتا معا وحذفتا معا وكون اولى الحرفين فى كل
مدة والثانية حرفا شبيها بحرف العلة ولا يخفى انه لابد من اثبات
الفرعية بين المشبه والمشبه به * قوله لان اصل كل نوع الخ
يفيد فرعية قسم لا القسم الآخر الذى فى اوله احدى
الزوائد الاربع * قوله ويجوز صرفه لا يجوز عكسه وذلك

لان

لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا يخرج الاشياء عن اصولها
ولهـذا جاز قصر الممدود فى الشعر دون مد المقصور لانادرا
وجوز الكوفيون و بعض البصريين العكس للضرورة بشرط
العلمية * قوله اى لا يمتنع الجواز قد يراد به الامكان الخاص وهو
سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو
سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول
لوجوب الصرف فى الضرورة بل يراد به المعنى الثانى و يقيد
بجانب الوجود فلذا فسره بقوله لا يمتنع * قوله اى جعله فى حكم
المنصرف فان ما لا يترتب عليه غايته فى حكم العـدم و بهذا
التوجيه والتوجيه الآتى اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف
والقول بانه وافق القدماء فى الحكم بالانصراف وخالفهم
فى التعريف كما بيناه بعيد جدا * قوله وكقوله صبت الخ الصب
ريختن آب قال قدس سره فى الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة
رضى الله تعالى عنها فى مرثية النبى صلى الله تعالى عليـه وسلم
واوله (ماذا على من شم تربة احمد (ان لا يشم مدى الزمان
غواليا) وفى حاشيها جمع غالية بوى خوش انتهى مرثية بتخفيف
الياء كمغفرة برمرده ستايش كردن وكريستن يقال رثيته ورثوته
ايضـا التربة خاك المدى غاية والمعنى ما الذى اواى شئ وقع
على من شم تربة احمد فى ان لا يشم مدى الزمان وامتداده
انواع الغـالية * قوله فكقوله اعداه يجوز الكسر فى ان وح
يكون الجملة استينافية والفتح وح يكون منصوبا بنزع الخافض
وهو اللام وانما لم يمثل الضرورة لظهور امرها * قوله قلنـا
الاحتراز اى قوله ضرورى فالمراد بالضرورة ما عده الشعراء
ضرورة * قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم فى السجع
وغـيره ولهذا يقال هناء فى الشئ ومرأنى والاصل امرأنى

ط اى تعريف غير المنصرف لان ما ينصرف للضرورة ليس من افراد غير المنصرف بدليل قوله ويجوز صرفه مع صدق التعريف عليه لوجود العلتين فيه وانما اندفع لانه غير منصرف عندهم الا انه سلب عنه حكمه للضرورة فهو من افراد المحدود

٧ دليل الحكم مطوى اى عبر عن جعله فى حكم المنصرف بالمنصرف لان ما لا يترتب الخ ٨ فى الشرح وهو رجوع الضمير الى الحكم وحمل الصرف على المعنى اللغوى

ع اذ لا وجه لاختيار ما هو مزيف عنده

للضرورة وخالفهم فى التعريف

عند من لم يثبت مرأنى وقال الله تعالى والفجر ثم قال يسر ويمال
سجى ضحا ضحى لموافقته قلى * قوله لتناسب المنصرف الذى
يليه قد يصرف لتناسب المنصرف الذى ام يله كقوله تعالى
قوار يرا على قرأة التنوين فانه صرف لتناسب اوآخر الآى
فانها كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها واما اذا قرئ بالالف
فليس نصا فيما استشهد به لجواز ان لا يكون الالف بدلا من
التنوين بل ان يكون للاطلاق كما فى قوله تعالى الظنونا (اعلم
ان غير الفصيح فى نفسه قد ينضم اليه امر فصيح فيصير فصيحا
فان سلاسلا فى نفسه قبيح غير فصيح واغلالا حسنه وجعله
فصيحا وكذا يبدئ الخلق يحسنه قوله تعالى يعيده والا فاللغة
الفاشية يبدأ روى ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب ياحار
ان الركب قد سار وابضم الراء فى ياحار فقال الكاتب يا سيدى
ياحار بالكسر افصح فامره بما امره به اولا واراد به ان التناسب
يحسنه * قوله مثال لمجموع غير المنصرف الذى صرف
والمنصرف والا لكان الانسب الاكتفاء بسلاسلا * قوله
وما يقوم مقامهما اللايق تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهمه
فى حد غير المنصرف * قوله احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى
الجموع اى الجمع الذى يجمع الى ان ينتهى الى وزن فيمتنع عن جمع
التكسير اعلم (ان النحاة اختلفوا فى سبب قوته فمنهم من ذهب
الى ان قوة قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير
والمص ذهب الى انها لتكرار الجمعية حقيقة اوحكما كما
ذكره قدس سره والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه
لانظير له فى الاحاد العربية واما نحو ثمان فشاذ واما نحو
الترامى فالاصل فيه ضم ماقبل الياء واما نحو هوازن لقبيلة من
قيس فمنقول عن الجمع واما نحو يمان وشام فى المنسوب الى اليمن

والشام

والشام فالالف فيهما عوض عن احدى يائى النسبة فهذا الوزن
عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى يائى النسبة والالف الذى
هو بدل عن الاخرى وياء النسبة عارضة لايعتد بها فى الوزن
وكذا تهام بفتح التاء فى المنسوب الى تهم بمعنى تهامة وهى بلدة
قال الجوهرى انه منسوب الى تهامة لكن حذف منه احدى
يائى النسبة وانما لم يعد ياء النسبة عارضة فى نحو عوارى جمع
عارية منسوب الى العار لانها تثبت فى واحده وصيغ هذا الجمع
على اعتبار تلك الياء فى الواحد وقيل ان ثمانيا مثل يمان لانه
منسوب الى جزءه الذى هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب
الى ثمانية نسبة المعدود الى العدد فان ثمانية فى الاصل عدد
والثمانى هو المعدود وليس الا فاذن الالف التى فيها غير الف
المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائى النسبة وكذلك
الياء غير الياء واما سراويل فاعجمى اوعربى مفرد شاذ او جمع
تقديرا واما نحو اكالب واجال وان لم يأت لهما نظير فى الاحاد
فالاعتذار فيهما انهما جمعا قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد
بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الاحاد فصارا كانهما باقيان
على افرادهما ولا يصح الاعتذار بمجئ افعل فى الواحد نحو
اذرج فى اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدآئن ولا باجر وآنك
لانهما اعجميان ولان آنك يحتمل ان يكون فاعلا ولا باشد لانه جمع
شدة على غير القياس اوجمع لا واحد له بدليل تأنيث الفعل
المنسوب اليه قال قدس سره فى الحاشية فاكالب جمع اكلب
وهى جمع كلب واساور جمع اسورة جمع سوار واناعيم جمع انعام
جمع نعم انتهى السوار يارهٔ دست وقد يلحق التاء باساور وعليه
قوله تعالى فى قرأة فلولا القى عليه اساورة من ذهب نعم چهار باى
واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل وارادوا بجمع جمعه التكثير

فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او الضروب المختلفة
كذافى الصراخ * قوله او حكما كالجموع الخ انما جعل ملحقا
بالقسم السابق لانه شابهه من وجوه ثلثة احدها انه على وزنه
وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليهما قدس سره فى الحاشية
وثالثها انه ممتنع من الجمع مرة اخرى * قوله والممدودة الهمزة
فى الممدودة منقلبة عن الالف وهى للتأنيث دون الالف التى قبلها
ولما لم يفارق احديهما الاخرى نسبا الى التأنيث تغليبا * قوله
فانها البتة لازمة للكلمة اى لبنائها وان اتفق فى بعض الاسماء
لزومها كحجارة وتجارة * قال فالعدل الفاء لتفسير العدل واخواته
اى بيان نفس مفهوم السبب وشرط تأثيره وعليته وهو فى اللغة
الصرف فيقال اسم معدول اى مصروف عن بنيته * قوله
مصدر مبنى للمفعول فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه اعم من
ان يكون مستندا الى الاخراج اولا وان كان المتبادر الخروج بنفسه
وانما لم يفسر المص مصدر المعلوم لانه لا يدل على ماهو سبب
للمنع الا ضمنا لان السبب ماقام بالاسم اذبه يتحقق الفرعية وهوهنا
المعدولية لاماقام بالمتكلم * قوله اى خروج الاسم اى خروج مادته
اذلا يتصور خروج الكل عن جزئه * قوله عن صيغته صورته كانه اراد بها
مايشمل صورته الحكمية ايضا فان خروج سحر معينا من السحر
ليس خروجا عن صورتها الحقيقية اذ لا دخل للام فيها نعم لها
دخل فى صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لايجوز
الفصل بينها و بين مدخولها ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير
متناولة للصورة الحاصلة بمن او الاضافة ولهذا يغير التفسير
بانه خروج عماهو حقه من الصيغة اواستلزام كلمة اخرى معه
وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن صمت فى يوم الجمعة
مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير المص اذ ليس لفى مدخل

فى صورته

٭اى بما فاته الاخراج يستلزم المخرجية ؛

فى صورته الحكمية لجواز الفصل بينها و بين مدخولها بالحرف
الزائد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر
فى حكم الملفوظ * قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام
قيل لم يدخل فى الخروج لانها مخرجة لا خارجة وفى دخول
المعدولات ح تأمل * قوله واما المغيرات بالعلم بنفسه كالجموع والمصغرات
والمنسوبات الشاذة واما القلب كايس فى يأس فقيل انه ليس
خارجا عن صورته اذلا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض
فى الوزن فانه امر اعتبارى٩ واما نحو فخذ وعنق بسكون العين
فقيل انه لم يخرج خروجا تاما اذ يستعمل على الصيغة الاصلية
اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف
الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا العذر على تقدير
كون تغييره غير قياسى٧ * قوله بل انما جمع القوس والناب ابتداء
على اقوس وانيب ولهذا ايضا فان اليهما فيقال جمعهما
ولو كانا مخرجين عن اقوس وانياب لنسبا اليهما * قوله واعلم
انا نعلم قطعا الخ كان وجهه ان نظر النحاة فى تتبعهم اولا الى
اعراب الكلمة وبنائها فاذ انظروا الى اعراب ثلث واخواته
وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع
الصرف لايكون الا بفرعيتين حقيقة او حكما فتشوا عن حال
تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهى العلمية او الوصفية
ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية ولم يصلح للاعتبار
الا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففى بعض الامثلة
لم يجدوا مايدل على ثبوت اصل الا اقتضاء العدل المعدول عنه
وفى بعضها وجدوا دليلا آخر فالثانى هو العدل التحقيقى اى العدل
المنسوب الى ماهو محقق اى فى الخارج والاول هو العدل التقديرى
اى العدل المنسوب الى ماهو مقدر ليس ثابتا فى الخارج * قوله فانقسام

قال السيد الشريف المتبادر من الخروج المطلق ما لا يستند الى اخراج كما فى قولك خرج زيد الى بلد كذا ؛

٩ فلو كان له دخل فى الصورة لزم ان يكون الامر الاعتبارى داخلا فى الكلمة فلا تكون موجودا فضلا عن ان تكون ملفوظا او مسموعا ؛

٧ فهما خرجا بما خرجت به المغيرات القياسية

العدل الى التحقيقى والتقديرى الخ المشهور ان انقسام العدل اليهما ليس باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل قصد اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلثة ثلثة ثبت ان ثلث فرعه وليس فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار العدول عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف (ان قلت فكيف يصح قوله الآتى فلا دليل عليه الا منع الصرف (قلنا اراد به ان الدليل المؤثر المثبت اولا للعدل فى نظر النحاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف اوضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لاضرورة فيه كما سيجئ فبالعرض * قوله فعلى هذا قوله تحقيقا الخ وصف بحال المتعلق واما على المشهور فمعناه خروج تحقيق اى خروجا محققا كرجل سوء بمعنى رجل مسئ فيكون وصفه بالتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا * قوله كثلث ومثلث صفة بعد صفة لخروجا اوخبر محذوف اى ذلك الخروج كخروج ثلث * قوله والاصل انه اذا كان المعنى مكررا الخ ليوافق الدال المدلول هذا اخصر مما قاله الشيخ الرضى وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد فى كلام العرب مكرر نحو قراءت الكتاب جزءا جزءا فكان القياس فى باب العدد ايضا كذلك عملا بالاستقراء والحاقا بالمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله * قوله الى رباع اراد بالى تعيين الحد والا فالاظهر الواو بدل الى

* قوله وفيما ورائها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها قال الشيخ الرضى جاء فعال من عشرة فى قول الكميت والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسى والسداسى والسباعى والثمانى والتساعى * قوله والسبب الى قوله العدل والوصف عند سيبويه وذهب جماعة الى ان السبب تكرار العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير مكرر او اسمية الى وصفية * قوله لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلثة ثلثة (اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهى موضوعة للوحدات لا لماله الوحدات حتى يكون اوصافا بحسب الاصل نعم يستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازى لثلثة ثلثة لما وضع لفظ ثلث ومثلث له صارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعهما (ولقائل ان يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التركيبى مجازا فى المعنى الوصفى * قوله وآخر اسم التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واخر نحو افضل افضلان افضلون وافاضل وفضلى فضليان فضليات وفضل * قوله لان معناه فى الاصل اشد تأخرا اى فى معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاء زيد وآخر اى رجل آخر لا حمار آخر او امرأة اخرى * قوله وقياس اسم التفضيل الخ (ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا نسلم القياس وان اريد به ما استعمل منه فى معنى الزيادة فاخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاغيار (قلنا نختار الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضى من ان القياس فى آخر بحسب

قوله ولم يستر شوكة حتى رميت فوق الرجال
بنصال الاعشار بيت

الوصف ما دل على ذات مبهمة مأخوذة
مع بعض صفاتها تعريف

يعنى لم لا يجوز ان يكون ثلاثة ثلاثة باعتبار
الوضع التركيبى موضوعة للمعنى الوصفى
وان كانت موضوعة للمعنى الاسمى اعنى
الوحدات الثلاث باعتبار الوضع
الفردى م

الاصل الاستعمال باحد الوجوه الثلثة لكن عدل عما كان حقه لتعريه عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولما كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من الثلثة بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لا يدعى العدول عن لازم بخصوصه واحتيج ح الى تغير التفسير بما ذكر ليظهر صدق التعريف على جميع التقادير * قوله وقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام يؤيده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا كما هو شان المستعمل باللام قيل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا واجيب عنه يجوز عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلابد من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم اولا نحو فعصى فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان معنى اللام محفوظا لبنى لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كامس حالة الرفع عند بنى تميم فانه المعدول عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالتى النصب والجر فمبنى عندهم وكضحى اذا اردت به ضحى يوم ملك عند الجوهري والقياس يقتضي ان يكون صباح ومساء معينان كامس وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا * قوله وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من يؤيده شيوع توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكن ينبو عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل بمن لا يطابق الموصوف وعدول ظواهر المثنى والجمع والمؤنث عن ظاهر الواحد المذكر لا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل

٧ فلا يرد ما قيل انه بغير تعريف اللام مع انه ذكره المصنف بما ذكره سابقا من انه خروج اللام عما هو حقه من الصفة او استلزام كلمة اخرى في يظهر صدق العدل على اخر في جميع التقادير الثلثة) خروجه عن صورته الحكمية باعتبار لزوم اللام لانه بمنزلة الجزء وعن استلزامه كلمة اخرى باعتبار الاضافة اوس)

فان المعدول عنه معرفة والمعدول نكرة لو وقع صفة للنكرة كقوله كعدة من ايام اخر)

خلاصة الجواب عدم العدول عن الطريق الى طريق آخر وهو التعريف بالعلمية فتنبه العدل من حيث اللفظ باعتبار ترك اللام ومن حيث المعنى باعتبار تجريده عن التعريف اللامي واعتبار التعريف العلمي) اى بتقديره علما بعد العدل كان غير منصرف للعدل والعلمية المقدرة)

٧ الذي سبق من ان كل اسم جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلابد من لام العهد

اذ لا فرق حينئذ بين المعدول والمعدول عنه الا باعتبار تقدير من في الاول وذلك لا يوجب العدول على تفسير المص لما ذكرنا من عدم دخول من في الصورة الحقيقية ولا في الصورة الحكمية)

في جميع التصاريف الآخر لان تقدير من لا يوجب العدول عن تفسير المص لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق العدل في جميع التصاريف لان للام دخلا في صورته الحكمية وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل الا في أخر جمع اخرى لعدم احتياج أخرى وآخر اليه لا وعدم اعراب منع الصرف في البواقي * قوله لانها يوجب الخ الحصر ممنوع بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته فالاولى ان يقال ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا * قوله او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه سواء كان المضاف الثاني تكرارا للاول اولا نعم يشترط ان يكون تابعا للاول ولذا قال الشيخ الرضى بدل تلك العبارة او دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو الا علالة او بداهة سابح * قوله وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة الخ عليه الاكثرون واعترض عليه بان فعلاء انما يجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع * قوله وان كانت اسما ان تجمع على فعالى بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو علي ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذ اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم جنس * قوله والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التأكيد اسما اليه ذهب المص واعترض عليه بانه لو كان صفة فاما ان يكون من باب احمر حمراء او من باب الافضل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمى افاعل كاساود وان كان الثاني لم يكن مؤنث اجمع جمعاء بل يجب ان يكون مؤنثه جمعى كفضلى واجاب عنه

٧ اى الا اعتبار العدل فيهما لوجود الالف التأنيث والجمع المنتهى وعدم اجتماع الحرف وهو الفتح في البواقي اعني اخراء واخرون واخريات

قول الاعشى
علالة بقية سير الفرس بداهة اول سير الفرس
سابح الفرس السريع السير

٧ فانه وضع لتاكيد المعارف بالعلامة التعريف ولم يستعمل في شخص معين فيكون علم جنس)

فنزد كاسود وارقم)

سه فلا يصح جمعه على اجمعون على الحالين

اى الكتاب اثم من حيث جمعه للالفاظ والحركات والسكنات والتجويد ثم قرأتى من كل شئ فحذف المفضل عليه ذهابا الى التعميم كما فى الله اكبر)

الشيخ الرضى بانه اسم التفضيل فى الاصل فمعنى قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا فى قرأتى من كل شئ ثم يجرد عن معنى الزيادة فعدل عن اوازم اسم التفضيل فهو كآخر فصار فى حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مؤنثه جمعاء كحمراء كما يصح حسناء وخشناء فى حسن وخشن لمجرد انهما فى حكم احمر معنى ٧ وفيه بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المص فلا يكون فى حكم احمر معنى * قوله وعلى ما ذكرنا من تفسير ٧ معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وتبيينه ٧ بالامثلة لايرد الجموع الشاذة اى لاينتقض التفسير بها * قوله كيف ولو اعتبر جمعهما يعنى ان اقوسا وانيبا لو كانا مغيرى اقواس وانياب لم يصح نسبة الشذوذ اليهما اذ نسبة الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع اومن جهة انهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لاسبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا مغير الواحد ابتداء 4 ولا الى الثانى اذ ليس المعدول قاعدة ليلزم من مخالفتها الشذوذ * قال او تقديرا كعمر قال الشيخ الرضى ماحاصله راجع الى ان فعل ثلثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلاعدل فيه مفردا كان او جمعا كصرد نام مرغى وغرف جمع غرفة واما الثانى فان كان جمع فعلى فلاعدل فيه الا الأخر وجمع وان كان صيغة مبالغة فاعل فاما ان لايختص بالنداء كختع فى مبالغة خاتع اى ذاهب فى الارض فلاعدل فيها واما ان يختص به نحو يافسق وهى فى المذكر كفعال فى المؤنث نحو يافساق ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سمى بها مذكر لامتنع صرفهما وتمسكوا بان الاصل فيهما مساواتهما لما هما لمبالغته فى عدم الاختصاص بباب (وفيه منع اذ لا دليل على ان الناقص فى الاستعمال

:: يعنى جميع لم يبق معنى الوصفية فكيف يكون فى حكم احمر فمعنى الجموع الواقع فى قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون تامل)

٧ اى لمجرد تشابههما لاحمر فى الاستعمال على المعنى الوصفى كان صحته فى اجمع بعد تجريده عن معنى الزيادة اولى لمشابهته لاحمر لفظا ومعنى)

٧ جعل بيان الموصول لمجموع الامرين اشارة الى دفع التكرار يعنى ان ماذكر سابقا بقوله واما المغيرات الشاذة اه كان جوابا بمنع كون المغيرات الشاذة خارجة عن الصيغة الاصلية وههنا استدل على عدم دخولها فى تفسير العدل بناء على تفسير الخروج عن الصورة والتنبيه بالامثلة فانه قد اتضح بالامرين المذكورين غاية الاتضاح انه ان اعتبر الخروج عن الصيغة الاصلية يتحقق العدل كما اعتبر فى الامثلة والا فلا وفى المغيرات الشاذة لم يعتبر الخروج والا لم تكن شاذة فلم تكن معدولة) 4 وعلى تقدير كونهما مغيرى اقواس وانياب لايكون فيهما الجمعية لعدم كونهما مغيرى الواحد ابتداء فضلا عن ان يكون جمعيتهما على خلاف قاعدة الجمع

معدول عن الشابع واما الثالث فان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل الا اذا ثبت استعماله منصرفا كادد ابى قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرار النحاة الى تقدير العدل فيه كقثم لانه ثبت قاثم وعدم قثم قبل العلمية فهو معدول عن قاثم اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف (ان قلت فينبغى على هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية جمع عامر وزفر قبل العلمية بمعنى السيد (قلنا لما سمعنا غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم يحكم بانهما منقولان عن فعل الجنسى انتهى (ان قلت الشرط الاول ينافى ما قاله قدس سره من ان المعدول عنه فى العدل التقديرى غير ثابت (قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر ان الحق هو هذا * قوله فانهم اعتبروا العدل على زعم بعض النحاة * قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اى لينضم الى مناسبتها لنزال وزنا مناسبتها له عدلا فيحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى لايوجب البناء والا لبنى كلام وسحاب وانما عنوا ببنائها ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصححة للامالة المطلوبة المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا والثقيل يستدعى الخفة والبناء اخف من الاعراب * قوله ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس فى محله فكانه ذكر استطرادا وفيه اشارة الى تقدير العدل فى غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات * قوله فلا يكون مما نحن فيه وهو غير المنصرف * قوله الوصف الانسب تفسيره لخفائه * قوله وهو كون الاسم وانما فسره به

لثبوت فعل قبل العلمية فيهما)

فيهما فى حكم المستثنى)

يعنى ان المشهور فى كون المعدول عنه غير ثابت باعتبار كون المعدول عنه فاعلا علما)

لانه يصح النعت وما يعمم (ما يقابل الاسم)

المراد بكون الاوصاف مأخوذة من تلك الصفات انها اخذت مما يدل على تلك الصفات

لا بالدال لانه هو السبب لمنع الصرف * قوله على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات التى اخذت معها (وفيه نظر لان الاوصاف المأخوذة من صفات مقيسة الى ذوات معينة لا تدل على ذات مبهمة بل تدل على تلك الذوات المعينة فان الفياض المأخوذ من الفيض الذى هو كثرة الماء يدل على ماء كثير لا على ذات ما لها كثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثلا ادير مصغر ادور جمع دار تدل على ادور متصفة بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذى كان فى المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى الزوائد فالاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات المأخوذة معها او بما قيس اليه ذلك البعض (ان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طليحة بالعلمية والتأنيث (قلنا هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر * قوله سواء كانت هذه الدلالة القرينة على التعميم قوله بشرطه * قوله لا العرضى لعرضيته فانه فى معرض الزوال فكانه لم يثبت والسبب الرافع للاصل وهو ههنا الصرف لا يكون الا اذا كان راسخا قال الشيخ الرضى لم يقم الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضى والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل بقبوله التاء وما يقال من ان التاء فى اربعة ليست طارية على اربع كما هى طارية على يعمل لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر مقدم فى الرتبة على المؤنث ليس بشئ لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلى فى يعمل بسبب عروض تاء تخرجه عن الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض فى اربع

لانه على وزن مضارع فيعل

مع كونه فى الاصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشئ ما قيل من ان المانع قبول تاء التأنيث وهذه التاء ليست للتأنيث بل للتذكير لان قولك اربعة رجال او زيدين باعتبار الجماعة انتهى والتذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويؤيد * ما قاله انقلاب التاء هاء فى الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية وقال المص التاء القادحة هى الداخلة قياسا والتاء فى اربعة ليست كذلك * قال شرطه ان يكون الاولى ان يقول ايضا وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين كخاتم وكانه تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس سره فى الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه انتهى اى لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة فى باب الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبتنى عليه شئ واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا له صح نسبة الدلالة اليه ينبغى ان يتوهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على المظروف ولك ان تقدر مضافا والتقدير فى زمان الاصل * قال فلا تضره الغاء التفريع * قوله ومعنى الغلبة اى معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفى ببعض افراده الخ او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده الخ ذهب الشيخ الرضى الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفى فاذن لم يصر اللفظ الدال على المعنى الوصفى اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وهو ظاهر ولا علية لاعتباره فى المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلام المص يقتضى عدم الاشتراط لعدم تقييده الحية والقيد بالصفة (وفيه ان الحمل على الاطلاق

ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود وكانت اعلاما فلا تنصرف

بناء على كون اللام للجنس

مخالف للغة قال فى الصراخ اسود ما ر بزرك سياه وارقم مار
پشته وقالوا ان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة
فالاولى ان يقال انه بصدد تعيين الذات ولامدخل فى ذلك
لتقييدها بصفة * قال فلذلك الفاء للنتيجة فيدل على
ترتب العلم و اللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يغنى
احديهما عن الاخرى وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع
الاصلين المترتب احدهما على الاخر لاالى الاصل الاول ليصح
عطف امتنع على صرف ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف
والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد
كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعف فهو
عطف على صرف بلا اشكال * قال صرف نسب الصرف
الى الكل لانه صفة لجزئه * قال وامتنع اسود اى صرف اسود
او امتنع اسود من الصرف * قال منع افعى مار بزرك * قوله
اشتقاقه من الجدل الجدل محكم بافتن رسن را * قال للطائر
قالوا هو الشقراق وهو طائر اخضر يخالطه قليل حمرة يصول
على كل شئ قال فى الصراخ اخيل نام مرغى كه اورا بفال
بد وارند * قوله لاشتقاقه من الخال خال نقطهٔ سياه كه براندام
باشد ونشان خيلان جماعة * قوله لافى الاصل ولا فى الحال اما
الاول فظاهر انه لم يثبت واما الثانى فلان المستعمل لم يقصد
بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة خبث
وقوة وخال وان كانت فى انفسها متصفة بتلك الاوصاف * قوله
التأنيث بالتاء هى تاء زائدة فى آخر الاسم مفتوحا ماقبلها
ينقلب فى الوقف هاء فتاء أخت ليست للتأنيث لانتفاء القيدين
الاخيرين قطعا بل هى بدل من اللام فلو سمى باخت مذكر
صرف ولو سمى بها مؤنث كانت كهند قال السيد قدس سره

التى غلبت فيها هذه الاسماء

يحتمل

يحتمل انها مصروفة على قياس ما ذكره العلامة فى عرفات
فانها مصروفة عنده لان التاء الملفوظة فيها ليست متمحضة
للتأنيث فلا يعتبر فى منع الصرف ولايمكن تقدير تاء اخرى معها
اذ لم يعهد فى كلامهم تقدير التاء مع التاء الملفوظة وان لم تكن
متمحضة * قوله فانه لاشرط له للزوم الالف * قوله ليصير
التأنيث لازما اى بعد ما لم يكن لازما لان التاء فى اصل وضعها
للفرق بين المذكر والمؤنث وهى لاتكون ح لازمة للكلمة كحجرة
اسما كانت تلك الكلمة او صفة كحجارة وحسنه وقد يجئ على
خلاف اصله وح تكون لازمة للكلمة لكن لم يعتبروا هذا اللزوم
* قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اعتناء
بشانها (انما قيد بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها
للضرورة او ما فى حكمها كما فى الترخيم فانه فى غير المنادى
لضرورة الشعر وفى المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير
الوقوع وكما فى الاعلام التى ليست من الكلم العربية فربما
تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف
كما قالوا فى جبرئيل جبريل وجبرال وجبرين وذلك لتعسر
تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان كلمهم الخفيفة
وتركيب حروفها المتناسبة ولك ان تقول ان التصرف
فى تلك الاعلام لعدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذا
قالوا اعجمى فالعب به ما شئت فكأنها ليست اعلاما
(فالمراد بالاعلام الاعلام التى هى من كلمهم * قال
والتأنيث المعنوى اى ما يكون تاؤه مقدرة ولا مجال
لتقدير الالف للزومها * قوله اى كالتأنيث اللفظى بالتاء
قيل لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر
العلمية فالمقدر اولى * قوله شرط لوجوب منع الصرف مستلزم له

فلا يكون قطعيا
حتى يكون تأنيثها مقدرا
لكونها جزء الكلمة
لكونها عارضا بخلاف اللزوم بواسطة العلمية فان العلمية وضع ثان

*قوله اوتحرك الاوسط اى بالفعل فدار كهند مع انها متحركة
الاوسط بحسب الاصل * قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الامور
الثلثة ان قلت هذا الثقل يوجب تحتم تأثير كل من العلمية
والتأنيث وتحتم تأثير كليهما فلم جعله المص موجبا لتحتم تأثير
التأنيث (قلنا لان الكلام مسوق لبيان شرط التأنيث اولا لان
المحتاج الى التقوية هو التأنيث لكونه معنويا دون العلمية وفى
الاخير بحث لانه لايلايم البيان الذى ذكره الشارح * قوله علمين
لبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه تأنيث العلمين اعلم ان اسماء
الاماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها
وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان مثلا فيصرف وقد يعتبر
كل منهما فجاز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال
معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيه الوجهان وكذا
فى اسماء القبائل فى تأويلها بالقبيلة والحى * قوله ممتنع صرفها
اوممتنع كل منهما عن الصرف والاول اوفق بقوله يجوز * قال
فشرطه الزيادة على الثلثة وهنا شروط تركها احدها
ان لا يكون ذلك المؤنث مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذى
كان منقولا عن مذكر اذا سمى به مذكر صرف وكذا حائض
فانه فى الاصل لمذكر وهو الشخص لان الاصل فى الصفات
ان يكون المجرد عن التاء منها صفة المذكر وثانيها ان لا يكون
تأنيثه محتاجا الى تأويل غير لازم كرجال فان تأنيثه بتأويل
الجماعة وهو غير لازم لجواز تأويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب
استعماله بحسب معناه الجنسى فى المذكر ثم ان تساوى استعماله
مذكرا او مؤنثا فتساوى الصرف ومنعه وان غلب استعماله
مؤنثا فمنع الصرف راجح وان لم يستعمل الا مؤنثا فمنع الصرف
واجب والسر فى اشتراط الاولين ان التأنيث المذكور فى الاول

بتسمية

بتسمية طارية وفى الثانى بعارض تأويل غير لازم وقد زال
بالعلمية ماطرأ وماعرض فلم يبق التأنيث والسر فى اشتراط الثالث
ان الحكم للغالب ومما ذكرنا يظهر وجه ترك الشروط * قوله
لان الحرف الرابع فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس
فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير فى الزائد
على الثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء فى كلامهم فوق الثلثة
(وثبة ان كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام واصلها ثبى وان كانت
بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين واصلها ثوب * قوله اى
التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اى تعريف المعرفة
وان تعتبر الجنسية اى المعرفة من حيث انها معرفة * قوله ان يكون
علمية قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف
وهو ليس علما (ان قلت يجوز ان يراد علمية مافيه التعريف كما
اراد فى قوله التأنيث بالتاء شرطه العلمية علمية ما فيه التأنيث
قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا لام ان قلت
لم لم يأت باللام ههنا حتى يكون اخصر قلنا للزوم التكرار
لفظا ان قلت فيلزم التكرار فى اشتراط العجمة قلنا لا لزيادة
قوله فى العجمية * قوله بان يكون حاصلة فى ضمنه الاظهر ان يقال
حاصلة فيه حصول الصفة فى موصوفها ولا يخفى ان التعريف
الذى شرط تأثيره بالعلمية لاتحقق له الا تحقق العلمية بخلاف
البواقى فان تحققها مغاير لتحقق العلمية * قوله بجعل غير المنصرف
منصرفا او فى حكم المنصرف * قوله فلم يبق الا التعريف
العلمى هذا مبنى على ان السبب الاخر فى اجمع واخواته الصفة
الاصلية او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة
كما ذهب اليه جمع * قوله وانما جعل المعرفة سببا قيل فعلى
هذا جرى فى قوله ومافيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره

اوعلى التجوز اى بارادة العام من الخاص وفيه ان كون تأثير التعريف مشروطا بتحققه فى ضمن العلمية او بثبوته فى العلم راجع الى ان المؤثرهو العلمية وانما الاختلاف فى التعبير فلبس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير* قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر لان الفرعية لمقابلة التنكير والتعريف يذكر فى مقابلة التنكير لا العلميـة *قوله وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير* قوله كان فى العجم اسم جنس بمعنى الجيد فى لغة الروم * قوله سمى به احد رواة القراء سمى به رواية عبسى * قوله وانما جعلت شرطا الخ تحقق الاشتراط ماقاله الشيخ الرضى وهو ان العجمة فى الاعجمى يقتضى ان لايتصرف فيها تصرف كلام العرب ووقوعها فى كلامهم يقتضى ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية وهى منافية للام والاضافة فامتنعا معها جازان يمتنع معها مايعا قبهما ايضا اعنى التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ماهو عادته وبقى الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على مايقتضيه وقوعه فيه لما تقرران الطارى يزيل حكم المطروعليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وتخفيف مايستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وآذربيجان فى كركان وآذر بايكان واما اذا لم يقع الاعجمى فى كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذلا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات *قال وتحرك الاوسط ذهب سيبويه واكثرالنحاة الى ان الشرط الثانى الزيادة على الثلثة ولااعتبار لتحرك الاوسط لان الثلاثى خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثى ليس منه *قوله وهذااختيار المص ذهب الزمخشرى الى ان نوحا كهند وكانه قاس العجمة

على

على التأنيث المعنوى اوغره تحتم منع ماه وجور ولايخفى اندفاعه بما ذكره الشارح قدس سره قال الشيخ الرضى ماذهب اليه لبس بشئ اذلم يسمع نحولوط غير منصرف فى شئ من كلامهم * قوله لانه امر معنوى اى لبس له علامة لفظية قال وشتر قيل يجوز ان يقال امتناع صرفها لتأويلها بالبقعة وفيه انه لايستعمل الامذكرا ولايرجع اليه ضمير المؤنث وللمناقشة فيه مجال فلو مثل بلمك اسم ابى نوح النبى عليه السلام لكان اسلم * قوله لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده يجوز ان يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعنى المفصل دون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح جلى مما لاينبغى ان ينازع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه لبس بهذه المثابة * قال الجمع اى الجمعية اوجمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام فى الجمع للعهد اى جمع يقوم مقام سببين ليظهر تفسير الضمير فى قوله شرطه بما ذكره قدس سره قال صيغة المنتهى الجموع منتهى مصدر ميمى مضاف الى الفاعل اى صيغة ينتهى بها جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها هى غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض برجال بناء على انه بخصوصه غير قابل للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير ولذا يجمع جمار على جمير* قوله وبعد الالف حرفان اولهما مكسور او ثلثة اولها مكسور فلا يرد النقض بصحارى وكمالات * قوله لانها جمعت فى بعض الصور مرتين اى لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلمية المستفادة من قوله لهذا * قوله ليكون صيغته مصونة عن قبول التغيير فتصير لازمة

فيصح ان يرفع اصلا وهو الصرف * قال بغير هاء الباء للملابسة
والغير بمعنى النفى والمعنى بلا هاء بل لا بهاء كما فى قولك كنت بغير
مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا بمال لانك كنت بما يغاير المال
وهو خبر آخر لشرطه او صفة لقوله صيغة * قوله منقلبة
عن تاء التأنيث اه فعلى الاول يكون قوله بغير هاء مقيدا بحالة
الوقف وعلى الثانى يكون مقيدا بخلافه * قوله جمع فارهة
لافاره كما قيل لان فاعلا اذا كان صفة لايجمع على فواعل قال
قدس سره فى الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره
بين الفروهة ويقال للفرس جواد انتهى الحاذق مرد زيرك
ويقال للفرس رائع ايضا * قوله لانها لوكانت مع هاء كانت
على زنة المفردات (ان قيل التاء غير لازمة فينبغى ان لا يعتبر
تغيير الوزن بها (اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن لها
اثر فى تغيير الاوزان كما فى وزن الفعل على ان التاء فى وزن فعالة
موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اشاعث وفرازن وفيه نظر
لان التاء انما يكون لازمة فى فعالة اذا كانت للمنسوب كاشاعث
فى جمع اشعثى لانها بدل من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت
للاعجمى كجوارب فى جمع جورب وايضا عدم الاستعمال بلا تاء
لايقتضى الوضع مع التاء * قوله ولا حاجة الى اخراج نحو
مدائنى بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل مع انه لو زيد لخرج نحو
كراسى مع انه غير منصرف * قوله فانه مفرد محض لايصح الا
معاملة المفرد معه بخلاف فرازنة فانه جمع محض لايصح الا معاملة
الجمع * قوله جمع فرزين او فرزان هو معرب * قال واما فرازنة
فمنصرف قيل ليست اما للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف
لسبق كلام آخر الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال
وانما لم يقل فمنصرفة لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار

اسمية

اسميته اولان المراد نحو فرازنة اولان المراد اللفظ وهذا
هو الظاهر لايقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتأنيث
فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشاكلة المسمى
مع انه يجوز ان لايكون منونا * قوله وحضاجر علما للضبع
ليس منصوبا باعنى لان المنصوب به لايخلو او قلما يخلو عن مدح
او ذم او ترحم ولا يستقيم هنا شئ من تلك المعانى بل هو منصوب
على انه حال من المستتر فى غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول
ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفى فانه ح فى قوة لا وجاز
فيه ما جاز فى لا من تقديم معمول المدخول وزيادة لا فى ما عطف
على المدخول لتأكيد النفى ولا يخفى ما فيه من ايهام ان امتناع صرفه
مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال
التنكير ايضا وفى بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدأ
محذوف وينبغى ان تكون الجملة اعتراضية لا حالية ليخلوا
الكلام عن ذلك الايهام * قوله بل للجمعية الاصلية الجمعية
وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع
اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين فى حكم واحد ومن
قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية الاشخاص برجال
فلم يأت بشئ لان نوع ابهام منافيا للعلمية لازم لمعنى الجمعية
كما ان الابهام المنافى للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز
ان يبقى شائبة من معنى الجمعية فى العلم كما يجوز ان يبقى شائبة
من معنى الوصفى فيه كما اذا سميت شخصا ذا حمرة بالاحمر قال
فى الحاشية قدس سره الضبع هى الانثى والضبعان هو الذكر
والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قال فى الصراح
حضاجر كعفتار وضبع كعفتار وضبعان بالكسر كعفتار نر
وضبعانه ماده وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال

* قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا الملازمة ممنوعة لجواز
ان يكون مثل احمر علما اذا نكر قال قدس سره فى الحاشية
فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم الجنس شامل للضبع لا الجنس
هو الضبع انتهى هذا التأويل بناء على تسليم تأنيث الضبع
وقد عرفت ما فيه * قوله لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف
ولامكان اعتبار الجمعية المطلقة * قوله وهو الاكثر فى موارد
الاستعمال او مذهب الاكثر * قال اعجمى خبر محذوف * قوله
حمل على موازنه لانه دخيل والدخيل يميل الى المجانس وانما لم يمنع
من الصرف آجر المعرب مخففا حملا على موازنه من افعل علما
لان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كالكلب والبحر * قوله
لكنه من قبيله حكما الخ اعتذار عن انه لم يعد الحمل على
الموازن من الاسباب وقد يعتذر عنه بانه سبب على سبيل
الاحتمال لا على القطع قال المص فى شرحه يلزم هؤلاء ان
يقولوا الجمع وما اشبه الجمع وقد قال بعضهم بذلك * قال تقديرا
اى قدر تقديرا * قوله فكانه سمى كل قطعة من السراويل
سروالة هذه عبارة السيد قدس سره انما قال كانه لان السروالة
لم تجئ بمعنى قطعة من السراويل بل جاءت بمعنى قطعة الخرقة
فيكون المفرد مفروضا وانما لم يجعل جمالها بالمعنى الثانى حتى
يكون المفرد متحققا لان السراويل مختص بالازار فلا يصح
ان يكون السروالة بهذا المعنى مفردا له (ولقائل ان يقول
ان سراويل منقول من المعنى الجمعى الى هذا الجنس ولم يلاحظ
فيه معنى الاقطاع اصلا فجاز ان يكون منقولا اليه من معنى
الاقطاع لا من اقطاع الازار (ان قيل نقل الجمع الى الواحد
فى الاجناس لم يجئ نعم جاء فى الاشخاص كمدائن (اجيب بان ذلك
فى الجمع المحقق لا فى مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على

الاقطاع

ای علی نقل الجمع الی الواحد

الاقطاع جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب
شراذم جمع شرذمة وهى القطعة وفيه ان ذلك من باب
اجراء الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم
الا ان يقال اذا صح الاجراء صح الاطلاق * قال واذا صرف
لما كان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا كان لفظ اذا فى الاول
واقعا موقعه وفى الثانى واقعا موقع ان للمشاكلة * قوله فلا اشكال
بالنقض به على قاعدة الجمع لا يخفى ان نفى جنس الاشكال بهذا
المعنى لا ينافى اثبات الاشكال من وجه آخر وهو ان سراويل
اذا صرف كان ينبغى ان يصرف مصابيح لانه يوازن مفردا
كما يصرف فرازنة لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان
سراويل مفرد اعجمى ولا اعتبار لموازنة الاعجمى او بالندور
او بتقدير الجمع فى سراويل مطلقا صرف اولم يصرف وذلك
لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير منعه
من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه * قوله
اى كل جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص
كقاض اسم امرأة واعيل مصغرا على لا مقصورا كاعلى
فان الالف فيه ثابتة لخفتها * قوله اى فى حالتى الرفع والجر اشارة
الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفادة
من الكاف * قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة ولان
الاعلال سببه قوى وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف
سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة * قوله على وزن سلام
فصار مثل فرازنة المشبهة بكراهية * قوله وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال يفهم منه ان من جعله غير منصرف يجعل
الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا
عن الياء او عن الحركة وينبغى ان يكون كذلك لان منع

الصرف لوكان مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر
والقول بان الفتح فى حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال
ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام
الرضى ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل جوار
جوارى بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جوارى بحذفها
واثبات الحركة ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار
بتعويض التنوين عن الحركة ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين
* قوله وفى لغة بعض العرب اثبات الياء وهى قبيحة وعليه
قول الفرزدق (ولوكان عبدالله مولى هجوته) ولكن عبدالله
مولى مواليا) ويجوز ان يجعل الياء المتكلم والاصل موالى بتشديد
الياء حذفت الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى
مافيه من المبالغة فى الهجو * قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر
كلمة واحدة ولا شبهة فى ان التركيب الذى يناسب ان يعد
من الاسباب تركيب يوجد فى الاسماء وهو المعرف ههنا لا مطلق
التركيب فصح التعريف جمعا الايقال فاذن لاحاجة الى اشتراطه
بالعلمية لان المركب المجعول كلمة واحدة لايكون الاعلما لانا نقول
لانسلم الحصر لجواز ان ينقل اولا الى معنى جنسى اوينقل اولا
الى معنى علمى ثم ينقل الى معنى جنسى كما اذا نكر ذلك العلم ولو سلم
فنقول العلمية شرط لتحققه وثبوته لا لاشتراطه * قوله من غير حرفيه
جزء ان قلت اعتبار هذا القيد فما اريد بالتركيب من غير اعتبار
نفى الاضافة والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديد الالتصاق
بالكلمة لم يظهر اثر تركيبهما فلم يعدا من جنس التركيب الذى
يناسب ان يعد سببا بخلاف التركيب من الاسمين اسناديا كان
او اضافيا ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج الى نفيه
بوجه * قوله ليأمن من الزوال والانحلال اوليتحقق سبب

آخر ...

لا بخلاف ما نحن فيه فانه غير منقول فاثبت له حكم العلمية كالمفرد اعلان مدلوله مفرد

آخر حتى يترتب اثر المنع * قوله فتحصل له قوة اى اللزوم * قال
وان لايكون باضافة ولا اسناد الباء للملابسة اى ان لا يكون
ذلك التركيب ملابسا لهيئة الاضافة والاسناد وذلك لان كل
كلمة نقلت عن مركب اعرابها وبناؤها باعتبار المنقول عنه
ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها
باعتبار وضعها العلمى لامتناع اعتبار حكمين * قوله لان الاضافة
الخ ولان تأثيرها اما فى الجزء الاول وهو باطل لما عرفت واما
فى الجزء على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول باعراب
الحكاية * قوله فكيف يؤثر فى المضاف اليه اى اذا كان فى طبع
شىء اقتضاء امر لايجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما
فى مادة واحدة حكما فان المركب الاضافى فى حكم كلمة واحدة
* قوله من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المص ومن قبيل
المعربات المحكية عند جمع ولا يقدح ان يحكم بعدم انصرافه
وان لم يظهر اثره لفظا * قوله كانما كنى انما قال كان لان المذكور
فيما بعده مع بعده حكم لما يتضمن حرف العطف بالفعل لا لما يتضمنه
بحسب الاصل ومن الجائز التخالف ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو
خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن هنا ينقدح جواب
آخر هو ان المص وافقهم فى منع الصرف * قوله من غير
ان يقصد بل من غير نقل عن مركب مستعمل فى معنى فيكون
علما على الارتجال * قال الف والنون قيل الواو بمعنى مع ولك
اعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقوله ان كانا الخ * قوله
لانهما من الحروف الزوائد بالفعل فلو احتمل لفظ نونه الاصالة
جاز صرفه كحسان لجواز ان يكون من الحسن كما جاز ان يكون
من الحس ويمنع ح * قوله لمضارعتهما لالفى التأنيث فى منع
دخول تاء التأنيث لما كان منع صرفهما دائرا عليه وجودا وعدما

ليشعر بكونه منقولا

بخلاف بعلبك فانه لعدم سبقه حال التركيب على العلمية

ولا التركيب المضاف التعريف فى المضاف اليه

جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجها للشبه لان الوجوه الاخر تساوى الوزنين صدرا كسكران و حمراء وكون الزائدتين فى سكران مختصتين بالمذكر كما ان الزائدتين فى نحو حمراء مختصتان بالمؤنث وكون المؤنث فى نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر فى حمراء كذلك ولايدور عليها منع صرفهما الاترى الى صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومنع صرف عمران وعثمان مع عدمها * قوله اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه لايظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء التاء الا ان يقال وجهه ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافى الفرعية التى تؤثران بسببها * قوله واما مشابهتهما لالفى التأنيث اى فى منع دخول تاء التأنيث ان قلت لابد فى السبب من فرعية ولافرعية على هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المشابه فان كان الاولى فهى فرع للطرفين وهو ظاهر وان كان الثانى فهو فرع لما زيد عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقفه على المشابهة مع ان المشبه من عداد المشبه به فلاحاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به * قوله والراجح هو القول الثانى لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر * قوله لاالاسم الشامل ولا الاسم المقابل للقب والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية * قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير فى قوله ان كانا باعتبار تعددهما فى انفسهما * قوله او شرط ذلك الاسم فيه انه يخالف الشروط السابقة لكن يخلو عن لزوم تنافر بين اعتبارى الوحدة والتعدد كما فى التوجيه الاول * قوله فشرطه العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها شرط محقق

(لا فالمشابهة شرط والسبب الالف والنون اللتان بهما فرع المزيد عليه)

للمشابهة لاسبب لانهما كالفى التأنيث يقومان مقام علتين * قوله او ليمتنع التاء او ليتحقق سبب آخر كما عرفت فى التركيب * قال كعمران وسلمان وعثمان فقد جاء فى الاسم حركات الفاء وفى الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن المؤنث ح مع التاء * قال او فى صفة فيه انه عطف باو على عاملين مختلفين والبس على شرطه قيل الصواب الواو بدل او لان الالف والنون يوجد ان فى الاسم والصفة واجيب بان الترديد ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها لايكون الا فى احدهما ويمكن ان يجاب بان او للتنويع * قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى اه هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا ح بالانصراف قد افاد به ان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه الى ماليس مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل لغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المص رحمه الله الى ضعفه بقيل ان قلت اذا كان المطلوب من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن لحصول المطلوب قلنا لعل المطلوب عندهم انتفاء مؤكد مبنى على دليل لفظى والانتفاء المبنى على الدليل اللفظى لايكون الا بوجود فعلى * قوله لانه صفة خاصة لله تعالى اه لقائل ان يقول اختصاصه به تعالى فى الاستعمال لافى الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس امابالتاء لان الاصل فى التأنيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغى ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثانى ينبغى ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان الثابت بالقياس لايضر ولايكفى * قال وندمان لما كان

المراد بذ بمان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغى ان لاينون
ولايكسر هنا الا لمشاكلة المسمى * قوله وهوكون الاسم على وزن
يعد من اوزان الفعل سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل اولا
فالاضافة فى قوله وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة
والا لم يحتج الى قوله فشرطه ولك ان تحمل عليها وتحمل قوله
فشرطه على شرط التحقق لا على الاشتراط لان السببية ليست
الا للفرعية ولا فرعية الا فيما له زيادة اختصاص بالفعل * قوله
بالفعل بمعنى الخ فى اكثر نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل
وضمير يختص راجع الى الوزن او بالعكس وذا اغرب كما هو
المشهور * قوله وكذلك بذر من بذر المال اى اسرف * قوله
وخضم من خضم الشئ اكله بجميع فيه * قوله وشلم علما
مرتجلا بالعبرانية لموضع بالشام يقال هو بيت المقدس * قوله
ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل مجهولا من الخواص
لم يأت فى اسماء الاجناس الا دُئِل لدويبة وقيل العرب قد نقل
الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه الصلاة
والسلام ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال فيجوز ان يكون منقولا
من دئل بمعنى اسراع واما دئل علما لقبيلة فيجوز ان يكون منقولا
منه ومن دال بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية
كما قيل فى شَمس شُمس بالضم واما الوُعِل لغة فى الوَعْل والرُئِم بمعنى
الاسْت فشاذان * قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة
ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين القبيلين يؤثر وذهب عيسى
الى تأثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا
ولولا ذلك لنون جلا ويرد بانه ان كان علما فيحكى مع الضمير وهو
لايغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اى ابن رجل جلا اى
انكشف امره او كشف الامور * قال او يكون انما لم يقل بدله او يغلب

اى رجل صاحب الامور

تمامه متى اضع العمامة تعرفونى

كما قاله النحاة لان فاعل اذا جعل علما لمذكر كان منصرفا مع انه
غالب فى الافعال ولم يجئ فى الاسماء الا خاتم وعالم وساسم
اسم شجر اسود ولان فى اثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال فى اثبات
الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول اهله لم يجد فيه ما يحترز به
عن ذلك المحذور ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له
زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته وزيادة الاختصاص
اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف
قياسية فى جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها فى جميع
الافعال ووزن الاسماء اشد اختصاصا بالفعل * قوله او يكون
غير مختص خصه دون صح بقرينة المقابلة لعل وجهه ان الشق الاول
اولى بالتأثير والظاهر ان او لمنع الخلو وان النسبة بين الشقين
العموم من وجه لافتراقهما فى شمر واحمر واجتماعهما
فى نحو يزيد ويشكر ونحو استخرج معلوما ومجهولا وامرا
واستبرق العجمى وتباعد وبتوعد وافتعل وانفعل * قوله اى اول
وزن الفعل الخ لما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن
الفعل صح رجع الضمير الى الوزن والى الموزون كما هو المقصود
* قوله زيادة حرف او حرف زائد على الاول صح لفظة
فى لان الصفة تنسب الى موصوفها بفى وهو شايع وكذا على
الثانى لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الزائد العموم
من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص بفى وبالعكس اولان
المراد فى موضع اوله * قوله من حروف اتين لو غير ذلك الحرف
لم يضر كهراق وهرف من اراق ماضيا وارق امرا وكذا
لو تصرف فى الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كبسم
او بالقلب كاعلى او بالادغام كاشد او بالرد الى ما كان كما اذا
سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف فانك

تردالمحذوف لان السقوط للجزم اوالوقف الجارى مجراه
لايكون فى الاسماء فتقول فى قل من لم يقل واخش اسمين جاء
يقول واخشىٌ * قوله غيرقابل اى حال كونه اه حال من ضمير
اوله وانمالم يجعله شرطا للشق الاول لانه لاختصاصه بالفعل
لايقبل التاء اصلا * قوله ولو قال غيرقابل للتاء كانه اراد غيرقابل
للتاء بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود اذ قياس مؤنثه
ان يكون على فعلاء * قال ومن ثم امتنع احمروانصرف يعمل
قيل فى جعل وجود الشرط علة للمشروط نظرلما تقرر من ان
المشروط يثبت بالسبب لابالشرط قد يدفع بانه جعل اشتراط
هذاالشرط علة للحكم بامتناع احمروانصراف يعمل ولا يخفى
ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور * قوله بالسببية المحضة
اومع شرطية لابالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة
حيث قالوا تأثيرعلمية الاسم الذى فيه الالف والنون ليس
الا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بالالف التأنيث الممدودة
* قوله بواحد من الجماعة اى بمفهوم صالح لان يراد به واحد
من الجماعة * قوله فانه اريدبه المسمى بزيد والالم يصح توصيفه
باخرلانه نكرة * قال لما تبين اى لدليل ظهر بالالتزام * قوله
استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى استثناء بعد تقييد المستثنى
منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد
بلاعطف لان الاول استثناء المطلق والثانى استثناء من المقيد
ونظيرذلك مايقال فى توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين
بفعل واحد بلاعطف ولوجعل المص قوله العدل ووزن الفعل
معطوفا على قوله ماهى شرط فيه لكان اظهر دلالة واخصرعبارة
ولعل النكتة فى الفصل اختلاف تأثير العلمية فى المعطوف
والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب * قوله كما فى عمر واحد اتفق النحاة

على ان

لا بخلاف نحو وبيع وخف فانك تقول اجا وقول
وبيع وخاف منصرفا لعدم بقاء الزيادة
المعتبرة

على ان العلمية مؤثرة مع العدل فى اسم لم يوضع الاعلما كعمر ومع
وزن الفعل سواء كان الاسم غيرمنصرف قبل العلمية كاحمد
اولا كاصبع ويزيد واختلفوا فى تأثيرها مع العدل فى اسم كان
غيرمنصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث فذهب اكثرالنحاة الى
انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب
جماعة الى عدم انصرافه اعتبار العدل الاصلى واليه مال
الشيخ الرضى قائلا ان العدل امر لفظى وهو باق واما اخر
وجمع واخواته اعلاما فغيرمنصرفة عند سيبويه اعتبارا للعدل
الاصلى ومنصرفة عند الكوفيين * قال وهما متضادان دفع
لمايتوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل
والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة فيها مع انها غيرمنصرفة
بعد التنكير وقد يدفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة معهما
لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها * قوله على اوزان
مخصوصة هى اوزان ثلث ومثلث واخروسحر وامس عند تميم
وقطام ايضا عندهم * قوله اى لايوجد شئ من الامر الدائر
يعنى ان المستثنى منه ليس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم
ولاالسبب الذى هواحد الامرين للزوم استثناء الشئ من نفسه
بل مفهوما مرددا بين مجموع السببين واحدهما ومفهوما
مساويا له اعنى مايجامعه العلمية مؤثرة ولم يكن مشروطا بها
وهذا المعنى وان كان منحصرا فى احدهما لكنه اعم منه بحسب
التصور وهذا القدركاف فى صحة الاستثناء كما يقال فى كلمة
التوحيد * قوله لم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة مجتمعة
كما فى آذربيجان * قوله وايضا قد عرفت به يندفع النقض
باخرعلى وزن افعل حيث قيل انه معدول عما كان معه
اللام اوالاضافة او من * قوله ولما كان قول التلميذ اظهر

اذ ليس مطلق السبب منحصرا فى احدهما

فى التصور

الخ يبعد ان يجعل الاخفش فاعلا اذ يلزم ح جعل قول
سيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة الحقة عنده وامتناع
نصب اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية
اوالحالية اوكونه بدل الاشتمال بعيد * قال فى مثل احمر علما
حال من احمر لانه مفعول للمماثلة * قوله وكذلك افعل التفضيل
وكذلك ثلث * قوله لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعل
فعلاء ولذا لايعمل افعل التفضيل فى الظاهر دون افعل فعلاء
* قوله حتى صار افعل اسما اى صار ملحقا به كافكل * قال
اعتبارا يجوز ان يكون مصدرا لخالف لان ذلك الاعتبار نوع
مخالفة * قوله لاجل اعتباره الوصفية الاصلية يعنى ان المعدوم
يجعله كالثابت * قوله وفيه بحث اه ان قيل جاز اعتبار شمة
من الوصفية فى العلم كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة اجيب
بان المقصود الاهم فى وضع الاعلام المنقولة غير ماوضع له لغة
ولذلك تراها مجردة عن المعنى الاصلى كزيد * قوله واما الاخفش
قال الرضى قال الاخفش فى كتاب الاوسط ان خلافه فى نحو احمر
انما هو فى مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف
* قوله وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لايؤثر * قوله
لما يلزمه علة للنفى لا للمنفى * قوله فان العلم للخصوص والوصف
للعموم يعنى انه اراد بالتضاد والتقابل ولم يرد التقابل بالذات
لان العموم والخصوص من صفات معانى الاعلام والاوصاف
فالتقابل بينهما بالعرض * قوله فى حكم واحد اى فى شان اثر
واحد وتحصيله * قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعا شخصيا
فلا يرد اعتبار المتضادين فى منع صرف الالفاظ وهو واحد
اى بالنوع ولا فى منع صرف احمر فى حالتى الوصفية والعلمية لتعدد
المنع * قوله قلنا تقدير احد الضدين اه بل نقول لبس فى هذا

المقام الا توهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لاتدافع بين
الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين
العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين
ارادة العموم والخصوص ان جوز استعمال المشترك فى المعنيين
وان لم يجوز فذلك ليس للتقابل ولك ان تقرر الكلام على وجه
لامجال للشبهة فيه وهو ان الموجود اللفظى بازاء الوجود العينى
فكر هو ان يكون فى عالم اللفظ ماينذر فى عالم العين اذ لا يكون فيه
فى بادى الرأى وهو تأثير الضدين فى امر موجود واحد بالشخص
سوا كان الضدان مجتمعين اولا وانما قلنا فى بادى النظر لان
الضدين قد يؤثران فى امر واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة فى المزاج
وذلك تدقيق فلسفى * قوله لكنه شبيه به فان لزوم اجتماعهما
فى التصور حالة تأثيرهما فى امر شخصى بمنزلة اجتماعهما فى التحقق
* قوله اى باب غير المنصرف يعنى ان اللام للعهد * قوله اى
بصورة الكسر يعنى انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق
الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين
ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسرة
لعدم اختصاصها بالبناء * قوله اعنى اللام او الاضافة دون سائر
الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انهما مغيرتان
لمدلول الاسم بخلاف البواقى * قوله وحيث ضعفت الخ قيل
فى توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود
خلفه وهو اللام والاضافة او انه محذوف لا لمنع الصرف
بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة فى حواج
بيت الله معاقبة للتنوين المقدر * قوله ان العلمية تزول باللام
والاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم فى الاصل
مصدرا او صفة كالفضل والحسن * قوله كالصافنات

ووجه الشبه الصورة والهيئة
من الجهالة والنكارة الى التعيين والمعرفة
اى بحقيقة اللام بالمنكورية للتعريف
لان اللام للمطلع الاصلى

قال قدس سره فى الحاشية الصافن من الخيل الذى يقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر ناقلا عن الصحاح * قوله اى المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على الجنس لا على فرده فعلى هذا التفسير تكون جملة هوما اشتمل منقطعة عن السابق وهو اما موقوف وقف الاسماء الغير المركبة مذكور للفصل اومرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر اوخبر محذوف المبتدأ والتقدير المرفوعات هذه اوهذه المرفوعات واللام لاستغراق الانواع ويحتمل على التقدير الاول العهد على مايفهم من السابق حيث قال وانواعه رفع ونصب جروفيه تأمل قوله لان التعريف انمايكون للماهية فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من المرفوعات اوالى المرفوعات وقال توحيده وتذكيره بالنظر الى خبره اعنى مااشتمل فان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يأت بشئ الا ان يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية والخام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول على بيان الطرد * قال على علم الفاعلية لم يقل على الرفع لان الخفاء فى المرفوع ليس الا باعتبار مأخذه فاذا اخذ المأخذ فى تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف فى تعريفه ولئن تنزل عن ذلك فلاشبهة فى ايهام الدور لانه خال عن الاشارة الى اصالة الرفع فى الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف * قوله والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها اى كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة المعلوم للنسبة فالمرفوع ماله نسبة الى علامة الفاعلية بكونه ملابسا لها ملابسة الكل لجزئه وتضمنه له اوملابسة المطر وعليه للطارى

والمراد

والمراد بالاشتمال هو هذه الملابسة * قوله اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل الخ الظاهر من العبارة ان الرفع المحلى هو هذه الحيثية وح لاشبهة فى اتصاف الاسم بها لكنها ليست علما للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع له اولاعتبار رفع لما هو فى محله وان الاشتمال اعم من ان يكون محققا اومفهوما اواعم من ان يكون الاشتمال له اولما هو فى محله لكان الامر ظاهرا * قوله وكيف يخص الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية اوجعل اللام للعهد كما ذكرناه آنفا * قوله اى من المرفوع فان الكلام مسوق له ومن ابتدائية اتصالية ويأبى عنه قوله ومنها المبتدأ * قوله او مما اشتمل لقربه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب من التأويل ويوافقه قوله ومنه المبتدأ * قوله لانه جزء الجملة الفعلية ولانه لايحذف بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك ماضرب واكرم الاانا وقولهم بدالك اى رأى ويدفع بانه نادر ولانه لاينتسخ بالعامل وفيه انه قد ينتسخ نحو كفى بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد والحرف زائد * قوله التى هى اصل الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد * قوله ولان عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ فانه عدمى معقول وقوة المؤثر تقتضى قوة الاثر فالفاعل فى المرفوعية اقوى من المبتدأ ولا يعارضه ماذكر فى المبتدأ لانه لايفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله * قوله لانه باق ولان ماعداه يصلح ان يرد اليه فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلماته * قوله ولانه يحكم عليه بكل حكم ولانه يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب وهو فضيلة وكمال * قوله الا بالمشتق حقيقة او حكما فان المصدر العامل فى قوة ان مع الفعل * قال اسند اليه

الاسناد ههنا بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية كانت
او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مفروضة * قوله
بقرينة ذكر التوابع بعدها لايخفى بعدها عن التعريف * قال
اوشبهه اوللتنويع لا للشك او التشكيك * قوله اى مايشبهه
فى العمل او فى الدلالة على الحدث ولايخرج فاعل الظرف لانه
فاعل لعامله حقيقة * قال وقدم الجملة حالية بتقدير قد الضمير
فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظة او * قوله
لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة لانه مقرر الاسناد
ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله لدفع
توهم الدخول واليه مال المص فى شرح الايضاح * قوله والمراد
تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل * قوله المراد وجوب
تقديم نوعه بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع
ويجب ان يكون المعرف واجزاؤه من لوازم المعرف لهوالسر
فى لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم فى تقديم زيد على قام تعيين
محل الفائدة وان المخاطب يقع فى انتظارها وفى تقديم قام على زيد
تعيين الفائدة وانتظار محلها فلوقدم زيد فى قام زيد لانقلب
الغرض نقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدلوا بانا لوجعلنا
زيد فى زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم
والتأخير لم نحتج الى الاضمار وتغيير محل الموجود اهون من اثبات
المعدوم ولهذا قالوا لبس فى زيدا ضربت الا النصب ولايلزم
عليهم نصب كله لم اصنع لان الفعل لايقع عليه وكذا حكم
اخواته * قوله اى اسنادا واقعا اشارة الى ان قوله على جهة
قيامه متعلق باسند اوصفة لمصدره قيل يحتمل ان يكون
حالا بعد حال ولايخلو عن شئ لان الفعل لايكون على طريقة
القيام بل الاسناد يكون كذلك * قوله على طريقة قيام الفعل

٧ يعني ان المحدود نوعان احدهما ما كان المسند اليه الفعل والثاني ما كان المسند اليه شبهه

اى قيام مدلوله يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى
جهته اى على طرزه وطريقته وشكله * قوله وطريقة قيامه به
ان يكون على صيغة المعلوم اى ذلك علامتها او من لوازمها
وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به
والتعبير عنه لبس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لايوجد
اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تأمل والمراد بالاسناد
الذى هو على طريقة القيام ثبوت شئ لامر ثبوتا يماثل القيام
ويشاكله فى المعنى او فى التعبير فتعبيره تعبير القيام ان قلت
فعلى هذا يخرج الاسناد الذى هو نفس القيام قلنا للقيام
افراد بعضها يماثل بعضا * قوله واحترز بهذا القيد عن
مفعول مالم يسم فاعله وان كان للمصدر المجهول لانه فى قوة ان
مع الفعل المجهول * قوله كصاحب المفصل والشيخ عبد
القاهر فانهما مالا الى ماذهب اليه اكثر المتقدمين من البصريين
*قال وزيد قائم ابوه قيل لو قال ابواه لكان نصا فيما قصده
لان ابوه يحتمل ان يكون مبتداء (وفيه انه لوكان مبتداء لوجب
تقديمه على قائم كما فى زيد قائم * قال والاصل ان يلى هو فى اللغة
ما يبنى عليه شئ وفى العرف القاعدة والمراد ماسيذكره قدس
سره ان قلت لم آثر هذه العبارة على قولك الاولى ان يلى مع انه
اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا لان فى لفظ الاصل لمحا
الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لايجوز هدمها
وانه لبس بمجرد اولوية بل يبتنى عليه بعض الاحكام كما ينبه
بقوله فلذلك جاز الخ ففيه زيادة تشويق الى استماع الحكم
الملقى * قوله فى الفاعل وكذا الاصل فيما هو بمعناه ان يقرب
من الفعل ويتقدم على ما لبس بمعناه كالمفعول الاول من باب
اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثانى وكذا الحال فى المفعول

بلاواسطة بالقياس الى المفعول بواسطة * قوله اى ماينبغى ان يكون الفاعل عليه (الحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضى قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك الاقتضاء لعارض يقتضى رجحان البعد اووجوبه ونظير ذلك ما يقال ان الماء بطبعه يقتضى البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض مسخن * قال ان يلى فعله لم يقل ان يليه مع انه اخصر واشمل لشموله شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن فى الذهن والاشارة الى ان الفعل اصيل فى هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به * قوله لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لمداول الفعل وطرف النسبة الذى هو فاعل ههنا داخل فى قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم فكما ان الهيئة لدلالتها على النسبة كانت جزء للفعل كذلك الفاعل لدلالته على ما هو فى قوام النسبة كان فى عداد جزئه * قوله يدل على ذلك دلالة ان كما ان السابق دل عليه دلالة لم ويدل ايضا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان ويضربون وتضربين * قال فلذلك اللام للتعليل فيفيد ان كون الولى اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع الثانى والفاء اما للتفريع فتفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك فى الجمع بين الفاء واللام (ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوته على تقدير تساويهما فى المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه * قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم الشىء على امر رتبة كون الشىء بحالة مقتضية للتقدم سواء

تقدم بالفعل اولم يتقدم وهو ح فى حكم المتقدم لان ثبوت السبب فى قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب * قوله خلافا للاخفش وابن جنى بسكون الباء فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضاء الفاعل (وفيه انه لا يقتضى تقدمه على الفاعل نعم يستدعى تقدمه على ما سوى الفاعل قال الشيخ الرضى الاولى تجويز ذلك والبس للبصرية المنع مع قولهم فى باب التنازع انتهى قيل تجويز الاضمار قبل الذكر فى باب التنازع فى العمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة اذ لو لم يضمر لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز او التكرار وهو قبيح (وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ما ذكره جار هنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثانى يقتضى الغاء الاول فى الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه ملغى * قوله جزى ربه الخ الجملة دعائية والمراد بالكلاب العاويات اما اشرار الناس او حقيقتها قال قدس سره فى الحاشية عوى الكلب يعوى عواء صاح انتهى وقد فعل جملة اخبارية وقعت على سبيل التفأل بان الدعاء قد اجيب * قال لفظا تمييز اى اذا انتفى لفظ الاعراب * قوله فى ضمن الامثلة فان احضار الفرد متضمن لاحضار جنسه خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد كما فى التمثيلات * قوله والمفعول المتقدم ذكره ضمن الامثلة اى فى ضمن ذكر المقابل الذى هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلين الى الاخر * قوله فلا يرد مع ان التعميم بعد التخصيص شايع * قوله نحو ضربت موسى حبلى فان القرينة فيه اتصال علامة

الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية الاعراب الظاهر فى تابع
احدهما واتصال ضمير الثانى بالاول نحو ضرب فتاه موسى
* قوله بعد الا بشرط توسطها بينهما الخ اى بعد الا الواقعة
بينهما فى صورة التقديم الثابت والتأخير الذى يحكم بامتناعه
يعنى ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط
وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء
والمستثنى وذلك غير جائز والتأخير الممتنع ايضا مشروط
بتوسط الا بينهما لما سيذكره قدس سره * قوله فللتحرز عن
الالتباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعى لقائل
ان يقول التحرز عن الالتباس المخل يقتضى امتناع تقديم
المفعول على الفعل فى نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه
بالاسمية التى تخل بالمقصود * قوله فلمنافاة الاتصال الانفصال
اى للزوم خلاف المفروض * قوله مع جواز ان يكون عمرو
مضروبا لشخص آخر هذا ظاهر فى المثال المذكور ونظائره
مما اذا كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب
احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون
زيد مضروبا له * قوله لانه لو قدم المفعول على الفاعل
مع الا كما ذهب اليه السكاكى وجماعة من النحويين واما
عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا
فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون تابعا له او معمولا لغير عامله
او مستثنى منه فكأنه قدس سره حمل كلامه على ما هو المتفق
عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة * قوله لاحتمال ان يكون
معناه ما ضرب احدا احد الا عمرا زيد كما ذهب اليه جماعة
من النحويين واما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة
واحدة بلا عطف وللمجوزين ان يستدلوا بقوله تعالى

(وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الرأى) اى ما نراك
اتبعك احد فى حال من الاحوال الا الذين هم اراذلنا فى بادى
الرأى اى بلا روية قوية وقد يرد بان الظرف متعلق بفعل
مقدر اى اتبعوا فى بادى الرأى او بان الظرف مما يكفيه
رايحة من الفعل * قال واذا اتصل به وكذا اتصل بصلته
او صفته ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة
والموصوف بالاجنبى نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه
واكرم هندا رجل ضرب غلامها * قال وجب تأخيره لم يقل
يجب تقديمه اى المفعول لانه ذاكر احوال الفاعل * قال
لقيام قرينة مقام الفعل فى الدلالة على ما هو المرام واللام
للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث * قوله
لان تقدير الخبر الخ ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل
بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه فالجواب المطابق على
السؤال تعيين الفاعل لا ذكر المبتداء وحمل شئ عليه لانه هو
المقصود فى الجملة الاسمية ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند
وضع الفعل يؤتى بالفاعل كما يؤتى عند وضع المسند اليه بالخبر
ولان السائل غير متردد فى الحكم وزيد قائم يفيد تقوى الحكم
بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضى ان زيدا
فى المثل المفروض مبتداء لا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة
اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل
عنه * قوله يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى
بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومى
قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة الندائية
معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط
لما وقعا فى شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكى عليهما

دونك لانك فى رخاء ونعمة * قوله بقرينة السؤال المقدر المداول
عليه بلفظ المبنى للمفعول فانه منشاء للالتباس والتردد وهو منشاء
للسؤال فنزل السبب منزلة المسبب * قال لخصومة اللام للاجل
وح يراد بالخصومة خصومة غيره ويحتمل ان يكون للوقت
وح يحتمل خصومته وخصومة غيره * قوله متعلق بضارع
وان لم يعتمد على شئ لان الجار يكتفى برايحة من الفعل لابيبكيه
المقدر لان هذا البكاء بكاء فوته لابكاء الخصومة مع انهما
لبست سببا قريبا للبكاء * قوله ومختبط مما تطيح حكاية حال
ماضية قد يورد الماضى بصورة الحال اذا كان الامر هائلا
لاستقراره فى الخيال مع بقاء اثره * قوله والمختبط السائل من غير
وسيلة اى بغير علقة وسابقة حق يقال اختبطنى فلان واصله
من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها قوله
والطوايح جمع مطيحة على حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو
عاشب ولايقال معطيحات على القياس ويجوز ان يكون جمع طايح
للنسبة مثل ماء دافق يقال طاح يطوح وطاح يطيح اى ذهب
كلواقح جمع ملقحة من الالقاح آبتن كردن يقال رياح لواقح اى
للسحاب ولايقال ملقحات * قوله وما مصدرية لانها امكن
من الموصولة بمعنى التى اهلكتها الطوايح من الاموال * قوله ومما
يتعلق بمختبط قال قدس سره فى الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر
مما يأباه سليقة الشعر لانه لمابين سبب الضراعة ناسب ان يبين
سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوايح
يزيد مما لا يلايم لان علة البكاء هلاكه باى سبب كان وايضا الطوايح
بصيغة الجمع مما لايحسن ان يجعل سببا لهلاكه * قوله اى فى كل
موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام فائدة ذلك ان التفسير
بعد الابهام اوقع فى النفس وذلك المفسر اما فعل صريح

اوحرف يؤدى معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون
خبرها ماضيا فانها مع خبرها تصير فى قوة ثبت المقدر وذلك
فيما بعد لوخاصة نحو (ولوان ذات سوار لطمتنى) فان لوللشرط
وجوابها محذوف والتقدير لسهل على ويحتمل ان يكون للتمنى
وهذا مثل يضرب لمن يتأذى ممن دونه واصله ان رجلا شريفا
لطمته امة * قوله لحذفت الجملة انما نقدر الجملة لانا نفهم نسبة
تامة ونعم غير صالحة لافادتها لانها حرف غير مستقل بالمفهومية
* قال واذا تنازع الفعلان من قبيل تجاذبنا الثوب * قوله
واقتصر على الفعل بجواز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة
تغليب الاكثر على الاقل اوالاصل على الفرع * قوله فى اكثر
من الفعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت وترحمت على ابراهيم
وح يكون الاخير كالثانى والبواقى كالاول عند البصريين
والاول هوالاول والبواقى كالثانى عند الكوفيين * قوله اقتصارا
على اقل مراتب التنازع واولها * قوله معمول للفعل الاول
اتفاقا فلايجرى فيه النزاع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين
الفعلين كما اعتبر بعضهم اولم يعتبر * قوله اذهو يستحقه قبل الثانى
اوهو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود اوهو موثر والاسم
قابل والمانع مرتفع * قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب
المعنى يتوجهان اليه لوقوعه بخصوصه اوبعمومه طرفا
لنسبتهما وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل حسبنى وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا ولايخفى ان ذلك التوجيه اما بحسب
الاصل والطبع اوبحسب التصور السابق على التحقق بمرتبتين
اذلانزاع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان كل منهما معموله
ولاحال التصور الذى هو مبدأ التحقق * قوله ويصح ان يكون
هو مع وقوعه فى ذلك الموضع اى لايأبى من حيث انه واقع

فی ذا الموضع ان یکون معمولا لکل منهما لیتصور النزاع ولایخفی
ان منطلقا فی حسبنی وحسبتهما منطلقین الزیدان منطلقا
لایأبی عن وقوعه معمولا للفعل الثانی بل یأبی عن ذلک تثنیة
المفعول الاول والتخالف بین المفعولین وان الضمیر المتصل
بالفعل من حیث انه واقع فی ذلک الموضع یأبی عن وقوعه معمولا
لغیر ذلک الفعل فظهر الفرق بینهما * قوله لانه حرف لایصح
اضماره ای استتاره کاستتار الضمیر هکذا قالوه وفیه ان الفاعل
هو المتکلم وهو لایستتر فی الماضی نعم لوکان بدل انا هو اوکان
الواجب الاتیان بالضمیر الغائب لکان الامر کذلک فالانسب
ان یقال لایمکن الاضمار اما بطریق الاتصال فلان الضمیر
لایتصل الا بعامله او بما هو کجزء له والا لبس عاملا ولاجزء له
واما بطریق الانفصال فلانه فی صورة المتنازع فیه وکل
من الفریقین التزموا الغاء احد العاملین الا فی المفعول لضرورة
ملجئة الی ترک الالغاء فیه ولایظهر الالغاء الا بالحذف او بالاضمار
المخالف للمتنازع فیه هذا اذا کان الفعلان متوافقین فی اقتضاء
الرفع اما اذا کانا متخالفین فیتعین الاضمار کقولک ماضربت
الا انت وما اکرمت لا ایاک ولایخفی ان عدم صحة القطع فی بعض
صور الضمیر کاف فی عدم صحة التعمیم * قوله ومراد المص
بالتنازع الخ لانه المناسب لما هو بصدده وذلک لانه یخالف
مایقتضیه الاصل السابق علی رأی البصریة فاحتیج الی الاستثناء
ویوافقه علی رأی الکوفیة فیکون من تفاریع الاصل السابق
واما ذکر المفعول فلتتمیم البحث * قوله فلهذا خصه بالاسم
الظاهر (ان قلت حکم الاسم الظاهر الواقع بعد الا حکم
المضمر المنفصل فلا بد من تخصیص الظاهر (قلنا لعل المراد
جواز القطع بالاضمار قیاسا لکن لما لم یستعمل الا بطریق

الحذف کان ینبغی ان یحذف ولایجاب بانا ندعی المهملة لا الکلیة
لصحة المهملة علی تقدیر اطلاق الاسم * قوله واما علی مذهب
غیرهما فلا یمکن قطعه لان طریق القطع عندهم الخ قال
الشیخ الرضی یلزم البصریین فی هذا المقام ای فی مقام ما
ضرب واکرم الا انا او الا زید متابعة الکسائی فی مذهبه
لانهم یوافقونه ههنا فی انه من باب الحذف لا الاضمار اذ
لایستعمل الا کذلک * قال فقد یکون الظاهر بحسب اللفظ
انه جزء وبحسب المعنی انه بیان لاقسام التنازع وح یکون
الجزاء قوله فان اعملت او المقدر الذی هو جاز اعمال کل منهما
او فیختار کما فی بعض النسخ * قوله ولیس هذا قسما ثالثا
من التنازع المذکور لانه تنازع فی ظاهر واحد کما یدل علیه
افراد الظاهر وتنکیره ایضا * قوله مختلفین حال والعامل
فیه معنی فعل یستفاد من الضمیر المستتر فی قوله فقد یکون
لرجوعه الی تنازع الفعلین المدلول علیه بقوله اذا تنازع
الفعلان لا ان العامل نفس الضمیر فیکون هذا الترکیب مثل
هذا زید قائما فی ان العامل فیه فعل توهمی * قوله لقربه ای
لقرب الطالب الی المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبی
وورود الاستعمال الشایع علیه (ان قلت اذا کان القرب مرجحا
کان ینبغی ان یولی بجواب الشرط عند اجتماع اداتی الشرط
والقسم لاجواب القسم مثل والله ان اتیتنی لاکرمتک (قلنا
القرب مرجح عند تساوی مرتبتی القریب والبعید ولیس
القسم واداة الشرط فی مرتبة لان القسم اقوی فی اقتضاء
التصدر * قوله لجواز الاضمار قبل الذکر فی العمدة بشرط
التفسیر اعلم ان الغرض من التفسیر ان کان منحصرا فی رفع
الالتباس وازالة الحیرة کما فی ضمیر الشان وضمیر نعم رجلا وربه

رجلا فلا نزاع فى جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر نص
فى كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه
فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فمنهم من منع وان كان فى العمدة
لان المفسر لايتعين ان يكون مرجعا فلا تزول الحيرة به ومنهم
من جوز فى العمدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف الفاعل اشنع
من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره فى الجملة
وان لم يكن نصا فيه * قوله وللزوم التكرار بالذكر ولبس من باب
التكرار اظهار المفعول فى نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ افرادا وتثنية * قال دون
الحذف ظرف لاضمرت * قوله لانه لايجوز حذف الفاعل
هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف
كفاعل المصدر والفاعل فى نحو ماضرب واكرم الا انا وفى نحو
(اسمع بهم وابصر) حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه
وفى نحو اضربن واكرم القوم بحذف الواو والياء فى الاول
والواو فى الثانى بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنها
اما عن الاول فبان المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له
فاعل لالفظا ولا تقديرا واما عن البواقى فبانها من باب تقدير
الفاعل لامن باب حذفه نسيا والمحذوف فى باب التنازع
محذوف نسيا (وفيه بحث لان المحذوف فى باب التنازع لوكان
كذلك لزم ان يكون المتعدى فى مثل ضربت واكرمت زيدا
منزلا منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء
المفعول ولزم وجود الفعل بلافاعل فى مثل ما ضرب واكر
الا زيد فالاقرب ان يعتذر عن البواقى اما عن مثل ما قام
واكرم الا انا فبانه فى عداد المستثنى وزيه ومن تزى بزى قوم
فهو منهم واما عن نحو (اسمع بهم وابصر) فبانه لبس مما

ذهب اليه الجمهور وبانه فى زى المفعول للزوم الجار وكون
فعله فى صورة ما يلزم استتار فاعله واما عن الاخير فبان
الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف
لسد جزؤه مسد الكل * قال خلافا للكسائى اصله يخالف
قول الاضمار قول الكسائى خلافا * قال وجاز الجملة اعتراضية
ذكرت لبيان قول الفراء * قوله روى عنه تشريك الرافعين
فيلزم توارد العلتين على معلول واحد وذلك غير جائز وذلك
لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم * قوله
ورواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضى الرواية
الصحيحة عنه يخالف ما فى المتن وهى ما ذكره قدس سره
ولك ان تجعله موافقا للرواية الصحيحة بان تقول معنى اضمار
الفاعل فى الاول اتصاله به ويكون معنى قوله جاز انه جاز
اتصال الفاعل خلافا للفراء فانه لايجوز ذلك بل يقول بما نقل
عنه وبان تقول جاز اعمال الفعل الثانى فقط فى جميع المواد
خلافا للفراء فانه لايجوز ذلك فيما اذا اتفقا فى طلب الفاعل فانه
يشترك * قال ان استغنى عنه شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما
يدل عليه * قوله لانه لايجوز حذف احد مفعولى باب حسبت
لان مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان
والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء
لمفعول واحد واعترض عليه بانه يجوز فى السعة وغيرها
وان كان قليلا لان كلا منهما فى الظاهر مفعول برأسه ومنه
قوله تعالى (ولايحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله
هوخيرا لهم) اى بخلهم هو خيرا لهم * قوله لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر فى الفضلة اعترض عليه بان العلة المجوزة للاضمار
قبل الذكر فى الفاعل هى امتناع حذفه وهو متحقق هنا

مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لايقتضى عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتداء والخبر بالاجنبى وهو قبيح * قوله على المذهب المختار على اتفاق الطائفتين ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله تعالى (هاؤم اقروا كتابيه) على اعمال الثانى والا لزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح * قوله الا ان يمنع مانع اى اضمرت فى جميع الاوقات الا وقت منع مانع * قوله وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول وتأويل المفعول الاول بكل واحد بعيد * قوله ولو اضمر مثنى خالف المرجع قال الشيخ الرضى جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال الله تعالى (وان كانت واحدة) وقبله (فان كن نساء) والضمير الاولاد فيجوز حسبنى وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وفى التفريع بحث للفرق البين بين الاصل والفرع * قوله ولايخفى انه لايتصور التنازع الخ مبنى على ان تأويل المفعول الاول بكل واحد مما لايعبأ به * قوله ولما استدل لايقال لقائل ان يقول لايجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن * قوله لادنى معيشة المعيشة زندكانى وآنچه بدان زندكانى كنند والمراد هوهذا * قال وقول امرئ القيس صرح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه وقوله كفانى بدل او بيان لقوله * قوله على تقدير توجه كل من كفانى الخ (ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفانى واما اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد (قلنا لايجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران

للزوم حمل الكلام على التأكيد دون التأسيس مع ان واو العطف والاعتراض تنبو عن ذلك وذلك لان نفى السعى مستلزم لنفى الطلب (ان قلت السعى الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب ونفى الخاص لايستلزم نفى العام (قلنا المراد بالسعى هنا الطلب مطلقا لان الكفاية تحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ * قوله لاستلزامه عدم السعى وجعل نقيض الشرط جزاء له وثبوت طلبه المنافى لكل منهما اما منافاته لعدم السعى فلما مر من ان المراد من السعى الطلب واما منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية * قوله فعلى هذا ينبغى ان يكون (ان قلت يلزم ح عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما اسعى (قلنا لانسلم انه معطوف على الجزاء لجواز ان تكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب فى الزمان الماضى قليلا من المال ولا مجدا لكنه يطلب فى الحال والازمنة الآتية المجد المؤثل ولو سلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل او باعتبار استمرار طلبه فى الازمنة الآتية وبيان ذلك انه لما قال طلبت المجد كان لمتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما فى بعض الازمنة الماضية اذ من شان العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب ما يغنى فدفعه بقوله ولكنما اسعى الخ لكن يجوز ان يناقش فى الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد البيت الاتى وهو مقيد بالمؤثل فالمناسب تقدير المجد المؤثل لا تقدير المجد مطلقا * قوله لشدة اتصاله بالفاعل لقيامه مقام الفاعل واشتراكه معه فى الاحكام * قال كل مفعول فيه ان المنظور فى التعريف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظ كل فلعله اقحم للاشعار بالطرد * قال حذف فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقى

فلايرد النقض بانبت الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لامحذوف * قال واقيم هو اكد الضمير المستكن لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير * قوله الى فعل اى الماضى المجهول يعنى انه اراد بالعلم اشهر اوصافه او اراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اى الى فعل ونحوها * قال ولا يقع اى لايصح وقوعه لانه لايقع فى الاستعمال والا كان الانسب ان يقول لم يقع وان لايخصص الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثانى منه ايضا لم يقع فى الاستعمال مقام الفاعل * قال المفعول الثانى نقل ان المتأخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا لا امتناع فى ان يكون المسند الى امر مسندا اليه لشئ آخر نعم لايجوز ان يكون مسندا اليه لذلك الامر * قال والمفعول له والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع فى المفعول الثانى والثالث اتم من الامتناع فى هذين المفعولين وان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة فى رد من جوز قيامهما مقام الفاعل * قوله بلالام قيل باللام ايضا لايقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه * قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية لايقال ينبغى ان لايقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز ان يناقش بجواز اشعار القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له لايقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب للتأديب والقول بان المنصوب

جواب لم دون المجرور تحكم ولقائل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سؤال نشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا للمقدر لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر فى جواب السؤال عن العلية فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت او ضرب للتأديب * قال تعين خلافا للكوفيين وبعض المتأخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى استدلالا بالقراءة الشاذة فى قوله تعالى (لولا نزل عليه القرأن) بالنصب وقرأة ابى جعفر المدنى (ليجزى قوما بما كانوا يكسبون) وقراءة عاصم (وكذلك نجى المؤمنين) على اضمار المصدر * قوله لشدة شبهه بالفاعل فى بناء الفعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لايصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقى متعين لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بالمجاز فالاظهر ان يقال ان الاسناد الى ماسواه مجاز عقلى ولا يمكن المجاز العقلى مع وجود ماهو له ان قلت باى علاقة ينسب الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة قلنا النسبة الى الاخيرة ظاهرة واما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو محل للفعل وقابل له وكان الاولان محلين للافعال وهى مؤثرة فيهما نوع تأثير حتى يعرفان بها كانا شبيهين بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير زيد سير شديد فى قوة فعل سير شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضى نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل لايتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب فى الدار فان النسبة

وهو المفعول به

ح لبست الا ما استفيـد من حرف الجر بمعنى ضرب فى الدار
مضروب فيها الا انها مضروبة مجازا قلنا هذا النقل فى المفعول
بلاواسطة واما فى المفعول بالواسطة فلانقل هناك لان الربط
المستفاد من الواسطة ربط حقيقى لامجازى بقى هنا شيئان احدهما
ان ماذكرته يقتضى ان يكون نسبة الفعل المتعدى بالحرف الى
المفعول بالواسطة نسبة الى ماهو له فينبغى ان يتعين لقيامه مقام
الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة مع ان التصريح بخلافه
وثانيهما ان نسبته الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب
فى قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم اجد فى ذلك نقلا
*قوله اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون مايقوم
مقامه محلا لها ولهذا لايقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل
لدلالة الفعل عليهما فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع سواء بما
سنذكره *قوله شبيه بالمفاعيل بلاواسطة وانما قيدنا بذلك لان
الظرف وان كان معه فى مفعول فيه عند المص فلا يظهر ح القول
بالتشبيه *قال وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال والبواقى سواء لكان
اخصر واظهر يعنى ان البواقى سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل
وامتناع وقوعها موقعه وفيـه ان حال البواقى قد علمت على
تقـدير وجود المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير عدمه
فالتعرض لحالها على تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد التصريح
يرد من قال ان البواقى على تقدير عدمه لبست سواء كما اراد التصريح
برد من قال ان المفعول معه اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال
واذا وجد الخ *قوله اى جميع ماسوى المفعول به وهو الزمان
المعين والمكان المعين والمصدر المقيـد و المفعول بالواسطة
ان قلت ينبغى ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام
الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجر لما كانت منافيـة لحالة

الفاعل اعنى الرفع منعته ان يكون فى درجة المفعول بلا واسطة
*قوله سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل لايخفى ان هذا
القيد مما ينساق اليـه الذهن بلاشبهة يعنى انه لم يرد الاستواء
الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع
الفاعل حتى يلزم ان لايكون لترتيب الجزاء على قوله وان لم يكن
معنى *قوله لان فيه معنى الفاعلية لايخفى ان هذا الدليل يقتضى
ان يكون الاول من باب اعلمت اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا
للاعلام فاعل للعلم * قوله واما عند عدمه الخ ان قلت يجوز
دفع الالتبـاس بلزوم المفعول الثانى فى مركزه قلنا خوف
الالتبـاس باق لان التأخير وان دل على انه مفعول ثان لكنه
لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اول وهو اولى بان يقوم
مقام الفـاعل امكن ان يقع الحيرة والاشتباه وكثيرا ما يحترز
عن خوف اللبس * قوله ومنها المبتداء عطف على قوله فمنـه
الفاعل * قوله اومن جملة المرفوع بيان لحاصل المعنى لان
من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض بتقـدير المضاف اى
من جـملة افراده * قوله على ماهو الاصل فيهما اى فى باب
المبتداء والخبر وهو ان يكون المبتداء مسندا اليه دون ما اذا كان
مسندا فانه مبتداء يصار اليه للضرورة فلهـذا لم يكن قائم
فى اقائم ابوه زيد مبتداء لاحتمـال ان يكون خبرا لزيد وليس
لهذا القسم من المبتداء خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعـل
مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر مسند اليه كما تكلفه كثير من النحاة
*قوله واشتراكهما فى العامل المعنوى وهو ههنا تجريد الاسم
عن العوامل اللفظية للاسناد اى اسنـاده الى شئ او اسناد
شئ اليه *قال هو قيل اتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر ههنا
دون الحدين السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف

للزوم اطراده وانعكاسه اما لانه اكتفى فى بعض الحدود بدلالة صورة التصريح على صورة الاكتفاء اولانه اراد التصريح بالحصر ليكون ردا على من زعم ان اسم الفعل مبتداء وفيه نظر لان صيغة الفصل تفيد حصرا لمسند لاحصر المسند اليه ولو سلم ذلك فهى لتأكيد الحصر لان المسند اليه اذا عرف باللام فيفيد حصره على المسند ولو سلم انها لاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتداء عند المص فكيف يصح الحصر على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتداء الذى اتفق عليه ومن الواجب ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر ح ليس للرد * قال الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما تقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتداء صفة مثل ضارب فى زيد ضارب محمول على زيد * قوله اوتقديرا اوتأويلا وذلك فيما يصح اسم موضعه * قوله نحو وان تصوموا وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم * قال المجرد قيل انما يصح لفظ التجريد مع انه يقتضى سبق الوجود لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كولك ضيق فم الركية * قال للفظية من قبيل نسبة الجزئى الى الكلى * قوله اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا يعنى ان العبارة وان كانت ظاهرة فى سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة ان حملت على العدول افاد عموم السلب فغير ظاهر لما مر وانما اكد النفى بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب ان واضرابه

اى لا يكون التعريف بالاخص

اخواته

لئلا

لئلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ * قوله وكأنه اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا هو مؤثر معنى ولك ان تقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا (ان قلت ينبغى ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء (قلنا لعل جواز ذلك مبنى على توهم ان اسمها كان مبتدأ ولا يجاب بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة فائدتها التوكيد اما اولا فلدخول اسمها فى حد المبتدأ واما ثانيا فلانه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التى لنفى الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع * قوله وثانى قسمى المبتدأ قد اشار به الى ان المبتدأ مشترك معنوى لا ان لفظ المبتدأ مشترك لفظى كما ذهب اليه الشيخ الرضى والا لزم استعمال اللفظ المشترك فى معنيين * قال او الصفة لفظه اوللانفصال الحقيقى ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع لم يأت بشىء لان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء (واعترض عليه بان التعريف ينتقض بقائم فى اقائم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما ذكرناه (واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها لم يكن صالحا لكونه مبتدأ لها ولا يخفى ان التعريف لا يدل على ذلك * قوله او جارية مجراها كقرشى فانه فى قوة منسوب الى قريش * قال الواقعة بعد حرف النفى او الف الاستفهام الاولى حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل انما

وغير وهل وغيرها من كلمات الاستفهام * قوله ونحوه فذكر الالف للاصالة ولايخفى ان مثل هذا الاعتبار لايناسب التعريف * قوله كهل الخ واين ومتى وكيف وكم وايان التمثيل بهل وماذكرناه ظاهر واما التمثيل بمن فلايصح بان يقول من قائم ابوه لان قائم صفة صالحة لان تكون خبرالمن وما يصلح ان يكون خبرا لايصلح ان يكون مبتدأ ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول الضارب وقس عليه ما * قوله او ما يجرى مجراه بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز ولك ان تريد بالظاهر معناه اللغوى اى البارز * قوله لم يجز تثنيته على اللغة المشهورة * قوله كون الصفة مبتدأ الخ قيل لم لم يجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل فى مثل اقائم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل فى مثل زيد قام فلم لم يجوزوا تأخير المبتدأ فاجيب بان جواز الوجهين لبس الافيما اذا كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان فى جعل زيد فى اقائم زيد فاعلا مخالفا للاصل وهو جعل المبتدأ مسندا وفى جعله مبتدأ خلافا لاصل آخر وهو تغيير النظم الطبيعى للمبتدأ والالتباس المحذور لبس الا فيما اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ماهو الاصل من غير معارض فيورث التشوش والالتباس * قوله اى هو الاسم المجرد ولك ان تقول اى هو المرفوع المجرد الى آخره لانه ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق على يضرب فى يضرب زيد لانه لبس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار وهوما اذا كان مركبا اولفظا يراد به نفسه كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة اوحكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح

بخلافه وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لايصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد لبس بمعنى هو هو وربط الاسم الذى اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم بقى امر الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمى لفظ يعد واحدا ويصح التعبير عنه بالاسم * قوله فلا يصدق على يضرب فى يضرب زيد وكذا لايصدق على يضرب فى زيد يضرب * قوله اى ما يوقع به الاسناد قد اشار به الى ان الباء متعلقة بالايقاع المضمن لا بالاسناد لانه بنفسه يتعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء * قوله ولك ان تقول المراد به المسند به الى المبتدأ بقرينة انهما ركنان مثلا زمان كما اشار اليه بذكرهما معا فى العنوان * قوله او بجعل الباء بمعنى الى قال قدس سره فى الحاشية وكان النكتة فى تغيير العبارة ان لايشتبه بالمسند اليه المذكور فى تعريف المبتداء وح يظهر لقوله به فائدة والا لاحاجة اليه انتهى قد بينا وجه عدم الاحتياج اليه * قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى من المبتداء كما يخرج به يضرب فى يضرب زيد لكن فيه ان ضاربا فى زيد ضارب وفى زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتداء مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى الاعراب على الجزء القابل للاعراب او يقال المراد بالاسناد الى المبتداء اعم من ان يكون اسنادا الى المبتداء نفسه كما فى زيد جسم اوالى ضميره اوالى متعلقه وفيه نظر لان ضاربا لم يسند الى شئ اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله لبست تامة ولانه يصدق على يضرب فى زيد يضرب ابوه ويضرب فى زيد يضرب ويضرب فى زيد ابوه

يضرب مع انهما ليست اخبارا لزيد * قوله اى تجريد الاسم
ان قيل التجريد عدمى فلا يؤثر فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل
الاسم فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او اسناده الى
شئ قلنا العوامل فى كلام العرب علامات لتأثير المتكلم لامؤثرات
والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة مع انما جعله اولى امر
اعتبارى فلا تصح ان يكون مؤثرا * قوله ليسند الى شئ كما فى
القسم الثانى من المبتداء او يسند اليه شئ كما فى القسم الاول
من المبتداء فانما قال ذلك ليخرج التجريد الذى يكون للعد
* قوله فعنى الابتداء عامل فى المبتداء والخبر لطلبه لهما على
السواء * قوله وقال آخرون هذا الوجه قوى عند الشيخ الرضى
وهناك قولان آخران فكانه قدس سره لم يعتد بهما * قوله
لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها غالبا فلا يرد النقض
بقولك المنطلق زيد (ان قيل هذا الدليل جار فى الفاعل
فينبغى ان يكون اصله التقديم (اجيب بان تقديم الحكم فى الجملة
الفعلية لكونه عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة
المعمول وانما اعتبر الامر اللفظى دون الامر المعنوى لان
الامر اللفظى طار والاعتبار بالطارى دون المطر وعليه وبان
الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فاراد وافى
الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل * قال ومن ثمه اشار
بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذى يستخرج
منه شئ مشبه بالمكان * قال جاز فى داره زيد انما لم يقل فى داره
رجل اذ لاحد ان يناقش فى اصالة تقديمه لوجوب تأخيره
(اعلم انهم اختلفوا فى جواز فى داره قيام زيد منعه بعضهم لان
ما اضيف المبتداء ليس له التقديم وجوزه الاخفش لان المضاف
اليه شديد الاتصال بالمبتداء فله حكم المبتداء وقد جاء فى اكفانه

درج الميت * قال وقد يكون المبتداء نكرة انما لم يقدم عليه
مواضع لزوم تقديم المبتداء على الخبر وعكسه مع انه المناسب
للاصل الذى مهده آنفا لئلا يلزم الانتشار بينه و بين الاصلين
الاخيرين وهما تعريف المبتداء وافراد الخبر المفهومين
من لفظة قد فى قوله قد يكون المبتداء نكرة وفى قوله فى الخبر
قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما يبتنى ابتناء ما على المبتنى عليه
كما يظهر عند التفصيل * قوله والمطلوب المهم القول بان
الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مهم
دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من المنكر غير ظاهر * قال
بوجه ما لفظة ما زائدة او صفة لما كان التخصيص منحصرا
فى امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول اذا تخصصت
بمثل ولعبد مؤمن آه لان لفظة ما تنبئ عن عدم الانحصار
* قوله يقل اشتراكها واحتمالاتها او يرتفع * قوله وحيث وصف
بالمؤمن تخصص بالصفة التخصيص الفردى بالصفة صحيح
واما التخصيص النوعى بها كما فى المثال المذكور ففى كونه مصححا
مناقشة لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء بانسان لصحة الابتداء
بتفصيله وهو حيوان ناطق و باعم منه اعنى جسما ناميا اللهم
الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية
الثابتة للمفهوم فى نفسه (ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص
بالصفة ففى اى باب هو (قلنا من باب التخصيص بالعموم اذ لا يشذ
فرد ما عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم تمرة خير
من جرادة لاحتمال خروج المدود عنه ان قلت لو لم يوصف
العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين
صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين
سقيم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر فى النار ان قلت

فرق بينهما فان العموم فى كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة نعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا للتصحيح * قوله فان المتكلم بهذا الكلام يعلم فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما فى الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف فى مثل ارجل فى الدار فينبغى ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح * قوله فتعينت وتخصصت يعنى ان المراد بالتخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد ما قيل من ان لا تخصيص ههنا لان التخصيص ان يجعل لبعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله * قوله فانه لا تعدد فى جميع الافراد خلاصة هذا الوجه جار فيما اذا اريد بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هى امر واحد * قوله نحو تمرة خير من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضى التفضل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل فرد او لان فردا من جنس اذا فضل على فرد آخر من جنس آخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج فى الجنس فيعم الكل او لان العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا فى لام الاستغراق فى المقام الخطابى * قوله لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعل بمنزلة ما فى تخصيصه خفاء * قوله اذا يستعمل فى موضع ما اهر ذا ناب الاشر يعنى ان الكلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا فى انا عرفت * قوله وما يتخصص به الفاعل قبله ذكره قبل معنى تخصيص الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل يصير فى حكم

المعرفة وحاصله يعنى ان السامع كما لا ينفر عن اصغاء الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا ينفر عن الاصغاء اذا كان الحكم مقدما فلا تخل النكرة بالافهام * قوله قد يكون خيرا لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر * قوله فيقدر وصف فيجوز ح ان يكون من باب التخصيص بالصفة ولك ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير * قوله علم جزما بخلاف ما اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدأ ولذلك خص بالظرف وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتدأ ولك ان تقول التخصيص بالظرف لسعته * قوله لتخصيصه بنسبته الى المتكلم فيه ان هذا لا يجرى فى كل دعاء اذ ليس معنى ويل لك و يلى لك لان الويل الهلاك ولا ويلك لك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك لك والقول بان المراد بالويل دعاء الشر اطلاقا لاسم المسبب على السبب فيكون التقدير دعائى الشر لك بعيد فالاولى ان يقال تنكير سلام لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا وانما اخر الجار والمجرور لتقديم الاهم وللتبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر لربما ذهب الوهم الى اللعنة * قوله اذ اصله سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قول سلام عليك فاذن يكون معنى سلام عليك قولى سلام عليك عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله اى جعلك الله سالما فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب (ان قلت يرد على اختياره ايضا ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله (قلنا التقدير بحسب الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ

٧ لان هلاكه يكون له البتة)

اى لا يجوز المسلم ان يكون سلام بمعنى التسليم الذى هو مصدر سلمت)

٨ فى شرح الرضى للشافية ويجئ فعل للدعاء على المفعول باصل الفعل نحو جدعته وعقرته اى قلت له جدعا وعقرا لك

٩ بعد اعتبار نسبته الى الفاعل واعتبار الخبر معه يكون معناه)

ليصير جملة معدولة من الفعلية)

عايك نعم يرد على تزييفه انا لانسلم بطلان قولى سلام عليك عليك لان قولى مبتدأ وسلام عليك بيان او بدل اومقول وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم (ان قلت فيه تكرار الخطاب (قلنا الخطاب الثانى لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل من خوطب فلايكون تكرارا نعم له ان يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه آخر على ما قيل وهو لزوم اخذ المفسَّر فى المفسِّر فيدور وهو فى المفسِّر محتاج الى التفسير مرة اخرى وهكذا فيتسلسل (واجيب عنه بان معنى سلمت (قلت السلام عليك وهو ليس عين المفسَّر ولم يحتج الى التفسير لانه معروف وبان سلمت معناه قلت سلمك الله اى جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام المأخوذ فى المفسِّر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله المأخوذ فى تفسير سبحت بمعنى قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه * قوله وعدل الى الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدث * قوله اى سلام من قبلى فى التفسير تأمل * قوله مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة الضابط فى تجويز الاخبار عن المبتدأ والفاعل سواء كانا معرفتين اونكرتين جهل المخاطب بالنسبة فان كان جاهلا بها صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة * قوله وهذا القول اقرب الى الصواب لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى (وجوه يومئذ ناضرة (وهل من مزيد) وقوله فيوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لايعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف * قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد وقد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر فقوله والخبر قديكون جملة للاشارة

الى تقسيمه

لان المقصود الدعاء بالسلامة على المخاطب لا الاخبار بان قولى سلام عليك كائن عليك)

المفسَّر سلام عليك والمفسِّر قولى سلام عليك عليك)

فلايلزم الدور والتسلسل

يعنى السلام ان سلام عليك بمعنى مصدر سلمت بمعنى قلت سلام عليك لكن السلام المأخوذ فى التفسير مصدر سلمت بمعنى سلمك الله فلادور ولاتسلسل ولايخفى ما فى الجواب من قطول المسافة)

فان من زائدة ومزيد مصدر والتقدير هل من زيادة لى)

آخره ويوم نساء ويوم نسر)

الى تقسيمه وكون افراده اصلا * قال والخبر قديكون جملة لم يقيد بكونها خبرية فكانه تبع جمهور النحاة فى ان الانشائية ولو كانت قسمية صح ان يكون خبرا للمبتدأ ومنهم من منعوا متمسكين بالاطائل تحته وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس حالا من احواله الا بتأويل مثلا اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب اوكونه مقولا فى حقه او استحقاقه ان يقال فيه ذلك * قوله ولم يذكر الظرفية لم يذكر الشرطية ايضا لان لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية اوفعلية ولو بالآخرة * قوله والجملة مستقلة لاشتمالها على الفائدة ومحلها فاذا لم يكن فيها رابط لم يكن المبتداء محلا للفائدة اصلا فكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها رابط فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التى تضمنها الرابط فان الشئ كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة مايتصل به مدحا اوذما وغيرذلك * قوله فلا بد فى الجملة وكذا لابد فى المفرد اذا كان مشتقا اوجامدا مأولا بتأويل المشتق نحو هذا القاع عرفج كله القاع المكان المستوى والعرفج شجر ينبت فى السهل والمعنى هذا المكان المستوى غليظ وكله تأكيد للضمير قال الكسائى لابد فى الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان فى خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيدا خاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتداء وخبر كان واجيب عنه بان كان بمعنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فثبت بالدلالة على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير * قال من عائد خبرلا وليس

نحو زيد والله لاضربنه)

فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام الآية فعليه او فيجب)

فان قولنا زيد ابوه منطلق يتضمن كون زيد بحيث ينطلق ابوه)

متعلقا باسم لا و الا لنصب الاسم لشبهه بالمضاف * قوله كاللام فى نعم الرجل لانه للعهد * قوله ووضع المظهر موضع المضمر ان كان فى معرض التفخيم جاز قياسا والا فعند سيبويه يجوز فى الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى (الذين آمنوا وعملو الصالحات انا لانضيع اجر من احسن عملا) اى لانضيع اجرهم * قوله وكون الخبر تفسير المبتداء قيل لاحاجة الى العائد اذا كان الخبر عين المبتداء كما فى المثال المذكور وقولك مقولى زيد قائم * قوله اذا كان ضميرا وذلك الحذف قياسى اذا كان الضمير مجرورا بمن فى جملة اسمية يكون المبتداء فيها جزء من المبتداء الاول لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان المبتداء الثانى نكرة كما فى السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين درهما لان التعريف غير مقصود كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذى فى الخبر فالعامل فيه الخبر وح ينبغى ان يقدر منه مؤخرا لئلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوى اذا كان ظرفا وسماعى ان كان غير ذلك وذلك فى الضمير المنصوب والمجرور لا فى الضمير المرفوع قال قدس سره فى الحاشية الكرد وازده شتردوار مهذب انتهى الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن * قوله وما وقع ظرفا اوجاريا مجراه وهو الجار والمجرور لانه يوافقه فى الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف اسما لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد هذا الاطلاق كما هو ظاهر الشرح * قوله اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان هنا فوائد اولها انهم قالوا ان ظرف الزمان لايقع

العلامة الذهبي
(اى البر الكر كائن بستين كائنا منه)

(اذا كان الحال او العامل ظرفا)
(زيد انا ضاربه) ولمن صبر وغفر فان ذلك من عزم الامور
(والمن رطلان والرطل اثنا عشر اوقية اى منه والاوقية اربعون درهما)

جاريا على اسم العين اى ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان العين لاتعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى وان المعنى اى مايقوم بغيره لاتعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يقال لان الزمان لايتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان الازمنة الجزئية ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة فى تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا لكل المخلوقات لايقتضى عدم الفائدة لجواز ان يكون السامع جاهلا بكونها معها مثلا يفيد قولك الرمان فى الخريف سامعا لم يعرف كونه فى الخريف وثانيتها ماقاله الشيخ الرضى وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثره وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لاسيما مع تنكيره المناسب للخبرية ويجوز نصبه وجره بفى خلافا للكوفيين فان فى عندهم للتبعيض وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق فالاغلب نصبه اوجره بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتأكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر وثالثتها ما قاله وهى ان ظرف المكان اذا كان خبرا عن اسم عين فان كان غير متصرف فلا كلام فى امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب اى مكانك منى مكان قريب او انت منى ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح ورابعتها ماقاله ايضا وهو ان كلا من ظرفى الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان متصرفا

وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة
القريبة او البعيدة نحو دارك منى فرسخ ومنزلك منى ليلة على
حذف مضافين اى ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سيرى
ليلة ومنى متعلق بمدلول الخبر اى بعيدة او بعيد هذا القدر
واما انتصاب نحو دارى خلفك او من خلفك فرسخين وميلا
ويوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة
اى بعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان لها كما ان الماء
فى امتلاء الاناء ماء مالئ وقيل انتصابه على الحالية ويجوز
انتصابه على المصدر اى بعد فرسخين * قال فالاكثر الفاء
لتضمن المبتداء معنى الشرط فان ما فى ما وقع موصولة
او موصوفة * قوله على انه اى كائنون واقفون عليه * قوله
مقدرا اى مأول بجملة جعل التقدير بمعنى التأويل لتصحيح
الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى
الظرف وذكر الباء فى الجملة قيل فى توجيهه ان الباء زائدة
دخلت على التمييز نحو زيد طيب باب اى ابا والمعنى ان الظرف
مقدر من حيث ان له جملة او من حيث انه جملة اى مفروض
انه جملة لنيابته عن الجملة او ان الباء للالصاق والمعنى ان الظرف
مفروض ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الالحاق
يقال قدرت هذا بذاك اى الحقته به والمعنى ان الظرف ملحق
بالجملة الحاق الجزئى بالكلى واحسن التوجيهات ما فى الشرح
* قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال
غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من
الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز
اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعينه وسد الظرف
مسده واما قوله تعالى (فلما رآه مستقرا عنده) فمعناه ساكنا غير

متحرك * قوله لابد له من متعلق اتفق النحاة على ذلك (وفيه
بحث لان فى مثل زيد فى الدار للظرفية وهى نسبة لا تقتضى
الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فدخولها واما المظروف فهو زيد
ولا حاجة الى اعتبار امر آخر ان قيل ان هذا انما يصح اذا كان
الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس الا بهو هو
قلنا لا نسلم ان الحكم ليس الا بهو هو ولابد لذلك من دليل مع
ان تقدير الفعل لا يصحح الحكم بهو هو الا بتأويل * قوله
والاصل فى العمل هو الفعل وللقياس على نحو الذى فى الدار
وكل رجل فى الدار ان قيل تقدير الجملة فى المثالين للضرورة
ولا ضرورة فيما نحن فيه (قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف
المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة فى بعض المواضع
ثبت فى الكل * قوله والاصل فى الخبر الافراد ليتوافق الركنان
ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتقوى يقوى الافراد * قوله
وجاز تأخيره للاتساع وعدم التضييق كما هو شرب العرب
ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات * قوله لكنه قد يجب الاحكام
الخمسة كما تكون فى الشرع تكون فى النحو وغيره * قال مشتملا
اشتمال الدال على مدلوله سواء كانت دلالته بنفسه او بما يجاوره
من امر متقدم عليه نحو ازيد قائم او امر متأخر عنه نحو غلام من
جاءك * قوله على معنى وجب له صدر الكلام اى صدر داله
او صدر نفسه مسامحة * قوله كالاستفهام وغيره من القسم
والتمنى والترجى وضمير الشان ولام الابتداء والشرط ولو بنوع
تضمن مثل الذى يأتينى فله درهم وبالجملة ما يغير اصل الكلام
ويجعله نوعا آخر وانما اقتضى التصدر لان السامع يبنى الكلام
الذى لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجئ بعده ما يغيره
لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير

اى ولو كان الشرط بنوع تضمن كما فى المثال المذكور

او مغير لماسيجئ بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه * قوله
وهذا مذهب سيبويه للاشارة الى انه المختار لم يمثل المص
بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك * قوله وذهب بعض النحاة
بل غير سيبويه قيل لان من زيد معناه النجار او الخياط مثلا
والوصف متعين للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار
بالكنى فى الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد
* قوله لكونه معرفة ولايجوز تنكير المبتداء مع تعريف الخبر
نقل عن ابن الحاجب فى دفعه ان من معرفة لانه فى قوة ازيد
ام عمرو ام خالد وتطرق الابهام فى هذه المسميات على المتكلم
لايوجب لها تنكيرا ولايخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز
كون المبتداء نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة
للاستفهام او افعل التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة
لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه * قال او كانا معرفتين
الضابط فى جعل احديهما مبتداء والاخر خبرا ان ما زعمت
ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى تجعله خبرا * قوله
ولاقرينة فلو وجدت قرينة معينة للمرام لم يجب التقديم مثل
ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثانى بالاول ومنه
لعاب الافاعى القاتلات لعابه * قال او متساويين قيل لو اريد به
التساوى التعريف والتخصيص كان غنى عن قوله او كانا
معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى التساوى فى درجة
التعريف (وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهروب عنه لثبوته
فى التساوى فى التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لفوات
التفصيل * قال او كان الخبر فعلا له فيه ان الخبر لايكون فعلا
بل فعلا مع فاعله وهى جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما
جعل اين فى اين زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلايرد نحو

قاما الزيدان لان الخبر جملة صورة (وفيه انه لاحاجة ح الى لفظة له
للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه احترز بها عنه فى شرحه
فالاولى ان يقال سمى الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه
المتقدم عليه (ان قلت ينبغى ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الا
او معناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتداء ح (قلنا
ذلك المبتداء مشتمل على ما له صدر الكلام لاشتماله على النفى
او معلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرر العلم بحال ما بعد الا
او معناها * قوله او بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم فى مثل
الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل بناء على
ان السامع لايحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر مرجعه
وخلاف الاصل * قال واذا تضمن الخبر المفرد اى نفسه اذ لو
تضمن متعلقه لايجب الا تقديم متعلقه نحو غلام زيد راكب
تفنن فى العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل * قوله كالاستفهام
قيل الموجب لتصدر الخبر منحصر فى الاستفهام (وفيه نظر لامكان
النفى نحو ما قائم زيد * قوله لتصدره فى جملته اعلم ان ما يقتضى
صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لايتقدم عليه
شئ من ركنى تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها
كان وسائر ما يحدث معنى من المعانى فى الجملة التى تدخلها فلا يقال
ان من تضربه اضربه واما جواز قولك الذى ان تضربه
يضربك فلان الموصول لايؤثر فى صلته معنى * قوله تبعية يمتنع
معها تقديمه انما حكم بامتناع تقديمه لزوم تقدم الشئ على
نفسه فان الخبر فى المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه
لزم ذلك المحذور * قال فى المبتداء نفسه اما اذا كان فى صفته
فلا يجب التقديم نحو على التمرة زبد مثلها لجواز تأخير الخبر
بان يتوسط بين المبتداء وصفته لجواز الفصل بين الصفة

والموصوف * قوله مثل تعلق الجزء بالكل انما لم يجعل الخبر
الفعل المقدر والتعلق من باب تعلق المعمول بعامله لعدم طرده
فى مثل غلام رجل مثله اذا جعلت مثله مبتداء * قال اوخبرا
عن ان بشرط ان لا يكون ان بعد اما نحو اما انك خارج
فلا اصدقه فانه لايجب ح تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة
التامة لاتقع بين اما وفائها * قوله اذ فى تأخيره خوف لبس
دون تقديمه فانه ح متعين لان يكون خبرا عن ان المفتوحة مع
اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون مما فى حيز ان المكسورة
معنى لصدارتها ولا مما فى حيز ان المفتوحة معنى لانها موصولة
ولا يجوز تقديم ما فى حيز الموصول عليه فتعين ان يكون خبرا
اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها او لان المكسورة معهما
والثانى باطل لانها جملة تامة غير مأولة بمفرد فتعين الاول * قوله
بالمكسورة لجواز ان يكون المذكور بعدها خبرا آخر لها اوظرفا
لخبرها * قوله لامكان الذهول عن الفتحة وجواز الحمل
على سبق اللسان لان صدر الكلام موقع ان المكسورة * قوله
او فى الكتابة لم يعهد رفع لبس الكتابة بالتقديم نعم يعهد
بالزيادة نحو عمرو * قال وقد يتعدد لفظة قد للتقليل او التحقيق
* قوله وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ذلك التعدد
اما غير واجب كما فى مثال المتن او واجب كقولك هما عالم وجاهل
وح يجب العطف وتوجيهه ان يعطف اولا ثم يجعل المجموع
خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع ولبس
فى المعطوفين ضمير المبتداء لان المبتداء مفكوك تقديرا فكانك
قلت فى المثال المذكور احدهما عالم والاخر جاهل ولهذا
جاز ان لا يجعله مما نحن فيه لان المخبر عنه متعدد حقيقة فعلى
هذا جاز ان يكون قوله قدس سره من غير تعدد المخبر عنه

احترازا

وفى مثل كل رجل وضيعته

احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد ويستعمل ذلك على وجهين
* قوله فانهما فى الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية
المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما كما قيل بناء
على ان الطعمين امتزجا فى جميع الاجزاء فانكسر احدهما
بالآخر فعلى هذا القول يكون فى كل من الحلو والحامض
ضمير المبتداء وعلى ما قلناه يكون فى المجموع ضمير المبتداء وليس
فى شئ من الجزئين ضمير ان قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير
قلنا جاز اذ لم يسند الصفة الى شئ ان قلت فينبغى ان لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث شئ من الجزئين عند تثنية المبتداء وجمعه
وتأنيثه قلنا اجراء تلك الاحوال على الجزئين كاجراء الاعراب
عليهما فان حق الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن
المجموع قابلا للاعراب اجرى اعرابه على اجزائه فقس عليه سائر
الاحوال (اعلم انك اذا اخبرت عن شئ باحوال اجزائه المتصلة جاز
تجعل المجموع فى حكم خبر واحد كقولك للابلق هذا ابيض
اسود فانه فى قوة هذا ابلق فحكمه حكم هذا حلو حامض
وجاز ان تجعل كلا منهما خبرا مستقلا باجراء وصف الجزء
على الكل وح يكون فى كل من الجزئين ضمير المبتداء قبل هذا
الوجه متعين بشهادة مطابقتهما للمبتداء افرادا وتثنية وجمعا
وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز ان تكون كالمطابقة فى المثال
المذكور آنفا ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض
المستفادة من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل
ويدفع الاخير بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز مع افراد المبتداء
تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الابعاض * قوله اى من قال
قدس سره فى الحاشية المز الجامع بين الحلاوة والحموضة * قوله
وفى هذه الصورة ترك العطف اولى ان قلت لهذه الصورة

بتجواز العطف وتركه ولكون الترك اولى وخلو الخبر عن ضمير المبتداء

يقال جاء ابيضان والسوداء

مثال آخر لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا جايع نايع قلنا
انه من باب التأكيد حقيقة فليس من باب تعدد الخبر* قوله
وجوز العطف باعتبار تقدم العطف ماحققناه * قوله ولايبعد
الخ يؤيده ماقالوا من امتناع تعدد الفاعل* قال معنى الشرط
الاضافة بيانية ولامية * قوله وهو سببية الاول للثانى قال الشيخ
الرضى ليس معنى الشرط سببية الاول للثانى بل لزوم الثانى
للاول كما فى جميع الشرط والجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى وما بكم
من نعمة فمن الله لكن الشارح قدس سره فسره بما يوافق كلام
المتن فى بحث كلم المجازاة * قوله او الحكم به فان الجمل الخبرية
كثيرا ما تورد ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها * قوله
فلا يرد نحو فما بكم من نعمة فمن الله توجيه الورود ان كون
النعمة ملصقة بهم ليس سببا لكونها من الله وذلك ظاهر
ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها من الله علة لكونها
ملصقة بهم قلنا فيه بحث لان من المعلوم استناد اللصوق
الى ايجاد الله النعمة واعطائه اما استناده الى كونه صادرا منه
ومعلولا له فغير معلوم * قوله فيشبه المبتداء الشرط لما كان
المبتداء دخيلا فى هذا المعنى خالف الشرط فى جواز ترك الفاء
فى خبره وفى جواز كون الصلة والصفة ماضية اريد بها
المضى لكنه قليل وفى جواز كون الظرف صلة او صفة له
* قال وذلك الاسم الموصول قيل تعريف الجزئين يقتضى
الحصر يعنى حصر المسند اليه فى المسند وذلك لا يستقيم لان
المبتدأ الداخل عليه اما والمتضمن لحرف الشرط كمن وما من
هذا الباب ولاحد ان يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس
يكون للحصر لا للتعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف
بلام الجنس اذا اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضى الحصر

مطلقا

ناحية قال وكلم المجازات تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثانى)

مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال
كالاسم الموصول والحق ان التعريف بمعونة مقام الضبط
يقتضى الحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدأ
لمعنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط
كما سيجيء حكمها اوان قوله ذلك اشارة الى المبتدأ الذى تضمن
معنى الشرط وتفرع على ما تضمنه صحة دخول الفاء ولا يخفى
ان مواد النقض ليست مندرجة فى ذلك تأمل يظهر * قال
بفعل او ما فى قوته كاسمى الفاعل والمفعول الواقعين صلة للام
الموصولة * قوله وفى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم
الموصوف به لانهما فى حكم لفظ واحد وكذا الحال فى المضاف
والمضاف اليه * قوله او النكرة الموصوفة بهما ينبغى ان يقول به
لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يفرد * قال الذى
يأتينى الاغلب فى صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الماضى
بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير نادر * قال او فى الدار ليست
لفظة او للترديد بل للتخيير بين العبارتين * قوله فقوله تعالى
(ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم) ان قيل الموصول ليس
عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فر منه
الشخص فما لاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول
الفاء مبنية على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط فى العموم
والابهام فيكون الفاء زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال
الشيخ الرضى لا يجب العموم فى الموصول كما فى اسماء الشرط
لما ذكرنا فى وجه المخالفة نعم الاغلب فيه العموم * قوله لان
صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ
لكلمات الشرط ومقتضاها التصدر ومقتضاه امتناع دخول
النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخول ان لانها لا تغير معنى

متفرع قوله تعالى ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم)

الكلام * قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار هذا مبنى
على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلايرد ماقيل من ان
الجزاء قد يكون انشاء * قوله لانها لاتخرج الكلام عن الخبرية
لابد وان يدعى ان ليس ههنا مانع آخر * قوله قيل بعضهم
الذى الحق ان بهاهوسيبويه نقل عن المص انه قال فى الايضاح
منع سيبويه من دخول الفاء فى خبران بعيد من جهة النقل
والفقه اما النقل فقد استشهد سيبويه فى كتابه بعد قوله الذين
ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت واما الفقه فيبعد منه
وقوعه فى مخالفة الواضحات * قوله فوالله مافارقتكم قاليا لكم
القلاء بالمد والفتح دشمنى ودشمن داشتن * قال لقيام قرينة اللام
للوقت لاللاجل لانه مصحح لامقتض وداع والداعى مذكورة
فى علم البلاغة * قوله وقد يجب حذفه قيل لايجب حذفه
اصلا لانه ركن اصيل فى الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول
على حذف الخبر اى اهل الحمد هو والقول بان المخصوص
بالمدح اوالذم خبر مما لايعتد به * قوله ليعلم الخ حاصل الكلام انه
صفة لما قبله فى المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا
لاعراب ما قبله لان فى الافتنان وتغيير المألوف زيادة تنبيه
وايقاظ للسامع للاصغاء اليه وذلك انما يكون لشدة الاهتمام به
وشدة الاهتمام بمدح اوذم اوترحم يعتنى به زيادة اعتناء فكانه
اراد انه امتاز من بين الصفات بالمدح او الذم اوالترحم ولو ذكر
المبتدأ لم يبق فى صورة الوصف فلم يتبين انه فى الاصل وصف
ثم غير * قوله فى مقول المستهل المبصر الخ قيل الاستهلال ماه
نوديدن و بانك كردن وكلاهما مستقيم * قال الهلال ماه نوتاسه
شب و بعده القمر * قوله لان مقصود المستهل تعيين شئ الخ
لا تعيين الهلال بالاشارة * قوله وائلا يتوهم نصب الهلال

برأيت

برأيت اوارى وذلك لان الاصل فى المفردات الوقف * قال
خرجت فاذا السبع الفاء للعطف حملا على المعنى اى خرجت
ففاجأت كذا وقيل جواب الشرط ولعله اراد انها للزوم
مابعدها لما قبلها اى مفاجأة السبع لازمة لخروجى وقيل زائدة
وفيه انه لايجوز حذفها * قوله على المذهب الصحيح انما قال
ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع
وفيه انه لايطرد فى مثل فاذا السبع بالباب وجعله بدلا تعسف
وقيل ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف اى فى وقت
خروجى حصول السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لايقع
خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى مابعده وعامله
محذوف اى ففاجأت وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج
اذا عن الظرفية لانه مفعول به لفاجأت اللهم الا ان يقال
ان فاجأت ينزل منزلة اللازم ولو قيل ان الظرف غير مضاف
الى الجملة كما فى الوجوه الاخر والعامل فاجأت لم يلزم اخراج
اذا عن الظرفية لجواز ان يقال معناه ففاجأت وجود السبع
زمان الخروج * قال فيما التزم يقال الزمته الشئ فالتزمه
اى قبل ملازمته * قوله اى فى تركيب الاظهر بحسب اللفظ
ان يقال اى فى خبر والالزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر
لان ضمير فى موضعه وغيره راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب
الظاهر لان الذهن ينساق من الخبر الى كونه واقعا فى التركيب
فيغنى غناء الضمير * قوله وذلك فى اربعة ابواب لايقال هناك قسم
آخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف
لانا نقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس الا الظرف
والتقدير ليس الا رعاية امر لفظى فليس هو من باب حذف
الخبر والتزام غيره مسده * قوله فلا يجب حذفه لعدم دلالة

مازنى

اى فبالمكان السبع

اى فالمعنى خرجت فحصل لى مفاجأة وقوف السبع فى وقت خروجى

لولا عليه ولو دل بالقرينة الخارجة جاز الحذف بلا وجوب
*قوله واولا الشعر الخ الا زراء خوار مندى نمودن * قوله هذا
على مذهب البصريين فان لولا عندهم كلمة غير ملتئمة
من كلمتين كما يترا آى واليه ذهب الكسائى لان لولا لو كانت
مركبة من لو الامتناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع
بعدها الا اذا اتى بمفسر كما هو شان الافعال الواقعة بعد ادوات
الشرط ووجب تكرار لا لان لفظة لا لا يدخل على الماضى فى غير
الدعاء وجواب القسم الا مكررا فى الاغلب * قوله وقال الفراء
كقوله تعالى فلا صدق ولا صلى
لولا هى الرافعة لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل ولا يخفى
قصوره * قوله منسوبا الى الفاعل الخ قال الرضى بدل منسوبا
مضافا الى الفاعل او المفعول او الى الفاعل والمفعول نحو تضاربنا
* قوله وبعده حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية
والاسمية يجب معها الواو على الاصح *قوله واكثر شربى السويق
ملتوتا السويق بست قال قدس سره فى الحاشية لت السويق لتا بله
صباح * قوله واخطب ما يكون الامير قائما اى اخطب كون
الامير قائما لا اخطب اوقات كونه وان كان الشايع تقدير الزمان
مع ما المصدرية لما قالوا من ان هذا المبتداء يجب ان يكون
مصدرا او عبارة عنه نعم لو رفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير
ايضا كما صرح به الشيخ الرضى حيث قال يجوز رفع الحال السادة
مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان
او يكون لا عن المصدر الصريح فلا تقول ضربى زيدا قائم
وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز فى اول الكلام والمجاز
يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر زمان مضاف الى ما لشيوع تقدير
الزمان معها وشيوع الاسناد الى الظرف مجازا نحو نهاره صائم
ويؤيده اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة * قوله فذهب

البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما
لان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند
حصول الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير حاصل
من غير تقدير كان لان قائما يكون ح حالا عن معمول المصدر
فان كان عامله المصدر من غير تقدير كان بعينه مذهب الكوفيين
ويجئ بطلانه وان كان عامله حاصلا لزم اختلاف عامل الحال
وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذ قدر كان لم يلزم
شيء من ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد ومن ثمة
الخ وقد نوقش فى لزوم الاتحاد فثبت على هذا وجه آخر
* قوله ثم حذف اذا مع شرطه سمى مدخولها شرطا وان كان
اذا ظرفية لرائحة معنى الشرط واذا هذه للاستمرار كما فى قوله
تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا *قوله وفيه تكلفات كثيرة قال
قدس سره فى الحاشية وهى من حذف اذا مع الجملة المضاف
اليها ولم يثبت فى غير هذا الكلام ومن العدول عن ظاهر معنى
كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان
قائما ظاهر فى معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى
انما عد نواعنه لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته لا نكرة
ولو كان خبرا لسمع بقرينة مرة ولان الواو فى الجملة الاسمية
الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت خبرا لها لم يلزم
الواو لان دخول الواو فى اخبار الافعال الناقصة لم يثبت الا
لتشبيهها بالحال وذلك لا يقتضى اللزوم * قوله وتقييد المبتداء
المقصود عمومه اتفاقا وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا
استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو الظاهر
فى الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح * قوله وذهب الاخفش
رد عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع

عند هم لانه فى قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته * قوله اى ضربى زيدا ضربه اى ماضربى اياه الاهذا الضرب المقيد * قوله الى ان هذا المبتداء لاخبرله كما فى القسم الثانى من المبتداء * قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده امتناع تأكيده بكل وامثاله وامتناع توصيفه * قوله اذ المعنى ماضرب زيدا الا قائما لايخفى ان استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهرة * قوله وثالثها كل مبتداء الخ قال الشيخ الرضى الظاهران حذف الخبر فى مثله غالب لاواجب قال الكوفيون ان الواو مع مابعدها خبر لانها بمعنى مع ولو اتى بمع كان خبرا فكذا ماهو بمعناه وفيه ان المعطوف لايصح ان يكون خبرا ولايجوز ان يقال اعرابه منقول عن الواو لان مع اذا وقع خبرا لايستحق الرفع لفظا حتى ينقل الى مابعده بل يكون منصوبا * قال وكل رجل وضيعته قال قدس سره فى الحاشية الضيعة فى اللغة العقار التى هى الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصحفها اعنى الصنعة انتهى الصنعة كار و پيشه كردن صراح ان قلت لايجوز رجع الضمير فى ضيعته الى كل لظهور فساد المعنى ولا الى رجل لانه ليس مقصودا قلنا المقصود واضح فان المعنى ان كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل قيل فى توجيهه التقدير كل رجل مقرون هو وضيعته على ان يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز سدها مسد الخبر وفيه انه يلزم ثلثة امور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب فى ضيعته كما فى جئت انا وزيدا وعدم الاندراج فى القاعدة المذكورة لان ضيعته ليست معطوفة على المبتداء ويمكن ان يجاب اما عن الاول فبان حذف المؤكد مع المؤكد جائز واما عن الثانى فبان المفعول معه لابد له من فعل غير المدلول عليه بالواو واما

عن الثالث فبان المراد العطف على المبتداء نظرا الى الصورة * قوله اى كل رجل مقرون مع ضيعته كما تقول زيد قائم وعمرو وانما لم يقل كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر ولايجوز ان يجعل المعطوف سادا مسد الخبر لانه من تتمة المبتداء قيل لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبرا عن زيد وحيثية كونه خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز ان يقال وضيعته ساد مسد الخبر ويكفى فى النيابة حيثية واحدة * قوله ورابعها كل مبتداء يكون مقسما به ومتعينا للقسم فان تعينه له يدل على تعيين الخبر فنحو امانة الله لافعلن كذا لايجب حذف خبره * قوله نحو لعمرك لافعلن كذا قد يستعمل لعمرك فى قسم السؤال نحو لعمرك افعلن * قوله اى من المرفوعات اشار به الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق فقوله هو المسند ابتداء كلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل وانما لم يقل ومنها لانه فى الاصل خبر المبتدأ فلم يفصل بما هو مشعر بكونه بابا على حدة * قوله اى اشباهها استعير الاخوات للاشباه والنظائر لما بينهما من التقارب والتماثل كما بين الاخوات * قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين * قوله لانها لما شابهت ولان اقتضائها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما * قوله بعد دخول احد هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل واحد من افراد المعرف (ان قلت المعرف ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلاخفاء فى عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول احدها وان كان كلا من خبر ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها

انها بعد دخول احدها (قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب
وذلك اما بتقدير المضاف اى خبر باب ان واخواتها او بجعل
قوله ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما لم يحمل كلامه
على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد واحد لان المقام مقام
التعريف وان المناسب للتوزيع اخبار ان واخواتها بصيغة الجمع
* قوله لاشتراكهما لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى
فلانسحاب معانيهما الى معانيهما فان تأكيد الحكم مثلا ينسحب
الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف * قوله
بمثل يقوم وبخبر المبتداء الذى بعد إنَّ المكفوفة بما او بعد إنِ
قل انما يوحى الى انما الهكم اله واحد
المخففة الملغاة * قوله حتى يرد انه يجوز ان يقال زيدا ضربه
ولا يجوز ان يقال ان زيدا اضربه * قوله ولا يجوز ان يقال
ان اين زيدا لان الاستفهام ينافى التحقيق * قال الا فى تقديمه
حق العبارة ان يقال الا فى التقديم لانه استثناء عن وجوه الشبه
ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول
برجوع الضمير الى المتكلم بعيد * قوله والاصل ان يتقدم كما مر
فى قوله والاصل ان يلى * قال الا ان يكون ظرفا استثناء مفرغ
والتقدير لا فى تقديمه فى كل حال من احوال الخبر الا اذا كان
ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى الكلام والحاصل ان
اخبار هذه الحروف بخلاف خبر المبتدأ فى جواز تقديم فى الاوقات
كلها الا وقت كونه ظرفا * قوله وذلك لتوسعهم وذلك لان كل
محدث لابد ان يكون فى زمان او مكان فصار الظرف مع الشئ
كالقريب المحرام للتشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من
الاجنبى واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف اذ كل
ظرف فى التقدير جار ومجرور * قال خبر لا لنفى الجنس اذا دخلت
على النكرة وانما عملت عمل ان لانها تشابه ان فى فادة المبالغة

فان لا

فان لا لمبالغة النفى وان لمبالغة لاثبات فيكون من باب حمل النظير
على النظير وقيل لان لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض
على النقيض * قوله وانما عدل قال المص لبس تمثيل النحاة
بلا رجل ظريف حسنا لان ظريف فى الظاهر صفة اسم لا
لان خبر لا يحذف كثيرا والمثال ينبغى ان يكون ظاهرا فيما يمثل له
وفى مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفى بلا
لا يوصف الا بمنصوب (واعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة
منهم واما الآخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما
فى توابع اسم ان * قوله على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز
ارتفاع صفته حملا على المحل * قوله لان الظرافة لا تتقيد
بالظرف ونحوه من الحال بدون سماجة * قوله لئلا يلزم الكذب
وانما يلزم الكذب ح لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك
للابلق هذا ابيض اسود والحاصل نفى كون غلام رجل جامعا
للظرافة وكونه فى الدار (ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل
لبس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار ههنا
على فيها (قلنا امتناع الاقتصار على الاول كاف فى ذلك * قوله
لدلالة النفى عليه لان النفى يقتضى منفيا ولما لم يكن ههنا قرينة
خصوص حمل على امر شامل اولان النفى رفع الوجود وفيه ان النفى
المستفاد من لا رفع الوجود الرابطى سواء كان الظرف الوجود
او غيره * قوله اى لا يظهرون الخبر فى اللفظ قال الاندلسى
لا ادرى من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا
اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت قرينة فعند بنى تميم يجب
الحذف وعند الحجازيين يجوز * قوله اوالمراد الاصح هو
الاول * قوله فيقولون معنى قولهم الخ فيكون ح لا من اسماء
الافعال وزيفه المص بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه

الصيغة ولايخفى ان نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا
القول * قوله واما بنو تميم الخ وذلك لدخولهما على القبيلتين
للاسم والفعل * قوله اى عمل ليس المفهوم من المثال اومن
قوله المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس يشعر بكونهما
عاملتين عملهما وبصحة اجراء حكمهما عليهما ولك ان تقول
الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعمل ليس * قوله قليل
او على خلاف القياس * قوله على مورد السماع قالوا وهو
الشعر * قوله من صد قال قدس سره فى الحاشية الصدود
الاعراض والبراح الزوال والضمير فى نيرانها للحرب اى من
اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لى عنها باعراضى عنها * قوله
اى لابراح لى القائل ان يقول هب ان لا ليست لنفى الجنس لكن
لم لا يجوز ان يكون براح مبتدأ لايقال يلزم عدم تخصيص
المبتدأ النكرة ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص فانه كاسم ليس
لانا نقول يجوز ان يتخصص بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر
مقدما او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى
على العموم قال الشيخ الرضى النكرة فى سياق غير الموجب للعموم
على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او ليس اومع الاستفهام
او النفى ويحتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول
لا رجل بل رجلان هذا اذا لم ينتصب اسم اما اذا انتصب
او انفتح فانه ح نص فى العموم فلا تقول لا رجلَ بل رجلان
* قوله ولايجوز ان يكون لنفى الجنس قال الشيخ الرضى الظاهر
ان لا لاتعمل عمل ليس لاشاذا ولاقياسا ولم يوجد فى كلامهم
خبر لا منصوبا بالخبر ما فالاولى ان يقال لا فى لا براح لنفى الجنس
ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه يشذ والتكرار
انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة * قوله

والمراد

والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اى من حيث
انها علامة له فلا يبطل طرد التعريف بمسلمات فى مررت
بمسلمات * قوله اوحكما كما فى المشبه بالمفعول فان المشبه بشئ
ملحق به ومن عداده * قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه
اى لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوى عليه كما دل عليه لفظ
الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة للقائل ان يقول ان المفعول
المطلق لوكان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا
اما بعين ذلك الفعل او بغيره ويتجه على الاول ان الفعل
نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لاتكون عين احد المنتسبين
وعلى الثانى ان المصدر ح يكون محلا لذلك الفعل فيكون
مفعولا به لامفعولا حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا فيكون
مفعولا لفعل آخر وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل
المذكور قد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما فى مات
موتا وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقال انه ليس مفعولا بحسب
اللغة كما قاله الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم
قرن بفعل لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا
مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التى
تقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه ح لايظهر وجه التسمية
ولا التقيد بالقيود فالاولى ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول
ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه
وقد صرح السيد قدس سره فى حواشى الرضى بان اطلاق
المصدر والفعل على الاثر يعنى المفعول المطلق بضرب
من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر
وصيغة المفعول مأخوذ من الفعل اللغوى الذى هو المصدر
تأثيرا كان او تأثرا ولا نعنى بكونه مفعولا الا انه حاصل بمصدر

الفعل المذكور وقد يشير اليه الشارح قدس سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل * قوله بخلاف المفاعيل الاربع حصر النحاة المفاعيل فى الخمسة وقال الشيخ الرضى يجوز ان يجعل الحال داخلة فى المفاعيل فقال الحال مفعول مع قيد مضمونه اذ المجئ فى جاءنى زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذى هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم آثروا التخفيف فى التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبينة لهيئة فاعله اومفعوله كذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر ويقع معموله على سبيل الاتفاق ومن ههنا اعنى من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل النصب فى المفاعيل اصلا وفى غيرها تبعا * قوله فانه لايصح اطلاق صيغة المفعول عليها اى لايصح اطلاق المفعول اللغوى عليها فلا ينافى اطلاق المفعول العرفى على الخمسة (ان قلت من ضرورات صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق (قلنا مطلق هذه المقيدات معنى يشمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما فى زيد حسن الغلام * قال اسم مافعله فاعل حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول * قوله بحيث يصح اسناده اليه اى على تقدير ان كان مثبتا او سواء كان بطريق النفى او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ماضربت ضربا شديدا قوله ان يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول الامثلة الآتية * قوله وانما زيد لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج ضربت الثانى فى ضربت ضربت لانه شئ فعله المتكلم

ثم

ثم اعترض عليه بانه لاحاجة الى ذكر الاسم لانه ذاكر احوال الاسم فلو قال ما فعله كان فى قوة اسم ما فعله وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلم به اتجه عليه ان الفعل لايتناول القول بل يقابله فى ظاهر اصطلاحهم ولما لم يكن داخلا فيما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم ولو سلم التناول فهو باعتبار انه مقول اسم فلايخرج به وان اريد به فعل مضمونه الذى هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه ان فعل مضمونه لايصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول تضمنى وهم لايجرون صفات المدلولات التضمنية على دوالها نعم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما يقال ان ضربا فى ضربت ضربا مما فعله الفاعل ولايبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل متأول للقول قطعا والا يخرج مثل قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه مقول ليس اسما لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاحتيج الى اخراجه بقيد الاسم * قوله لان مافعله الفاعل هو المعنى لقائل ان يقول او لم يرد لصح ايضا لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما فى سائر حدود المفاعيل * قوله ويدخل فيه المصادر كلها وغيرها مما فى حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث الجارى على الفعل وانما سمى به لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه فى الغالب مصدر وانما قلنا فى الغالب لانه قد لايكون مصدرا وح اما ان يدل على الحدث نحو الويل اولايدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا ورأيته القا

* قوله وهو اعم يعنى ان الفعل الاصطلاحى المذكور اعم ولك التعميم اما باعتبار كونه مذكورا وهو ظاهر او باعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله او اسما معطوفا على قوله مقدرا فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذى فيه معنى الفعل * قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه الخ لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والالخرج مثل جلست جلسة وضربت شيئا اذا كنى به عن الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذى هو المنسوب تحقق مدلول الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان للجزء ومتحد معه ولايخفى ح دخول المثالين وخروج كرهت كراهتى لان الكراهة التى هى مدلولة للفعل مغايرة للكراهية التى هى متعلقها فى التحقيق لتقدم وتأخر بينهما وكذا يخرج ضربته تأديبا لان الضرب وان كان هو التأديب بحسب التحقيق لكن لم يذكر التأديب من حيث انه الضرب بل ذكر من حيث انه علة له لايقال قيد الاتحاد ايضا يخرج كرهت كراهتى فلاحاجة فى اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تتمة السابق وتوابعه فلامعنى لاعتباره بدون اعتبار اصله * قال للتأكيد اى لتأكيد ماهو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتأكيد الضرب المدلول عليه بضربت لالتأكيد الاسناد والزمان ايضا فلو قيل انه لتأكيد الفعل كان مسامحة وفائدته دفع توهم السهو اودفع توهم التجوز وعليه حمل قوله تعالى (وكلم الله موسى تكليما) اى كلمه بذاته لابترجمان بان امره بالتكلم لموسى عليه السلام * قوله ان لم يكن فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر المعرف بلام الجنس ان كان للتأكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد النوع والعدد وان كان للنوع وجب ان يقال بدل

لوجود الاتحاد بينهما

قوله

قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد * قوله ان دل على بعض انواعه اوكلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصيغة نحو ضربة وضربتين. او من المادة الدالة على الحدث نحو القهقرى او غير الدالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو ضربت اى الضرب وقدمت خير مقدم فان ايا واسم التفضيل بعض ما يضافان اليه ولك ان تقول انهما صفتان لمصدر مقدر اى قدوما خير مقدم والضرب اى الضرب اى الذى ينبغى ان يسأل عنه بانه اى ضرب هو * قوله ان دل على عدده اى وحدته او كثرته بعمومها او بخصوصها سواء كان العدد مفهوما من الصيغة واللفظ دال على الحدث حقيقة نحو ضربين او مجازا نحو ضربته سوطين او اسواطا اى ضربت ضربين او ضروبا بسوط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الآلية ولايخفى انه للنوع ايضا اومفهوما من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح مع ذكر تمييزه نحو ثلث ضرباب ونحو قوله تعالى (فاجلدوهم ثمانين جلدة) او بدونه نحو رأيته الفا اى الف رؤية ولك ان تقول انه صفة مصدر محذوف اى رأيته رؤية الفا * قوله لانه دال الخ هكذا قيل والاظهر فى العبارة ان يقال لانه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد فى نفسها بخلاف فردها شخصيا كان اونوعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز تثنية اخويه وجمعهما لارادة الفرد منهما * قوله اوالعدد لايكفى فى قصد تعدد المصدر تجدد الامثال من غير تخلل مايقابله فلو قام زيد دائما ولم يجلس فى تلك الاوقات كان ذلك

قياما واحدا * قال وقد يكون قد ههنا للتقليل لانه وان كان كثيرا فى نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا كان بلفظه اوللتكثير مجازا كما فى قوله تعالى (قد نرى تقلب وجهك * قال بغير لفظه وح كان ابلغ واوكد مما كان بلفظه * قوله اى مغايرا للفظ فعله وهو اما مصدر اوغير مصدر وقد مر امثلته ومنها الضمير الراجع الى مضمون عامله اوغير عامله نحو يدرسه اى الدرس واعجبنى الضرب الذى ضربته ومنها اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى ضربى فضربت ذالك * قال مثل قعدت جلوسا قد يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقائم والجلوس للنائم * قوله نحو انبته الله نباتا فانه مصدر نبت فجعل منصوبا بانبت اما لانه فى ضمنه لان معنى انبت جعله ينبت وانه مطاوع له اولانه جعل بمعنى الانبات وفيه تأمل وقيل انه بمعنى التثبيت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس من هذا الباب لانه مغير انبات * قوله وسيبويه يقدر له عاملا فيه ان الاصل عدم التقدير وان التقدير لايجرى فى مثل قوله تعالى (لايضرونه شيئا) اى ضرا قليلا * قوله كقولك لمن قدم خير مقدم وح يكون خبرا اودعاء وكذا اذا قيل لمن يمضى الى السفر وح يكون دعاء * قوله له حكم ما اضيف لما ذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه * قوله اى سماعيا موقوفا يعنى ان العلم بوجوب حذفه ليس الا من طريق السماع بخلاف الحذف القياسى فان العلم يحصل بطريق الاستدلال بثبوت الضابط فيكون قياسا استدلاليا قيل سماعا مصدر فعل محذوف اى يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اى يقاس على حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت الضابط الذى هو العلة الموجبة للحذف * قال مثل سقيا آه كلها دعاء دائما وبلام التعريف

ايضا كذلك الا الحمد لله فانه قد يكون خبرا * قال جدعا دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال والجدع بالدال المهملة قطع واحدة من المذكورات فلوكان يدل الواو لفظة او كما فى الرضى لكان اظهر * قوله وبعضهم يان وجوب الحذف آه قال الشيخ الرضى الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها اذا بين فاعلها اومفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها يعنى قياسا واذا لم يبين لم يجب وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك وسحقا له اى بعدا له وحمدا لك والانتصاب مثل قولهم حمدت حمده فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول ويجوز ان تكون الاضافة فى حمده لبيان النوع اى الحمد الذى ينبغى كما فى قوله تعالى (وقد مكروا مكرهم * قوله منها لم يقل هى كذا وكذا لان المواضع لاتنحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذى يقصد به التوبيخ نحو اقعودا والناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو اقاعدا والناس قيام * قال ما وقع مثبتا آه انما اشترط كون المصدر مثبتا بعد نفى اوكونه مكررا لان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد فينافيه وضعا وان لم ينافيه استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيد الا سير وزيد سير سير ليتمحى عن الكلام معنى الحدث رأسا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعنى لزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر التى يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك * قوله فانه لواريد نفيه الخ ذلك لفوات الحصر الذى قصده يوجب الحذف

وكذا الحال اذا كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفى *قال داخل
قبل صفة لنفى والاظهر ان يقال صفة لكل من نفى ومعنى نفى
* قال على اسم مبتدأ او منسوخ ابتداؤه بالعامل قال الشيخ
الرضى دخول النفى على الاسم ليس بشرط لجواز ان يكون
فى نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سير البريد انتصاب
المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوبا بكان
اووجد فالشرط ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لا يكون هو
اى المصدر خبرا عنه *قال لا يكون خبرا عنه بلا تأويل اومبالغة
* قوله لانه لوكان خبرا عنه آه (ان قلت هو ليس مفعولا لانه
مرفوع (قلنا المفعول قد يكون مرفوعا (ان قلت فيفوت فائدة
تدوين علم الاعراب (قلنا اذا تعين مواضع الرفع والنصب لا يفوت
ولا يخفى اذ لو اعتبر الشرائط فى المصدر كما اعتبرها بعضهم
لسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انسب بالمقام
* قوله اى فى موضع الخبر لا يخفى ان العبارة لا تفيد هذا القيد
الا بتكلف * قوله نحو دكت الدك شكسته شدن * قوله وانما
جمع بين الضابطتين لا يخفى انهما قد يجتمعان نحو ما زيد الا
سيرا سيرا وح ينبغى ان يقال ان الحذف اوجب * قال الا
سير البريد بيك * قوله ومنها ما وقع تفصيلا انما وجب
حذف الفعل ههنا لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذى
ينتقل الذهن منه الى غاياته التى هى مصادر وقيامها مقام
عواملها * قال لا ثر مضمون جملة انشائية اوخبرية نحو زيد
يكتب فقرأة بعد او بيعا و يشترى طعاما فاما بيعا واما اكلا
وانما قال مضمون جملة ليخرج نحو له سفر يصح صحة او يغتنم
اغتناما لا ليخرج نحو له سفر سفرا قريبا او سفرا بعيدا لان
السفر القريب والبعيد ليس من آثار السفر بل من انواعه

قال*

* قال متقدمة بيان للواقع او احتراز اذا جوز تقويم التفصيل
نحو اما تمنون منا او تفدون فداء شدوا * قوله مصدرها اى
المصدر المفهوم منها * قوله و باثره غرضه اى غايته وانما
سمى غاية الشئ اثرا لانها تحصل بعده كالاثر الذى يكون بعد
المؤثر * قوله اى لان يشبه به امر اى لان يشبه بما ناب منابه امر
فانه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول لا يقال فاذن
يخرج عن الضابطة اذا ذكر المفعول المطلق نفسه لانا نقول
قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر فى موضعه فعلى هذا
لوفسر قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع لان يشبه به
امر لسلم عن المناقشة * قوله عن نحو لزيد صوت صوت حسن ٧
قال سيبويه يجب فى مثله الرفع على انه بدل او وصف لكونه
مع وصفه كالاسم كما جعلوا الحال الموطئة حالا لان فى وصفه معنى
الحالية ولذلك لم يجعله تأكيدا لفظيا لانه يفيد ما لم يفده الاول
قال الشيخ الرضى لا منع عندى ان يكون تأكيدا واذا ترك المصدر
واتى بالوصف نحو له صوت حسن فالاولى الاتباع ويجوز
النصب على حذف الموصوف * قال علاجا ليس فى كثير من
النسخ ولم يكن فى نسخة الشيخ الرضى ولذا قال ولابد من
شرط آخر وهو ان يكون الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى
الفعل المقدر اعنى الحدث فيخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء
ولا يخفى انه لا يخرج نحو له حركة فى المعقولات حركة فى
المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه ايضا يخرج *قال
مشتملة على اسم انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان
الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس الفعل و باشتمالها على
صاحبها تدل على ما لابد للفعل منه اعنى الفاعل قال سيبويه
هذه الدلالة تغنى غناء التقدير وحسنه الشيخ الرضى ان قبل

٧ فقوله صوت حسن بدل من
قوله صوت كما هو الظاهر ويحتمل
التأكيد اللفظى نظرا الى الجزء
الاول ان جوز فى غير المسند من
النكرات ويحتمل النصب نظرا
الى الجزء الثانى وان نصبت كان
مفعولا مطلقا اما المصدر
المذكور او الفعل مقدرا اى صوت
صوت حسن منه

لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان المصدر عندهم لايعمل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه و يسمح ذلك فى مررت به فاذا له صوت لانه قطع بوقوع الصوت وان يصوت ايس قطعا بوقوعه * قوله واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار قال الشيخ الرضى الاولى فى مثله الاتباع بان يكون وصفا او بدلا وضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما لابد للفعل منه وقد اجازوا النصب فيه على الحال اوالمصدر لكن لايجب حذف العامل * قوله فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه على احد تأويلى الوصف كما سنذكره وذوالحال الضمير المستكن فى له واجاز غير سيبويه رفعه على انه بدل اوعطف بيان او وصف واما على حذف مضاف اى مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل ويجيز التعريف بان يقول صوت الحمار لان مثلا لايتعرف بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لوجاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل واما على انه جامد مأول بالمشتق اى منكر فاذا عرف كان بدلا او عطف بيان لاغير * قوله من صات آه يعنى ان صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعنى بانك كردن فلاحاجة الى القول بانه اسم بمعنى آواز وانه استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عامله يصوت من التصويت * قال وصراخ بانك كردن قيل هو اسم استعمل استعمال المصدر * قال ما وقع مضمون جملة حال اوخبر لوقع على انه بمعنى كان وهذا اظهر معنى * قال لايحتمل لها غيرها اى لااحتمال للجملة من المصادر غيره فيحتمل مصدر ميمى وغيره مفعوله * قال نحو له على الف درهم له خبر وعلى متعلق به او بالعكس ولكل وجه لفظى و معنوى و من هذا القبيل قول

المجيب

المجيب الله اكبر دعوة الحق اى دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلاة ومنه ايضا ان زيدا القائم قسما لان قسما بمعنى التأكيد وهو الحاصل فى الكلام السابق بسبب ان واللام * قوله اى اعترفت اعترافا قال الشيخ الرضى الجملة المتقدمة فى هذا القسم ومايقابله عاملة لتأديتها معنى الفعل * قال ويسمى هذه التسمية من المتأخرين * قوله لانه انمايؤكد نفسه وذاته كمايؤكد ضربا فى ضربت ضربا نفسه الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اعنى الفعل وفى مسئلتنا يؤكد مضمون الجملة الاسمية * قال ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره احترز به عما اذا وقع مضمون مفرد له محتمل غيره نحو القهقرى فى رجع القهقرى فان الرجوع يحتمل القهقرى وغيره وهو مضمون مفرد * قوله من حق يحق اذاثبت يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحقق وكان على يقين فالمقصود ح اثبات كونه على يقين ودفع كونه على شك فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اى قولا حقا كما قاله الشيخ الرضى من ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد بغيره اما صريح القول اومافى معنى القول قال الله تعالى (ذلك عيسى ابن مريم قول الحق) ونحو لافعلنه البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لايثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة التى لاتردد فيها فنقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر ان تجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول

الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهى مقولة * قال
وتسمى هذه ايضا من المتأخرين * قوله ويحتمل اليه ذهب
المص وزيف لفوات حسن التقابل لان اللام فى تأكيدا
لنفسه للصلة لا للاجل اللهم الا ان يصرف الكلام عن الظاهر
وتجعل للاجل كما قال قدس سره وهذا ينبغى الخ * قوله اصله
الب لا البى من التلبية لانها مأخوذة من لبيك * قوله فحذف
الفعل الخ كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ
لاستماع المأمور به حتى يمتثله * قوله ويجوز قيل اصله لبا
وهو مفرد اضيف الى الضمير فقلب الفه ياء كالدى وابس بشى
لبقاء يائه مضافا الى المظهر * قال المفعول به قال المص انما سمى
لانه اوقع الفعل به او تعلق به ولك ان تقول ايضا لانه انزل
الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل
من اسباب وجود الحال * قوله ولم يذكر اى الاسم لك ان تقول
لا حاجة اليه لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية
على دوالها كما ذكر وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا
قد يكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات
مدلولاتها المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية * قوله
والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد
تعلقه به اولا فخرج الحال والتميز والمستثنى قال المص المراد
بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل الا به ولا يخفى ان
خروج الثلثة ظاهر لا يقال ينتقض التعريف بعمرو فى اشترك
زيد وعمرو لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والاسناد لا يسمى تعلقا
ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسم
فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرا فلبس عمرو مما قصد
جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعنى تعلق الفعل به

من حيث الوقوع * قوله ولا يقولون فى مررت بزيد الخ لا يقال
لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به
مطلقا فى اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر
وكلامنا فى المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضى * قوله
فان المفعول المطلق عين فعله فيه تأمل * قوله فخرج به مثل
زيد فى ضرب زيد لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن فى صحة
اخراجه تأمل * قوله فلا يرد لعل المورد نظر الى انه مفعول به
لكنه مرفوع * قوله وقد يتقدم المفعول به وكذا سائر المفاعيل
سوى المفعول معه لمراعاة اصل الواو فانها فى الاصل للعطف
وموضعها اثناء الكلام * قوله واما وجوبا فيما تضمن وكذا
فيما اذا كان معمولا لما يلى الفاء التى فى جواب اما ولم يكن
له منصوب سواه كقوله تعالى (فاما اليتيم فلا تقهر * قوله
كوقوعه فى حيز ان وكوقوع فعله مؤكدا بالنون لان تقديمه
دليل فى ظاهر الامر على الفعل غير مهم وتوكيد الفعل موذن
بكونه مهما فيتنافران فى الظاهر * قوله تخصيصها بالذكر
الخ ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضى الحصر * قوله لوجوب
الحذف فى باب الاغراء الخ اشار قدس سره فى الحاشية الى تعريف
الامور الاربعة بامثلتها حيث قال نحو اخاك اخاك اى الزمه ونحو
الحمد لله الحميد ونحو اتانى زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت
بزيد المسكين * قال ونحو امرأ ونفسه الواو اما للعطف ومعناه
الحث على الفرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعناها قصر يده
ولسانه عنه * قوله وافصدوا خيرا لكم اى مما انتم فيه والقرينة
على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شىء ثم جىء بما لا ينهى عنه بل هو
مما يؤمر به انساق الذهن الى نحو اقصد او ائت او ما يفيد هذا
المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل

معها وانما يجب اذا ترك الفعل فى جميع الاستعمالات نحو حسبك
خيرا لك اى حسبك مافعلت من هذا الامر وأيت خيرا لك
وورآءك اوسع لك اى تنح واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا
القبيل عند الزمخشرى وانته امرا قاصدا اى وسطا واما عند
سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعله اذا عرفت ذلك فاقول
بوجوب الحذف فى الاية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه
ما قاله العلامة التفتازانى قدس سره من ان لبس لهما من حيث
انهما قران الاستعمال واحد بالقياس الى مخاطب معين وهى
بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها لكن الظاهران مثل هذه
الحيثية لايستدعى وجوب حذف امر * قال وسهلا عطف
مثال على مثال * قوله اواهلا لااجانب اى كما جاز ان يكون صفة
مكان جاز ان يكون المراد اهل الشخص فى مقابلة الاجانب جمع
الاجنبى فكانك قلت اتيت اهلك واقاربك * قوله وطئت الوطئ
كوقت راه قال قدس سره فى الحاشية السهل نقيض الجبل
والحزن ماغلظ من الارض * قوله بوجهه او بقلبه فيه انه
يخرج نحو يا الله قيل نداءه تعالى مجاز لتشبيهه تعالى بمن له
صلاح النداء ولايخفى ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع
ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى ان يقال المراد بكونه
مطلوب الاقبال كونه مسؤل الاجابة * قوله مثل يا سماء و يا جبال
لك ان تقول ان نداء هولاء من باب التخييل لتشبيههما بمن له
صلاح النداء * قوله منزلة من له صلاحية الندا لسرعة امتثال
الامر * قوله فان المندوب ايضا كما قال بعضهم هو الجزولى
ويؤيده قولهم فى المراثى لاتبعد اى لاتهلك كانهم من ضنتهم
بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لاتبعد اى لابعدت
ولا هلكت * قوله فالاولى ادخاله مع ان فيه ضم نشر * قال

مناب ادعوا الانشائى لان الجملة الندائية انشائية فالاولى تقدير
دعوت اوناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها بلفظ
الماضى * قوله واحترز به عن نحو ليقبل زيد لم يقل عن نحو اطلب
اقبال زيد كما قال بعضهم لانه ظاهر فى الاخبار فلا يكون زيد
مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله * قوله اوللمنادى بان يكون
حالا من ضمير اقباله * قوله وناصبه الفعل المقدر وهو بنصب
المصدر اتفاقا نحو يازيد دعاء حقا والحال ايضا عند المبرد نحو
يازيد قائما اذاناديته فى حال القيام * قوله وعند المبرد بحرف النداء
لسده مسد الفعل فيه ان القول بانه ساد مسد الفعل يستدعى
بحسب الظاهران يكون نسبة العمل آمرد بان الهمزة من ادوات
النداء واسم الفعل لايكون اقل من حرفين بان ضمير المتكلم لايستتر
فى اسم الفعل وبانه لوكان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة
واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالاتها جوز فيها
مالايجوز فى غيرها الاترى الى الترخيم وعن الثانى بانه قديستتر نحو اف
بمعنى اتضجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة مالا يستقل به
كلاما كالجملة القسمية والشرطية * قوله ويبنى على ما يرفع به
اى بالضرورة لا بالامكان العام لايقال فينتقض التعريف بالعلم
الموصوف بابن مضافا الى علم آخر لان ذكره فيما بعد بمنزلة
الاستثناء * قوله لقلتها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة
ومستغاث بخلاف محال النصب فانها ثلثة اولقلتها بحسب
التحقيق والاستعمال وفيه خدشة * قوله ولطلب الاختصار
اذ بالقياس الى ما علم بتعين مواضع النصب من غير حاجة
الى تحصيلها * قوله على الضمة لفظا او تقديرا كما فى المقصور
والمنقوص والمبنى قبل النداء مثل يا هذا و يا هؤلاء و يا انت
وجوز ايضا يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطر الى التنوين

لان الشيء وقع في الكثير بعد
الفراغ عن القليل يناسب
الكثير او القليل بحسب الذكر
لا بحسب التحقيق منه

المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر (سلام الله يا مطر عليها) (وليس عليك يا مطر السلام * قوله التى يرفع بها المنادى فى غير صورة النداء يعنى انه من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشاب * قوله او الفعل مسند عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور * قوله وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذى فى رجع الضمير الى المنادى * قوله اى لايكون مضافا ولاشبه مضاف يعنى ان المفرد مقابل للمضاف لكن اريد الفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام اوالمفتوح بالالف بتلك الارادة فبعيد * قوله وهو كل اسم لايتم معناه قال الشيخ الرضى ما حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم يجئ بعده امر من تمامه وذلك الامر ثلثة ضروب اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد سواء كان علما له نحو يا زيدا وعمرا اذا سميت شخصا بذلك المجموع اولم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يتركب وانما قيد المعطوف بما ذكر اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبها للمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة واما نعت له فانه لدلالته على معنى فى المتبوع بمنزلة جزئه ويشترط ان يكون ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لاتعجل * قوله شعر (الانخلة من ذات عرق) وانما اشترط ذلك اذ لو كان النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا له

نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لايجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة او الظرف وصفا له لان الجملة والظرف لايقعان صفة للمعرفة وفى جعلهما صلة للذى تفويت الاختصار الذى هو المطلوب فى النداء الاترى الى ترخيم المنادى فى السعة وحذف صيغة النداء فكانهم مضطرون الى جعل المنعوت بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه فى باب لا مضارعا للمضاف فلا يقال لا ظريفا فى الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ لبس المعنى على تقييد النداء * قوله معرفه قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع آلتى التعريف لا يقال يلزم ذلك الاجتماع فى المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست نصا فى التعريف مع ان محل الدخول مختلف * قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية (اعلم ان الاسماء المظهرة مما لاخطاب فيها اذ هى كلها غيب الا انه لما سرى اليه الخطاب بواسطة حرف النداء جرى مجرى المضمر الذى وضع للخطاب وصار فى حكمه وانما عدلوا عن لاضل الى الظاهر لئلا يتسارع الى فهم كل واحد من الحضار انه هو المخاطب والمدعو * قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا انما اعتبرهما ليتقوى جهة الاتحاد ولايلزم بناء المضاف وما فى حكمه والنكرة الغير المعينة * قوله وانما قلنا ذلك آه ان قلت مشابه المشابه للشئ لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشئ لجواز الاختلاف فى وجه الشبه (قلنا المشابهة هنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب للشئ مناسب لذلك الشئ قطعا ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بمعناها فنقول المقصود من ذلك التشبيه

تغليب جهة الاتحاد وتقليل مابه الامتياز وجعله كانه هو الكاف
الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهى مبنية لزم بناؤه
* قال ويازيدان ويازيدون ان قيل العلم اذا ثنى او جمع لزم
فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير فكيف يصح هذان
المثالان اجيب بان لفظ يا قائمة مقام اللام * قال ويخفض
خص لفظة يا بالاستغاثة * قوله وهى لام التخصيص مقوية
لادعوا المقدر لضعفه بالاضمار * قوله دلالة على انه مخصوص
هذه الدلالة لابد ان يكون لامر يعتنى به وذلك المعتنى به يجوز
ان يكون اغاثة او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم تقع تلك
الدلالة حالة النداء الا مع احد الثلثة * قوله لئلا يلتبس بالمستغاث
له متعلقة بما تعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له
بمن نحو يالله من الفراق وهو متعلق بما دل عليه ماقبله من
الكلام اى استغيث يالله من الم الفراق * قوله لان علة بنائه آه
(ان قيل دخول الجار على غير المنصرف لايوجب صرفه فكيف
يوجب اعراب المبنى (اجيب بان علة بنائه فى غاية الضعف
وبانه بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو يا وخارجا
عن الافراد (وفيه ان البدل يبنى مع بعده وان الافراد هنا
فى مقابلة الاضافة لا فى مقابلة التركيب ولايبعد ان يجاب بان
حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة للام لقربها كما
فى تنازع الفعلين * قوله واجيب بان آه او بان قوله مثل ياعبد
الله آه من تتمة القاعدة وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه
قليل * قوله ولا لام قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة فى آخر
المستغاث فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة المندوب واو او ياء
او الف * قال ياطالعا جبلا (فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على
موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف

لانه

لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور
والمقدر لكن بقى شئ وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة
ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة
اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع
قصد تعريفه * قوله وهذا توقيت لنصب رجلا اى يقال
يارجلا بالنصب حال كون رجل لغير معين لاحال كون رجلا
لغير معين * قوله مثل ياحسنا وجهه ظريفا قال قدس سره
فى الحاشية وانما قيدنا بقوله ظريفا ليكون نصا فى كونه نكرة
لم يقصد به معين فانه لوقصد به معين يقال ياحسنا وجهه
الظريف انتهى (اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب
تعريف وصفه الا اذا كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لايوصف
بالمعرفة فلا يقال ياحليما لايعجل القدوس بل يقال قدوسا وذلك
لانه كره وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان
ذلك قبل النداء * قال وتوابع المنادى المبنى لم يقيد بكونه
غير المبهم الذى يجئ به للتوسط اعتمادا على ماسنذكره * قوله
لان توابع المنادى المعرب غير البدل والمعطوف الآتى حكمهما
* قوله تابعه للفظه فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يالزيد
وعمرو ولم يحملوا على محله النصب كما فى اعجبنى ضرب زيد وعمرا
* قوله وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به هذا القيد مستفاد
من الحكم فان الرفع لايتصور فى تابع المستغاث بالالف قيل وكذا
لايتصور الرفع فى توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا
ولك ان تقول ان اللام فى المبنى للعهد الى مافهم من قوله ويبنى
على ما يرفع به فلاحاجة ح الى التقييد * قوله او مشبها بالمضاف
الظاهر انه لاحاجة فى ادراجه فى المفرد الى هذا التعميم لانه
مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم فى اخراجه عنه يحتاج

الى تمحل كما اشير اليه * قوله فانها لما انتفت فيها فاعتبر حكم المفرد ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالاضافة اذا كانتا منادى * قوله يازيد الحسن وجهه وياهؤلاء العشرون رجلا * قوله اى المعنوى صرح فى شرح المفصل به * قوله لان التأكيد اللفظى الخ وذلك لان الثانى عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول * قوله نحو يازيد زيد نص فى التأكيد وفى جعل ابى على ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لانهما يفيدان مالايفيده الاول واذا وصفت الثانى فابوعمرو يضم الثانى على انه توكيد لفظى موصوف او بدل منه لما حصل له من الوصفية كما فى قوله تعالى (بالناصية ناصية كاذبة) ولايجوز ان يكون صفة لان العلم لايوصف به * قال والصفة قال الاصمعى لايوصف المنادى المضموم اشبهه بالمضمر وارتفاع العالم اوانتصابه فى مثل يازيد العالم على الاختصاص وفيه انه لايلزم من الشبه التساوى فى جميع الاحكام * قال وعطف البيان ذهب الشيخ الرضى الى انه بدل فحكمه حكم البدل عنده * قال والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر ليشعر الى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج نحو يا محمد والله لتعيين الرفع * قال ترفع ولايبنى الصفة كما فى لا رجل ظريف لان النفى متوجه الى الصفة دون النداء والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع فى كون اثر كل عارضا مطردا ولم يظهر اثر هذا الشبه فى المنادى لمكان البناء * قوله الظاهر او المقدر مثل يافتى وياهؤلاء فان ضمتهما تقديرية مفروضة كما ذهب اليه الشيخ الرضى والاظهر ان يقال ان لهؤلاء ضما محليا لان مفردا معرفة معربا

لووقع موقعه لضم كما ان له نصبا محليا لان مضافا لووقع موقعه لكان منصوبا * قوله فى المعطوف الممتنع دخول يا عليه يعنى ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله يختار * قوله مع تجويزه النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية * قوله لان المعطوف بحرف اه نظر ابوعمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فجعله مرفوعا تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغى ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير المضموم بعين هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظى ولايتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما * قال ان كان كالحسن قال الشيخ الرضى كلام المبرد لايدل على مانسبه اليه لانه قال ان كانت اللام فى العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لامعنى لهما فيه ولايفيد ان التعريف بل تلمح بهما الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنهما وان كانت اللام فى الجنس اخترت مذهب ابى عمرو لان اللام فى الجنس اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن مايشبهه فى كونه علما ذا الام قلنا كلامه فى شرحه يأبى عنه اذ فسره بما فسره به الشارح قدس سره * قوله اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه علما كان اوغير علم فدخل فيه الرجل وخرج منه الصعق اذا اردت تحقيق الحال فى صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان فى الاصل صفة كالحسن اومصدرا كالفضل وذلك للمح الوصفية وقصد مدح اوذم بها لكنه غير مطرد لذلايصح ان يقال فى محمد وعلى المحمد والعلى وكذا ان كان اسماله معنى جنسى يقصد به مدح اوذم كالاسد والكلب ولاخفاء فى جواز نزع اللام عن ذلك العلم

وان كان موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض
حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون فى الاصل للجنس
ثم كثر استعماله لواحد لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس
ووجب ان يكون معها لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو
العلم الغالب والاتفاقى فهذا القسم يتصور له معنى جنسى ثابت
عرف ثبوته للمعنى العلمى ومنها ما لا يتصور له معنى كالثريا
والدبران والعيوق اسماء لكواكب مخصوصة ومنها ما يتصور له
ذلك لكن لم يثبت كما فى اعلام الاسبوع من الثلثاء والاربعاء
والخميس فانها لم يثبت معنى الثالث والرابع والخامس ومنها
ما يتصور له ذلك ويثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمى
كالمشترى للكوكب فانا لاندرى ما معنى الاشتراء فيه وهذه الاقسام
الثلثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن بحسب التقدير للالحاق
بما هو الغالب فان الغالب فى الاعلام اللازمة لامها ان تكون
اجناسا صارت اعلاما بالغلبة * قوله مثل ياتميم كلهم نظرا
الى ان تميما فى نفسه غائب وجوز الشيخ الرضى كلكم نظرا الى
الخطاب العارض * قوله غير ما ذكر صفة او بدل * قوله اى حال
كون كل منهما مطلقا وحال كون كل منهما تابعا لمفرد او مضاف
* قوله اى العلم المنادى المبنى على الضم فخرج عبد الله وزيدان
وزيدون اذا جعلتهما علما * قوله فخففوه بالفتحة وبحذف
الالف خطا فى ابن وابنت وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات
فى غير النداء بحذف تنوينه والالف فى ابن خطأ * قوله التى هى
حركته الاصلية اى سهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة
فى الاصل * قال واذا نودى المعرف باللام فيه ان نداء مثنى
العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسيط فيقال
فى الزيدان والزيدون يازيدان ويازيدون وقد يجاب بان اللام

فيهما لجبر نقص التعريف الزائل بالتنكير لا للتعريف فيخرجان
بقوله المعرف باللام * قوله اى اذا اريد نداؤه كثيرا ما يطلق
الافعال الاختيارية ويراد مبدأها اعنى الارادة * قوله قيل مثلا
انما قال مثلا لان قصد نداء المعرف باللام على اطلاقه لا يستلزم
قول يا ايها الرجل واخويه بخصوصها ولك ايضا فى تصحيح
الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام الذى
وسط فيه اى اوهذا اوايهذا كما قيل فى لكل فرعون موسى
ان المراد لكل ظالم عادل * قوله بتوسيط اى هى موصوفة
قال الاخفش هى موصولة حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة
التخفيف للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها
موصوفة وانما لم ينتصب مع انها مشبهة بالمضاف لانها
اذا حذف صدر صلتها يبنى على الضم * قوله مع هاء التنبيه
المشارك لحرف النداء فى التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فيانجبر
بقرب هاء التنبيه ما فات ببعد حرف النداء * قوله بتوسيط هذا
ليس نصا فى الوصلة فانه قد يقصد نداؤه بخلاف اى فانه نص
فيها ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه كما يؤتى بتابع
تابعه فيقال ياهذا الرجل وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز
عطفه على الرجل لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه
ويمتنع وصف باب هذا الا بذى اللام ولا يجوز الاقتصار
على ايها ولا يؤتى بتابعه بل يؤتى بتابع تابعه فلا يصح
ياايها الرجل وعبد الله لامتناع وصف ايها الا بذى اللام
* قوله بتوسيط الامرين معا السر فى توسيط تلك
الامور ان يقع النداء على ما قصد نداؤه (وبيان ذلك ان
النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فلا يقال ياشئ الا اذا
قصد التحقير فاذن كان المناسب ان لا يكون الواسطة معينا والا

اوقف الذهن عنده ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم طالبا لما
يرفع ابهامه بحسب الوضع ليشتد الحاجة الى تعيينه ثم الانسب
ان يكون ذلك المبهم مبهما يكون طالبا المعرف باللام فيقع النداء
عليه فلذلك وسط تارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب
وصفه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا اريد تعيين جنس ما
اشير اليه وتارة باى اذا قطعت عن الاضافة وابدل مما اضيف اليه
هاء التنبيه لما عرفت فانها ح مبهمة بخلاف ما اذا لم يقطع او ابدل
مما اضيفت اليه التنوين فانها معينة بما اضيفت اليه وهى ح
يرفع ابهامها اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة الذى
يرفع ابهامه بالمعرف باللام وانما وصف اولا باسم الاشارة لما فيه
من التدرج فى التعيين وتكرار المبهم الذى يورث زيادة شوق
* قال لانه المقصود بالنداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه
ذكر ليدل على معنى فى المتبوع * قوله لانها توابع منادى معرب
اندفع بتقدير المنادى ما يقال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه
الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع والنصب وقد يدفع
ايضا بان التنوين فى معرب للوحدة فلا ينتقض الحكم بالمثال
المذكور لان عمرا فى المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد
فان زيدا باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد وفيه
ان للمعرف باللام ايضا اعرابين اما الرفع فظاهر واما النصب
فلانه منادى معنى فيكون منصوب المحل * قال يا الله اختص
هذا اللفظ باشياء كما اختص مسماه سبحانه باشياء منها قطع همزته
فى النداء دون غيره وحذف الجار مع بقاء اثره فيه وحذف حرف
النداء وتعويض الميمين واخرتا تبركا باسمه نحو اللهم وقد يزاد
فى آخره ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف
الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يا فل و يا نومان اى يا كثير النوم

ولا

ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات محمول عنده
على نداء مستأنف * قوله وعوضت اللام عنها لهذا لا يجمع
بينهما الا قليلا نحو قوله شعر (معاذا لاله ان تكون كظبية)
* قوله فلا يقال فى سعة الكلام لاه قد يقال فى غيرها نحو قوله
يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف اى الكبير * قال خاصة اى
خص خصوصا * قوله من اجلك آخره وانت بخيلة بالوصل عنى
* قوله فى قولهم فيا الغلامان آخره ايا كما ان تبغيانى شرا وفى رواية
ان تكسبا نائشرا * قال ولك خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب
* قوله اى فى تركيب او فيما قصد ذكر المنادى مضافا ثم
المضاف قبل ذكر المضاف اليه * قوله صورة اما ان الاول مفرد
صورة فظاهر واما ان الثانى مفرد فلانه تكرار الاول بعينه
واما عدى فحاله مجهولة بحسب الظاهر * قوله اما الضم فى
الاول قيل نصب الثانى ح لبس على انه تأكيد لانه خرج عن
العلمية بالاضافة وان القصد الى المضاف يغاير القصد الى
المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون عين الاول
فاذا كان الاول توطئة كان الثانى بدلا واذا كان مرادا كان
الثانى عطف بيان * قوله ويتم الثانى تأكيد لفظى وانما جئ
بتأكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثانى
بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز
الفصل به بينهما فى السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته
بلا تغيير صار الثانى كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك
تقول ان ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا
بالظرف وانه قال (ولا للما بهم ابدا دواء) مع ان حرف الجر لا يدخل
الا على الاسم * قوله وذلك مذهب سيبويه والخليل * قوله
او مضاف الى عدى المحذوف لئلا يلزم التقديم والتأخير والفصل

* قوله لانه اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه
وتأكيد لفظي والتأكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول
وحركته حركة اعرابية او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين
للاضافة كذلك الثاني مع انه لبس بمضاف * قوله او تابع مضاف
بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي * قوله يا تيم تيم عدي
لا ابا لكم قال الجوهري في لا ابا لك هو مدح ومعناه انك ماجد
شجاع لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك وقال الازهري
هو شتم لا شتم فوقه اي لست بابن رشيد * قوله فتح الياء وهو
الاصل كما هو المشهور * قوله وسكونها وهو الاكثر * قوله اكتفاء
بالكسرة وقد يضم وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى
الياء للعلم بالمراد ومنه القرأة الشاذة رب احكم بضم الباء * قوله
وقلبها الفا روما للخفة ولامتداد الصوت ورفعه المناسب
للنداء قيل هذه لغة طي فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة
الفا فيقال في بقي وفني بقا وفنا وفي جارية وناصية جاراة
وناصاة * قوله وقد جاء آه قال الشيخ الرضي اما فتح يابني
والاصل يابنيا فليس بشاذ كما شذ في ياغلام لاجتماع يائين
* قوله ويكون المنادى يعني ان الباء في قوله بالهاء للملابسة
والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة خبرا وقوله وقفا
اما حال اوظرف ولك ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية اي
يوقف بالهاء وقفا * قوله وبالهاء وقفا قال الشيخ الرضي
اذا وقفت على ياغلاما فبالهاء لبيان الوقف واذا وقفت على
ياغلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز
حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك
على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد واذا وقفت
على ياغلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق

هاء السكت مع ابقاء الفتح * قوله بابدال الياء بالتاء لانهما
مناسبتان في انهما تزادان في آخر الاسم ولما كانت التاء بدلا
من الياء غير متمحضة للتأنيث طولت التاء لكنها يوقف عليها
بالهاء لانها عوض عن زائد بخلاف تاء بنت لان تاءها عوض
عن اصل ان قلت كيف جاز الحاق تاء التأنيث بالمذكر اجيب
بان التاء في يا ابت ويا امت للتفخيم كما في علامة فانهما مظنتان
للتفخيم وبان التاء في يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء في المذكر
غير عزيز نحو حمامة ذكر وشاة ذكر * قوله لمناسبة الياء يعني
ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون في المبدل
شائبة من المبدل منه * قوله وقد جاء الضم وعليه قرئ يا ابت
بالضم * قوله لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في آخره
تاء التأنيث نحو ثبة * قوله وبالالف عطف على محذوف اي
بغير الالف وبالالف * قوله فانه غير جائز قد جمع الفرزدق
بينهما في قوله هما نفثا في في من فمويهما * قوله اي واقع يعني
ان الجواز وقوعي * قوله في سعة الكلام هذا القيد يتبادر اليه
الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة ولك ان لا تقيد
بجعل الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى
في السعة لكون المقصود في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة
الفراغ منه الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لان الانسان
في حال ندائه اكثر انتباها لاسمه منه في غير حالة النداء * قوله اي
لضرورة شعرية اشارة الى انه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم
المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة
والاضطرار صفة المُرَخِّم فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام
مشروط باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط كما ذهب
اليه بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب المص ولك ان ترفع

ضرورة على الخبرية اى الترخيم فى غيره اثر ضرورة نحو قوله
د يارمية اذ مى تساعفنا الاصل اذ مية * قال وهو حذف
الاظهر ان يتقدم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدم لانه
المقصود * قوله اى ترخيم المنادى الرخمة بالمعجمة كالرحمة
بالمهملة صيغة ومعنى ويقال كلام رخيم اى رقيق والترخيم
التليين والحذف * قوله اى آخر المنادى فخرج حذف ياء
يا غلامى لانه لبس آخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب فيما قبله
و دخل فيه حذف الكلمة الاخيرة فى بعلبك بدليل اجراء
الاعراب عليها * قوله اى لمجرد التخفيف فخرج نحو قاض
لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد لان حذف آخره للزوم احد
الامرين اما تقدير الاعراب اذا اسكن الاخر واما اجراء
الاعراب على حرف العلة اذا حرك وذلك ثقيل وقيل فى اخراجه
ان الترخيم حذف فى التركيب والحذف فى يد حالة الافراد
* قوله لا لعلة اخرى من قال انه حذف فى الاخر بلا علة اوعلى
سبيل الاعتباط اراد هذا المعنى والاعتباط فى اللغة ذبح الشاة
بلا علة * قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا
لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق * قوله والضمير المجرور
الى الاسم كان الترخيم لايوجد فى غير الاسم * قوله او شرط
الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى لك ان ترجع الضمير الى قوله
ترخيم المنادى * قال ان لا يكون مضافا لوقال ان يكون مفردا
لكان اولى لانه اظهر فى اخراج شبه المضاف اذ سبق منه
جعل المفرد فى مقابلة المضاف وشبهه * قوله او حكما قيل
اكتفى بذكر المضاف من المشبه به اذهما يتحدان حكما * قوله
لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى هذا ظاهر اذا كان
المركب الاضافى علما فان الجزء الاول بمنزلة زاء زيد واما

اذا لم يكن علما فبيانه ان المضاف من حيث هو مضاف لايتم
بدون المضاف اليه * قوله ولا من الثانى خلافا للكوفيين نحو
قوله خذ واحذا كم يا ال عكرم اى آل عكرمة * قوله لانه ليس
آخر اجزائه هذا ظاهر اذا لم يكن المركب الاضافى علما اما
اذا كان علما فلان المركب الاضافى تراعى حال جزئيه قبل العلمية
فى استقلال كل من الجزئين باعرابه * قوله فامتنع الترخيم فيهما
بعد رعاية اللفظ والمعنى * قال ولا جملة بعض العرب يرخم
الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط * قوله ولزيادته على الثلثة
لم يلزم نقص الاسم الذى فى حكم المعرب وانما قيد به لجواز النقص
فيما لبس فى الحكم المعرب نحو ما ومن واما نحو يد فالحذف
فيه شاذ والشاذ لايعبأ به * قوله بلا علة موجبة انما قيد به
لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا * قال واما بناء التأنيث
قد كثر الترخيم فيه ولهذا عومل آخر غير المرخم منه فى بعض
المواضع معاملة المرخم اعنى فتح التاء واذا وقف على ذلك المرخم
الحق آخره هاء السكت فيقال فى يا طلح يا طلحة وذلك لانهم
يلحقون هاء السكت بآخر ما ليست حركته حركة اعرابية
ولا مشبهة بها وقليلا ما يوقف على السكون وقد يغنى
عن الهاء فى الشعر الف الاطلاق نحو قفى قبل التفرق يا ضباعا
* قال زيادتان قيل لابد وان يكونا لمعنى فخرج نحو عصبصب قال
حكم الواحدة صفة لزيادتان ومن قبيل فلان فى السعادة
* قوله فى انهما زيدتا معا وان كان كل واحدة لمعنى يغاير
معنى الاخر كزيادتى مسلمان و يسلمان علمين وهاتان الزيادتان
سبعة اصناف زيادتا التثنية كما مر و زيادتا جمع المذكر السالم
نحو مسلمون ويسلمون علمين و زيادتا جمع المؤنث السالم نحو
مسلمات و زيادتا نحو مروان وعمران وعثمان وخسران وياء

النسبة وشبهها نحو كوفى وكرسى والفا التأنيث وهمزة الالحاق
مع الالف التى قبلها * قوله او كان فى آخره حرف صحيح اى صحيح
اصلى لم يقيد الشيخ الرضى به بل قيد بكونه غير تاء التأنيث
حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التأنيث ليخرج نحو سعلاة
فعلى هذا تكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه
لتصادقهما فى اسماء وافتراقهما فى بصرى ومختار * قوله
وهو اعم انما عمم لان ترخيم مثل مدعو ومرمى بحذف الحرف الاخير
والمدة السابقة * قوله فى حكم الصحيح فى الاصالة او فى صحة
اجراء الاعراب عليه يوافقه ما قيل من ان مثل دلو وظبى ملحق
بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه * قوله او واو او ياء
ساكنة احترازعن نحو كنهور على وزن سفرجل عظيم
السحاب ومشريف على وزن مدحرج اى مقطوع شريافه
وهو ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع * قوله
حركة ماقبلها من جنسها فخرج نحو سِنَّوْرٍ وعَلْيَقٍ نبت يتعلق
بالشجر * قوله فانه لا يحذف منه آه خلافا للاخفش فانه يحذف
المدة ايضا * قوله لان نحو ثبون لم يحذف زيادتا بنون جمع
ابن لانهما غيرتا بناء الواحد فكانه لبس جمع المذكر السالم كثمود
* قوله اما فى الاول آه لما كانت علة الحذف فى القسم الاول
مغايرة لعلة الحذف فى الثانى كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل
لحذف حرفان فيما قبل آخره مدة * قوله وبلت عن النقد قال
قدس سره فى الحاشية النقد صغار الغنم انتهى قال فى الصراح
نقد بفتحتين نوعى از كوسفند كوتاه دست و پاى زشت روى نقده
يكى يقال له كنك * قوله وفى خمسة عشر قالوا اذا رخمت اثنا عشر
واثنتا عشرة واثنى عشر واثنتى عشرة حذفت عشر مع الالف
والياء لان عشر بمنزلة النون فى اثنان قال المص وفيه نظر

من جهة

من جهة الثانى اسم برأسه * قوله يا خمسة وفى الوقف تقلب
التاء هاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمين ورخمت ووقفت
قلت يا مسلمه بالهاء * قال فحرف واحد اى فالمحذوف حرف
واحد اتى هنا بالجملة الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحذف
كثيرا مستمرا ان قلت استمراره تجددى وهو مستفاد من المضارع
لا من الاسمية (قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا نظر
الى نفس الطبيعة فثبوتى والشارح قدس سره نظر الى
الافراد كما هو المتبادر والى مناسبة المضارع للماضى الواقع
جزاء فى الشق السابق فقدر المضارع والفاء الجزائية تدخل
على المضارع المثبت * قوله وهو فى حكم الثابت ان قيل
انما يجعلون المحذوف فى حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة
موجبة وليس الحذف هنا لعلة موجبة فينبغى ان يجعل المحذوف
فيه كالمحذوف فى يد ودم اجيب ان المحذوف هنا لعلة قياسية
مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة * قوله فيبقى الحرف
الخ الا فى مواضع منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حذف لين
منه فيقال فى اعلون وقاضون اعلى وقاضى ومنها اسم يبقى
بعد المحذوف منه حرف اصلى السكون كان مدغما فى ذلك
المحذوف وقبله الف نحو اسحار بكسر الهمزة او فتحها وهو
نبت فسيبويه يفتح لآخر وغيره يجيز الكسرة ايضا وان لم يكن
اصلى السكون يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنا نحو يا راد
وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه نحو يا محمر
والفراء يرد الى اصل حركته وهو الكسر * قال فيقال الفاء
فصيحة اى اذا كان كذلك فيقال او عاطفة عطف الفعلية
على الاسمية المأولة بالفعلية كانه قيل يجعل المنادى ثابتا بجميع
اجزائه والمحذوف ثابتا فيقال * قال يا حار ويا ثمو ويا كرو

مثل بثلثة امثلة لان التغيير فى الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما * قوله وفى يا كروان قال قدس سره فى الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال فى الصراخ هو طائر يقال له الحبارى وازاشواظ كويند كوى نيزوى كراوين جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس * قوله فلا جرم قلبت ياء لانه لم يأت فى كلام العرب اسم متمكن آخره واو وقبلها ضمة الا انقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغاذى والادلى والمنادى فى حكم المتمكن لعروض بنائه * قال وقد استعملوا صيغة النداء فى المندوب لان فى صيغة لنداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب لما فيه من معنى الاختصاص وكثيرا مايحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما فى امر عام ويكون اعرابه على حسب ماكان عليه ومن ههنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا واما المتفجع عليه بوا فامره غير ظاهر لانه ليس منادى عنده ولا منقولا منه ولا منصوبا بفعل التفجع لانه يتعدى بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب باعنى او اخص ويلزم ح ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا * قوله يعنى يا لما كانت يا اشهر صيغ النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفى هذا التعبير اشعار بان يا اصل فى هذا الباب * قال المتفجع عليه التفجع ادرد مند شدن صلته اللام فالظاهر المتفجع له ولعل على بمعنى لام الاجل كما يقال فى المحمود عليه او لتضمين معنى البكاء وفيه انه لايشمل المتفجع عليه وجودا * قوله بيا او وا الباء للالصاق صفة للمتفجع وليست للسببية او الاستعانة * قوله ممتازا به اشاربه الى ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى

الامتياز ودخول الباء فى المقصور اعرب من دخوله فى المقصور عليه * قوله وجاز لك وجاز ان لاتلحقه سواء كان مع ياء او وا قال الاندلسى يجب مع يا لئلا يلتبس بالنداء قال الشيخ الرضى الاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا اوجب الالحاق معها * قوله اى آخر المندوب وقد يلحق فى آخر غير المندوب * قال فان خفت اللبس قال الشيخ الرضى المتحرك بالحركات الاعرابية لاتلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجلان فى المسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس والمص يتبعها مدة من جنسها ولايغير حركة البناء للزومها قال سيبويه تقول فى ندبه ياغلام باسقاط ياء الاضافة ياغلاما قال الشيخ الرضى الاولى ان يقال ياغلامى لحصول اللبس بندبه ياغلام بالضم * قوله واغلامكيه لما لم يكن المندوب مخاطبا فى الحقيقة بل متفجعا عليه جاز ندبة المضاف الى المخاطب ولايجوز فى النداء المحض ياغلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه وللاشارة الى هذا لم يمثل بقولك واغلامهوه * قال واغلامكموه قال الشيخ الرضى آخر المندوب ان كان ساكنا فذلك الساكن اما تنوين او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فحذف للساكنين وتزاد الالف واما المدة فان كانت الفا حذفتها لالف الندبة نحو واغلامكماه خلافا للمص فانه يقول استغنى بها عن الف الندبة وان كانت واوا او ياء فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو ياقاضيا واذا ندبت ياغلامى بسكون الياء فسيبويه يقول ياغلامياه لان اصلها عنده الفتح والمص يقول ياغلاميه وان لم يكن للواو والياء اصل فى الحركة فان كانتا مدتين فانت تكتفى بمافيهما من المد نحو واغلامهوه و وا اخاغلامهى

وواضربوا ووا اضربوا ووا اضربى اذا سمى بهما وان
لم تكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت واما ميم
الجمع فلا يأتى بعدها الف الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو
واغلامكموه ووا اخا غلامهمى والواو والياء بعدها اما للاثنان
حذفتا فى الجمع للاستثقال ردتا لمد الندبة واما الفا المد قلبتا
واوا وياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحقه
الف نحو يا منا فى المسمى بمن * قوله لبيانها ولاسيما الالف لخفائها
فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة وهذه
الهاء تحذف وصلا وربما ثبتت فى الشعر اما مكسورة او مضمومة
اجراء للوصل مجرى الوقف * قال الا المعروف وجب ان يكون
المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها ووجب ايضا
ان يكون المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم علما كان او غير علم
نحو وامن قلع باب خيبراه واما ما حكاه الكوفيون من قوله
وارجلا سبجاه فشاذ لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه ولهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة
والموصوف فى السعة دون المضاف والمضاف اليه وقرأة ابن
عامر (قتل اولادهم شركائهم) واردة على الشذوذ وكذا ليس
كاتصال الموصول بالصلة * قوله لان نداءه لم يكثر فيه ان هذا
التعليل يقتضى اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك قد يقال
لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه
اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا
الا فى المعرفة ولان المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هى اذن
حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها حتى
لا يظن بقاؤه على اصل التنكير * قوله لانه كاسم الجنس ولانه
موضوع فى الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم

مشارا

مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج فى النداء
عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله
مخاطبا وهى حرف النداء * قوله سواء كان مع بدل يعنى ان جواز
الحذف اعم من ان يكون مع بدل اولا فلا يرد ما قاله الشيخ الرضى
من ان المص لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهى
منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميمين منه فى آخره * قال نحو
يوسف عبرى وقيل عربى واعترض عليه بانه لو كان عربيا
لصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون
معدولا عن يوسف بكسر السين * قوله ولفظة اى اذا وصفت
بذى اللام فانها وان كانت اسم جنس متعرفا بالنداء الا ان
المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء
جاز حذفه * قوله والمضاف الى اى معرفة عطف على قوله
لفظة اى * قوله اى صر صبحا او ادخل فى الصباح * قوله
قالته امرأة امرئ القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق
وهو مثل فى شدة طلب الشئ وقيل مثل يستعمله المغموم
* قوله قاله شخص صار مثلا للحض على تخليص النفس
من الورطة الشديدة * قوله وفى اطرق كرا الاطراق
خاموش بودن وچشم در پيش افكندن وسر فرو كردن
* قوله هى رقية اذا سمعها تلبد بالارض فيلقى عليه ثوب
فيصاد صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه
* قوله والمعنى ان النعام اه قيل معناه ان ذكر الحبارى يكون
طويل العنق فيراد اخفض عنقك للصيد فان اطول منك اعناقا
وهى النعام قد اصطيدت * قوله بخلاف قرأة (الا يسجدوا)
بتشديد اللام فى قوله تعالى (وزين لهم الشيطان اعمالهم
فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا) والمعنى

فهم لا يهتدون لان يسجدوا و يجوز ان يقال انه بدل من السبيل
اى فصدهم عن السجود ولا زائدة على التقديرين و يجوز
ان يقال انه بدل من اعمالهم اى وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا
او تعليل اى زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او فصدهم
عن السبيل لئلا يسجدوا * قوله اى مفعول اى به او مطلقا
وعلى الاول يجب تخصيص الاسم فى قوله كل اسم بالمفعول به
والا لم يكن التعريف مانعا لصدقه على يوم الجمعة فى يوم الجمعة
صمت فيه و على الثانى لا تخصيص ولا بأس فى التعميم مع
عد المحدود وثالثا من المواضع الاربعة لانه بحسب بعض افراده
منها * قوله اى اضمر عامله بناء على شرط يعنى ان على بنائية
وثالثا ان تقول يعنى ان على صلة للوقوع اى اضمر اضمارا واقعا
على شرط مثل وقوع البناء على المبنى عليه * قوله وانما وجب
حذفه لا يرد النقض بقوله تعالى (انى رأيت احد عشر كوكبا
والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين) لانه ليس من هذا الباب
لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير بل اتى بها لتبيين الجملة
الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له
كقولك علمت زيدا علمته كاتبا * قال كل اسم اقحم لفظ كل لبيان
المانعية * قال بعده فعل مبتداء او فاعل الظرف * قوله وزيدا
انت ضاربه لابد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود
نحو زيد هندا ضاربها او زيدا ضاربه العمران او بعده كالمثال
المذكور ومثل زيدا ضاربه عمرو وعلى ان يكون عمرو مبتداء
وضاربه خبرا له * قال مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم
من لفظة او ولكل من الامرين على سبيل التنازع قال عنه متعلق
بالاشتغال لتضمين معنى الفراغ او لان الاشتغال بمعنى الاعراض
* قوله او متعلق ضميره فى هذا التوجيه تصريح بالتزام الضمير

وتعلقه

وتعلقه بالضمير بان يكون الضمير من تتمته بوجه ما ويتصور ذلك
بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان
ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل و شبهه نحو زيدا ضربت
غلامه او بالتبعية نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه ومنها ان يكون
المتعلق موصولا او موصوفا لعامل الضمير او معطوفا عليه
موصول عامل الضمير او موصوفه نحو زيدا لقيت عمرا والذى
يضربه او رجلا يضربه * قال لو سلط التسليط بركماشتن
برچيرى * قال او مناسبة ليس فى اكثر النسخ بل ليس فى شئ
من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان
يعنى بتسليطه تسليطه بعينه او بلازمه فلا حاجة فى دخولها
الى الالحاق قوله بالترادف فيه مساهلة لان الترادف انما يكون
فى المفردات * قوله وبقيد الفراغ عن العمل الى قوله خرج
وخرج ايضا اسم بعده فعل او شبه فعل لا يصح عمله فيما قبله
وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا او صفة مشبهة او مصدرا
بما له صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان من حروف
النفى دون لم ولن ولا او بان يكون صلة او صفة او مضافا اليه او
واقعا بعد الا او مؤكدا بنون التأكيد او مسندا الى ضمير متصل
راجع اليه نحو زيدا ظنه منطلقا او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية
وهى واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او غير واقعة فى موقعها
فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى (واما بنعمة ربك فحدث
فان التقدير اما يكن شئ فحدث بنعمة ربك فجعل ما فى حيز الجزاء
شرطا وجعل جزء الجزاء جزءا و حقها ان تدخل على تمام الجزاء
بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضى وهنا
بحث وهو ان زيدا فى زيدا ضربت غلامه يخرج عنه اذ ليس
مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى

مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال فساد المعنى غير
مانع عن العمل صورة لانا نقول يدخل فيه مثل (كل شيء فعلوه
فى الزبر) للهم الا ان يعتبر صحة المعنى فى التسليط فح يكون
قيد التسليط ضروريا ولم يكن مال هذا القيد وسابقه واحدا
كما قاله الشيخ الرضى قوله بالترادف فيه مساهلة لان الترادف
هذا القول تكرار
انما يكون فى المفردات * قوله باللزوم واو بواسطة كما اذا توالت
اسماء منصوبات بمقدرات نحو زيدا اخاه غلامه ضربته اى
لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه * قوله ولا يتصور ح
الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم جوز الشيخ الرضى فى هذا
القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فتقول فى زيدا ضربت
غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون
الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا
للمتعلق المقدر وكذا جوز تقدير المجاوزة مع المتعلق فى زيدا
مررت بغلامه وجوز ايضا فيما عدا الصورة الاولى تقدير فعل
الملابسة * قال ينصب بفعل يفسره ما بعده لا بالمفسر كما ذهب
اليه بعضهم لا يخفى ان ما عدا الصورة الاولى يجوز ان يعد
ما بعد الاسم المحدود ناصبا بتكلف بان يقال انها سادة مسد
افعال صالحة لان ينصبها وفى قوتها اعنى جاوزت واهنت
ولابست اما الصورة الاولى ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق
فعل طالب لمفعول واحد بمفعولين بالاصالة فتعلقه باحدهما
بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا من الاخر فان
كان الثانى بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه
بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا
من الثانى لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بينهما
بالجملة * قوله فى مظان الاضمار قال قدس سره فى الحاشية

اى مواقع يظن فى بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة
التفسير وان لم يكن منه فى الواقع * قال ويختار الرفع ابتدأ به
لسلامته عن تكلف تقدير عامل * قال بالابتداء لئلا يتوهم
ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل وليشير الى وجه
اختيار الرفع * قوله اى قرينة ترجح خلاف الرفع اراد بترجيحه
تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او اختياره على
الرفع او مساواته له وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة
للنصب موجودة فى مثل زيد ضربته ولان انتفاء القرينة مطلقة
يستدعى وجوب الرفع لا اختياره نعم لو جعلت ضمير قوله عند
عدم قرينة خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا
القيد وفيه بعد * قوله بسلامته عن الحذف يعنى الذى يخالف
الاصل (ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل
وهو كون الخبر جملة (قلنا هب انه كذلك لكن وقوع الجملة
خبرا اهون من حذفها لما فيه من حذف المسند والمسند اليه
(وفيه انه يلزم ح خروج مثل زيد ضربته عن هذه الضابطة
واندراجه فى الضابطة التى تليها * قال كما قال الشيخ الرضى
قرينة الرفع التى تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيئان
فقط على ما ذكروه اما واذا للمفاجأة * قال مع غير الطلب
لم يقل مع الخبر مع انه اخصر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار
النصب والاولى ان يقول ايضا ومع عطف الجملة التى بعدها
على فعلية او مع كونها جوابا لجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد
فقد اكرمته فى جواب ايهم اكرمت لان القرينة التى تقوى جانب
النصب هى التناسب والتطابق المذكوران * قوله كالامر والنهى
والدعاء وخص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام
مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم * قوله فان

الرفع يقتضى اوان الجملة الطلبية فلما تكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل الاترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض ولايعارضه السلامة عن الحذف لكثرة وقوعه فى كلامهم * قوله فالمراد بلزوم الاسمية والمراد لزوم الاسمية فى غير هذا الموضع اورود النصب ههنا * قوله بسبب عطف جملة ولو بلكن و بل * قال على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل فى حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو و يضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء والظاهر ان الجملة الثانية فى المثال المفروض اعتراضية لاعاطفية والا لزم عطف الخبرية على الانشائية * قوله ولايقدر معمولها فى عدم تقدير معمول لما بحث * قوله لانه يختار الرفع فى اسم الاستفهام اذا كان هو الاسم المحدود اما اذا كان الاسم المحدود بعده نحو متى زيدا ضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضى فلو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو قال اومع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره * قوله فلا يكفى فيه تقدير الفعل مع جواز التلفظ به والسر فى ذلك على ما ذكروه ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما فى هل زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه ولهذا قبح هل زيد خرج * قال واذا الشرطية كما ذهب اليه سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذ فى وقوع الجملتين بعدها وخلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية فى لزوم دخولها على الفعلية * قوله الدالة على المجازاة لكنها قاصرة

عن افادتها اذ ليس مدخولها على خطر الوجود بل قطعى الحصول * قال وحيث دون حيثما فان حكمها حكم متى * قال اذ هى مواقع الفعل فيه انه لايثبت المدعى لجواز تقدير فعل رافع فيقال فى اذا زيد يقتله اذا قتل زيد يقتله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك * قال وعند خوف لبس عطف على قوله فى الامر انما اتى بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند تساوى الاحتمالات ورفعه واجب والثانى عند رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه (وذلك لان اللفظ اذا دار بين كونه خبرا وصفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة * قوله وهو خلاف المقصود قال الشيخ الرضى ما حاصله يرجع الى ان لافرق بين كونه خبرا وكونه صفة لان المراد بالشئ المخلوق لامطلق الشئ لانه متناول للممكنات المعدومة فاذا اريد بالشئ المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر (وفيه نظر لانا لانسلم تناول الشئ المعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لابد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولاشبهة فى ان المخلوق اعم من المخلوق لنا بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود قال ويستوى الامران فى الاختيار * قوله قلنا هى معارضة بقرب المعطوف عليه اى السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب لايقال عدم حذف العائد مرجح للرفع لانا نقول لبس

ذلك المثال من باب حذف العائد بل من باب الاقتصار على بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر لابد له من عائد اذا كان جملة ففرضه من هذا المثال وقد تبع سيبويه فى ذلك ابس الا تبين جملة اسمية لصدر فعلية العجز معطوف عليها او على خبرها * قوله قلنا هذا باعتبار المنتهى اذا جعل الجملة خبرا واما اذا جعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذى هو فى حكم الملفوظ كما قيل فى زيد عرف كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذى هو الضمير * قال بعد حذف الشرط وما فى حكمه من الاسماء الراسخة فى الشرطية * قال والا بالتشديد جوز الخليل فيها التخفيف * قوله لوجوب دخولهما على الفعل قال الشيخ الرضى لاشك ان التخصيص والعرض والاستفهام والنفى والشرط والتمنى معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التخصيص وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت فى القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفى وبعضها اختلفت فى اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع فى ان امرء هلك يجوز عند الاخفش ان يكون مبتدأ * قوله فانه وان صدق عليه الخ قال الشيخ الرضى ما حاصله ان ابس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير هنا مرفوع المحل ويجوز نصبه باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول عليه به حتى يكون المعنى ذهب الذهاب ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل يعنى ويجب ان يكون المصدر النائب مناب الفاعل مخصوصا * قوله فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب به

الاظهر ان يقال يلابس زيدا الذهاب به وفى هذا المثال ملابسة الصفة للموصوف وفى الثانى ملابسة مبدء الصفة لموصوفها * قوله مع اتحاد ما اسند اليه قال الشيخ الرضى الاسم الذى قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وزيدا فى ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من ضربت المفسر وان التقدير فى ان زيد لم يقم لا هو ان قام زيد لم يقم الا هو لانتقاض النفى بالا وكذا فى ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيدا الى يلابس واذهب لبست كنسبة به الى ذهب لانه مسند اليه وزيدا مفعول * قوله واجب بالابتداء كذا ذكره لمص وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها فى شرح المفصل * قال وكذا خبر او مبتدأ وفيه * قوله لقوله تعالى (وكل صغير وكبير مستطر) السطر نبشتن * قوله بحيث لا يغادر اى لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة * قوله والظاهر الخ لا يمنع الفاء بحسب الظاهر دخوله فى هذا الباب لان ما بعدها قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى (وربك فكبر * قوله عن بعضهم هو عيسى بن عمر * قال ونحو الزانية والزانى الواو اما للعطف على كل شئ فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزانى * وقوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله وجملتان بتقدير المبتدأ اى هذه الاية جملتان تعليل آخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شئ فعلوه وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية بتقدير العائد وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب * قوله مرتبطة

بمعنى الشرط فتكون الباء صلة و يجوز ان تكون للسببية * قال عند المبرد قيل ظرف لعامل الظرف المقدر والاظهر انه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام * قوله ومثل هذا الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها الغرض كما فى قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها * قوله اذ الزانية توجيه المبرد اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار ولذا قدمه المص لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا * قوله مبتدأ محذوف المضاف او خبر كذلك والتقدير هذا حكم الزانية والزانى كما يقال فى الفصل والباب * قوله ان ثبت زناهما شرعا وذلك بار بعة شهداء او بالاقرار * قوله وقيل زائدة وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال السبب بعيد * قوله او للتفسير لان اجلدوا ايجاب و لايجاب متضمن للوجوب الذى هو الحكم * قوله وجزء الجملة الخ يجوز ان يقال ان ما بعد فاء التفسير او السببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها لا تعمل فيما قبلها * قوله واختيار النصب يعنى ان الشرطية اشارة الى قياس استثنائى استثنى فيه نقيض التالى ليثبت نقيضا لمقدم وهو ما ذهب اليه المبرد وانما حمله على ذلك اذ لو لم يحمله لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعبأ به * قوله لضيق الوقت فى كلا قسمى التحذير ضيق وقت وهو اضيق فى القسم الثانى منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه * قوله وفى اصطلاح النحاة معمول نقل اليه لتعلق التحذير به لكونه محذرا او محذرا منه * قوله اى اسم عمل فيه النصب اشار به الى ان اطلاق المعمول على

اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل * قال بتقدير اتق الانسب بالصناعة ان يقال باتق بدون التقدير * قوله تحذيرا مما بعده هذا القسم الذى هو المحذر اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجئ الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجئ فى الاغلب الا مخاطبا وقد يجئ متكلما نحو اياى والشر وسيبويه يقدر بنحو لا حذر وغيره يقدر بنحو حذر خطابا والاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضى * قال او ذكر المحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا ومضمرا سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا * قوله على صيغة المجهول قال الشيخ الرضى فى قوله او ذكر المحذر منه نظر لان ذكر مصدر ففى عطفه على قوله معمول بعده من حيث المعنى الا ان يقدر فى الاول مضاف اى هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفى بعض النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس بوجه لان او ههنا انفصالية اى ليست اضرابية فينبغى ان يليها مثل المذكور قبل والمذكور قبل مفرد وما يليها جملة وانما جازت المخالفة اذا كانت اضرابية واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو المشهور المنساق الى الفهم ولم يجعله معطوفا على قوله معمول حتى لا يلزم ما ذكره من المحذور بل جعله معطوفا على فعل مقدر ينساق اليه الفهم اعنى حذر او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا بتقدير الحين او يجعله مفعولا له للتقدير والمعنى على ان تقدير اتق دون غيره من الافعال للتحذير لان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم الفرصة ولا دخل للتقدير فى التحذير لانه لو ذكر لحصل التحذير او يجعل معطوفا على قوله معمول وتجعل الاضافة من باب جرد قطيفة لايقال العطف باو فى الحدود انما يصح اذا كان

صدر الحذر منا ولا للمعطوفين ليكون اشارة الى تقسيم المحدود
ولبس الصدر ههنا منا ولا لهما لانا نقول لما كان التقابل بين
المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه فى الحقيقة
فبقى معمول منا ولا للقسمين * قوله قلنا نعم او قلنا بتقدير العائد
والتقدير او ذكر المحذر منه من نوعيه او باستتار ضمير فى ذكر
وجعل المحذر منه بدلا منه * قال مثل اياك والاسد قال الشيخ
الرضى قال المص الاصل اتقك ثم لما لم يجمعوا بين ضميرى الفاعل
والمفعول لواحد جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق
نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه
فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر فصار
منفصلا ثم قال وارى ان هذا الذى ارتكبه تطويل مستغنى
عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك بعد بتأخير العامل وجاز
اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لواحد اذ كان احدهما منفصلا
* قوله ولا يخفى الى قوله غير صحيح يمكن ان يضمن فى اتق معنى
التبعيد ويكون التقدير اتق مبعدا نفسك * قوله ولا يخفى ان فى
تقدير اتق مع تضمينه معنى التبعيد تأكيدا لبس فى تقدير بعد
* قوله لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد لان معنى الاتقاء
يرهبر يدن لا پرهيز انيدن * قوله فالصواب ان يقال يمكن ان يقال
اراد تقدير اتق ونحو * قوله فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك
فيه تأمل لان نفسك محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بان
المعنى بعد نفسك مما يؤذيك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص
من نفسه والتحذير منها لبس الا لايقاعها الشخص فى ضرر
فالمحذر منه فى الحقيقة هو الضرر وهى محذرة بالمآل فاذا نظر
الى المآل صح هذا المعنى * قوله لان حذف حرف الجر الخ لان
ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها

فى

فى تأويل اسم فلما طال لفظا ما هو فى الحقيقة اسم واحد اجازوا
فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر * قوله ولا تقول اياك
الاسد اما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه فلضرورة الشعر
اولان اياك اياك من باب الاسد الاسد والمراء منصوب بمثل اترك
او احذر اولان المراء فى تأويل ان تمارى * قوله فلم يثبت الا نادرا
قال ابو على فى قوله تعالى (ولا على الذين اذا ما توك لتحملهم
قلت) اى وقلت * قال المفعول فيه اى ومنه المفعول فيه او هذا
باب المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاخير
وصدر استينافية على الاولين * قال ما فعل فيه اى فى مسماه
او فى نفسه مسامحة واسم ما فعل فيه * قوله اى حدث وهو
الفعل اللغوى * قال مذكور اى مؤدى * قوله تضمنا الى قوله
او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة
وبالتضمن ما يقابلها فيندرج فى المذكور المستعمل فى المعنى
الالتزامى وماله لمح الى معنى * قوله اذا كان اعامل مصدر
او بمعناه * قوله فلو اعتبر فى التعريف قيد الحيثية الخ فيه تأمل
اذ لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة فى
لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقى
لا تجدى الحيثية لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضى
اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة فى نعم يصير قريبا من اعتبارها * قوله
ولا يخفى الخ قد يقصد بقيد ضمنى الاحتراز عن شئ ولم يقصد
به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح * قال من زمان او مكان
قد يجعل المصدر حينا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا
عن الحين لاشتراكهما فى مدلولية الفعل وعلامة المظروفية
والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست فى الشمس اى
فى مكانها اذا اريد بالشمس النور او فى مكان اثرها ان اريد بها الجرم

* قوله اشارة الى قسمى المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان
لبس قيد احتراز يا بناء على ان فى محمولة على الظرفية الحقيقيـة
فليس كل مجرور بفى مفعولا فيه * قوله مبهما كان او محـدودا
اتفق القوم على ان المبهم من الزمان مالم يعتبر له حد ونهاية
كالحين والمحدود ما اعتبر فيـه ذلك كاليوم والليلة والشهر
والسنة * قوله وظروف المكان ان كان المكان جعـل الضمير
راجعـا الى المكان والا لوجب ان يقول ان كانت ولما كانت
اضافة الظروف الى المكان بيانية لم تحتج الجملة الواقعة خبرا
الى عائد لان عائد المبين عائد المبين * قال وفسر المبهم بالجهات
هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم فنهم من قال ان
المبهم من المكان هو النكرة والمعـين منه هو المعرفة (وفيه ان
نحو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق
بالنكرة لابهامه او بانه نكرة حقيقـة لماقاله الفاضل الهنـدى
فى الارشاد من ان الجهات الست لاتتعرف بالاضافة كما لايتعرف
مثل بها ومنهم من فسرهما بمثل ما فسر المبهم والمعين من
الزمان وتدخل فى المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط
وبين وتلقاء وليس كل مبهم عنـدهم جائز النصب لان جانب
وما بمعنـاه من جهة ووجه بمعناه وكيف وذرى لايقـال فيها
مثلا زيد جانب عمرو بل يقال فى جانبه اوالى جانبه وكذا خارج
وداخل وليس ايضا كل معين مجرورا عنـد هم فان المقادير
الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة * قال وحمل عليه عنـد
ينبغى ان يذكر امر المقـادير الممسوحة ايضا فانهـا منصوبة
اتفـاقا قال الشيخ الرضى ينبغى ان تحمل على الجهات الست
لمشابهتها لها فى الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لايختص
موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف

قداما

قداما واليمين شمالا * قال ولفظ مكان بشرط ان يكون فى عامله
معنى الاستقرار فلا يقـال كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ
الرضى اسم المكان الذى فى اوله ميم زائدة ان كان مشتقا من حدث
بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالدال على ذلك الحدث وبما
ينتصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن
كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص * قال وما بعد
دخلت وكذا سكنت ونزلت * قوله ولاشك ان معنى الدخول
لايتم فيكون فى صلة له كما ان عن صلة لضده الذى هو الخروج
استدل الشيخ الرضى على ان الدخول لازم بلزوم كلمة فى فى غير
المكان ودخولهـا فى المكان وبكون الدخول فعولا والفعول
من المصادر اللازمة غالبا وبكونه ضد الخروج وهو لازم لايخفى
ان ما ذكره يدل على نفى التعدى بلا واسطة * قوله والتفصيل
فيه الخ ما يختـار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختـار
نصبه نحو ايومَ الجمعة سرتَ واذا يومَ الجمعة سرت فيه ومثـال
ليس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه فى الصيف وما يستوى
فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه اى معه وما يجب
نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه * قال ما فعل لاجله فعل اى
ما هو حامل على الفعل وهو مقدم اما بحسب التصور او بحسب
التحقيق * قوله لا ان يراد بذكره معه الخ لايقال يخرج المفعول له
المجرور نحو جئتك للسمن لان العامل فى المجرور هو الجار لا الفعل
لان التحقيق ان العامل فى المجرور هو الفعـل وانه المنصوب محلا
والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف * قوله فان التأديب انمـا
يحصـل بالضرب ان قلت كيف يحصـل التأديب بالضرب
ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات قلنا اراد ترتب ما يتضمنه
التأديب اعنى التأدب قال الشيخ الرضى العـلة الحاملة التأديب

كقوله فى السابق ان زيدا ضربته ضربك

وانما نصب التأديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث
فى الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم ينتصب
عند النحاة * قال وقعدت عن الحرب جبنا قيل لو قال وحاربته
شجاعة لكان احسن اى احسن لمقام المنازعة للزجاج واظهار
الجلادة ويحتمل ان يقال فيه تعريض عليه وتنبيه على عدم
تعمقه والاكتفاء بظاهر الامر * قوله والقائل الخ اوالقول
بكون المفعول له مفعولا مستقلا كما هو المفهوم من الكلام يخالف
خلافا لقول الزجاج * قال خلافا للزجاج وخلافا للجرمى فانه
عنده حال فيلزمه التنكير * قال فانه عنده مصدر لما راى من
كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما فى ضربت
تأديبا فان معناه ادبت بالضرب تأديبا * قوله وجبنت فى القعود
عن الحرب جبنا (فيه ان القعود مغاير بالذات للجبن فانه مقدم
على القعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا
مغايرا للفظ فعله اللهم الا ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس
وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة الاثر المترتب على
الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان فى ذلك مخالفة من
وجه آخر * قوله وضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن
الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق
المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما فى ضربته سوطا اى
ضرب سوط فاقول بانه على هذا التقدير مصدر من غير
لفظ فعله لا يخلو عن شئ * قوله ورد قول الزجاج ورده
المص ايضا بان معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا
وقولك للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذى بمعناه
* قوله ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل قيل انما وضع المظهر
موضع المضمر اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وقد يفرق بينهما

بان

بان التقدير ترك فى اللفظ مع الابقاء فى النية والحذف هو الترك
فى اللفظ والنية * قوله اى اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ
الرضى بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذى يقوى فى ظنى وان كان
الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين على
رضى الله تعالى عنه فى نهج البلاغة فاعطاه الله تعالى النظرة
استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق ابليس والمعطى
للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون حالا لاستلزام عطف
حال الفاعل وهى استتمام على حال المفعول وهو الاستحقاق
* قال ومقارنا اجاز ابو على عدم المقارنة فى الزمان لقوله تعالى
فى القرأة الشاذة (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) بالنصب
اى لصدقهم فى الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا على ان اتحاد
الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم
لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير كما ان الغالب فى المجرور
التعريف * قوله او يكون زمان وجود احدهما بان يكون
آخره اول الحدث او بالعكس او غير ذلك * قوله لانه بهذه
الشرائط * قال المص انما شرط ذلك لان علة الافعال كثيرا ما يجئ
جامعة للشرائط فحصولها دليل على اللام المقدرة * قوله
وفى بعض الحواشى ان هذا الرأى شريف جدا لجعل ما هو
محط الفائدة قائما مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع
الى مصدر الفعل عن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غير
تخصيص * قوله وقد حيل بين العير والنزوان قال قدس سره
فى الحاشية العير الحمار الوحشى والاهلى والنزوان الوثوب ومنه
قدس سره فى تفسير الوثوب برجستن * قوله سواء كان ذلك
المعمول شرط بعضهم كون المعمول فاعلا نظرا الى ان عمرا
فى قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه

وينتقض ماقاله بنحو حسبك وزيدا فان الكاف فى المعنى مفعول اذا المعنى يكفيك * قوله نحو استوى الماء والخشبة اى تساوى الماء والخشبة فى العلو اى وصل الماء الى الخشبة فلبست الخشبة ارفع من الماء والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته * قوله والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل الخ فلا يجوز ضَحِكَ زيدٌ وطلوعَ الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز غيره استدلالا بقولهم مازلتُ أسيرُ والنيلَ فان الماء لايسير بل يجرى ويمكن ان يقال المراد بالسير المعنى المجازى الشامل للسير والجريان * قوله او مكان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان * قوله نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعتها قال قدس سره فى الحاشية فصيل بچه شتر از شير باز كرده رضع الصبى شير خورد كودك * قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو وفى كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت فى كل رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب نصب الظروف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت فى الاصل حرفا اعطى النصب ماتقدمها * قوله واصلها واو العطف لهذا لايجوز تقديم المفعول معه على ماعمل فى مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا لابى الفتح قال الشيخ الرضى لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله اذا تأخر عن المعطوف عليه * قوله فناسب معنى المعية لان فى المعية زيادة اجتماع * قوله اى وجد جعل كان تامة فقوله لفظا تمييز او حال ويحتمل ان تكون ناقصة والاول اولى تأمل تعرف * قوله لوجوب العطف انما وجب العطف فيه لان الاصل فى هذه الواو العطف وانما يعمل عنه نصا على المراد

من المصاحبة وفى المثال المفروض لايمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب فى العطف الذى هو الاصل اظهر (ان قلت فاذا عمرا فى المثال المذكور ليس مفعولا معه وكلامنا فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب ليخرج (قلنا كان الكلام هنا لايختص به والا لم يقل بعد ذلك تعيين العطف * قوله فان العطف فيه ممتنع ذهب الجمهور الى ان العطف فى الصورة المذكورة قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار * قوله حيث لايحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة قال الشيخ الرضى الحاجة ثابتة وهى التنصيص على المصاحبة ولهذا جوز القوم النصب مع اختيار العطف * قوله والا الاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والافلا * قوله لان العطف على الضمير المجرور قال الشيخ الرضى الكوفيون يجوزونه فى السعة والبصريون للضرورة واما فى السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لايعمل مقدرا لضعفه قال الاندلسى يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى مما قاله المص لوروده فى القرأن كقوله تعالى (ويتساءلون به والارحام) بالجر فى قرأة حمزة * قوله وانما حكمنا بمعنوية الفعل المشعر بالمعنى الفعلى فى المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل وفى الاخير ايضا شيئان كلمة الاستفهام والشان الذى بمعنى المصدر يعنى الفعل والصيغة فالاشعار على المعنى الفعلى فى هذه الامثلة قوى لتعاضد امرين بخلاف نحو هذا لك واياك ونحو ماانت وزيدا فان الاشعار فيهما ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام فى المثال الاول وفوات معاضدة الاستفهام بامر آخر فى المثال الثانى والمص لم يفرق بين هذه الامثلة فى الحكم والشيخ الرضى فرق فى الحكم بين

الاولين والاخيرين وبين الاخيرين * قال لان المعنى اما تصنع وما يماثله متعلق بمفهوم الكلام السابق كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لان قوله مثل مالزيد وعمرو خبر محذوف تقديره ذلك مثل مالزيد وعمرو واى العامل المعنوى مع جواز العطف مثل مالزيد وعمرو وقس عليه حال المثالين الاخيرين وكل قضية متضمنة لحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام مجملها حكمنا بمعنوية العامل فى تلك الامثلة * قال الحال من حال الشئ يحول اذا انقلب وانما سمى هذا القسم بها لانه لايخلو من انقلاب غالبا * قوله ما يبين هيئة الفاعل الهيئة فى الاصل الحالة الظاهرة للمتهيئ للشئ كذا فى المغرب والمراد هنا الحالة وهى اعم من ان يكون بحسب تحققها وهى الحال المحققة او بحسب تقديرها وهى الحال المقدرة نحو قوله تعالى (فادخلوها خالدين) اى مقدرين الخلود نحو خط هذا الثوب قميصا ونحو قوله تعالى (وبشرناه باسحق نبيا) اى مقدرة نبوته وايضا هى اعم من ان يكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض بجاء زيد وابوه قائم لكن يرد النقض بقولك اتيتك وزيد قائم وينسب الى صاحب المفصل فى دفعه انه قال فى بعض حواشيه ان زيدا قائم يبين هيئة لازم الفاعل او المفعول به اعنى زمان الاتيان وقد استمر فى كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد الابتأويل وان زمان الاتيان لما كان مباينا مفارقا عن فاعل الاتيان وعن مفعوله لم يلايم دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لاتدل عليه دلالة ظاهرة وقال الشيخ الرضى الحق ان الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد

المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذى فى ذلك الكلام بالفاعل او المفعول او بما يجرى مجراهما وبقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية فى ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه اذا لم تجعلهما حالا وحد المؤكدة اسم غير حدث يجئ مقرر المضمون جملة وقولنا غير حدث احتراز عن نحو رجع رجوعا * قوله اى من حيث هو فاعل او مفعول فى دلالة الحال على ان مدلولها هيئة للفاعل او المفعول به من حيث انه فاعل او مفعول نحوى تأمل نعم انها تدل على هيئته للفاعل او المفعول فى زمان تعلق الفعل بهما * قوله لا الجمع اذا توافقت حالا الفاعل والمفعول جاز التعريف كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا والجمع كقولك راكبين واذا اختلفتا فان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضى وقال بعض شراح المفصل حق الحال المفرقة ان ترتب على حد ترتيب صاحبها * قال لفظا او معنى تمييز عن الفاعل والمفعول او حال عنهما او خبر لكان المقدر كما اشار اليه فى الشرح * قوله اى لفظيا بان يكون الخ يرشدك الى هذا تفصيل العامل * قوله فكانه الفاعل او المفعول فان تعلق فعل شخص بمفهومين علامة اتحادهما ذاتا * قوله فكان الحال عن المضاف اليه لان الداخل فى الذات فى حكم الذات * قوله وقرئ الخ هذا موافق لما قال بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تأويل والجمهور جوزوا الحال عنهما لتأويلهما بالفاعل

والمفعول به ولايخفى انه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه * قوله وزيد فى الدار قائما مثال اللفظى الملفوظ حكما هذا توجيه جيد لكن المص جعله فى شرحه مثالا للفاعل المعنوى ويتجه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظى لان عامله مقدر فى نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كان فى حكم المفهوم من الفحوى ولايجوز ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذى هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لايجوز عند الاكثرين على انه لايصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور * قوله بل باعتبار معنى الاشارة اوالتنبيه الاول اولى لان زيدا مشار اليه لامنبه عليه فان المنبه عليه حقيقة هوان ذا زيد مع تقارب الاسم والفعل * قال وعاملها الخ فصل العامل هنا لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما وليكون توطئة لامتناع تقدم الحال على العامل المعنوى وجواز تقدمها على اللفظى المفهوم من تخصيص الامتناع به وكانه اراد ان لايفصل بين مباحث التقديم والا لكان المناسب ان يذكر ماهو توطئة له عقيب ذلك التفصيل * قوله وهو من تركيبه اى من صيغته * قوله كالاشارة دون الاستفهام والنفى وان وان من الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال على عملها * قوله والتمنى والترجى قال الشيخ الرضى الظاهر انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر فهو العامل (فيه بحث لانك اذا قلت ليست ابنى فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيدا للخبر لكان المعنى ليست ابنى راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت ابنى وان كان فقيرا راجعا * قوله وكانه اسد صائلا وزيد كعمرو كاتبا وزيد اسد

صائلا بحذف اداة التشبيه * قوله لان النكرة قيل ولان الحال جواب لكيف والسؤال ينافى المعلومية وفيه ان المفعول له جواب للم مع انه يصح ان يكون معلوما والحال ان المعلوم باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار اخر * قوله نكرة موصوفة لو قيل مخصوصة بدل موصوفة لشمل المخصوصة بالاضافة لكان احسن * قوله لاستغراقها عمومها بنفسها او بوقوعها فى حيز نهى اونفى اوما بمعناه * قوله ان جعلت امرا حالا اشار به الى انه ليس نصا فى الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص اوعلى الحال عن ضمير الفاعل فى انزلناه اى آمرين امرا اوعن ضمير مفعوله لايخفى انك لو جعلت حالا من كل امر ليس ايضا نصا فى المقصود لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او الوصف * قوله اوواقعة فى حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة فى حيز النفى فى كونها غير موجب * قوله او بعد الانقضاء للنفى لم يغير قدس سره فى تعيين صور النكرة عبارة اللباب حيث قال لايكون اى صاحب الحال الانكرة موصوفة اومغنية غناء المعرفة لاستغراقها فى حيز الاستفهام او بعد الانقضاء للنفى اومقدما عليه الحال انتهى قال شارحه فى قوله بعد الانقضاء تعسف لايمكن الخلاص عنه الا ان يقول ان بين قوله بعد الا و بين قوله مقدما عليه تنازعا فى قوله الحال يعنى ان فاعل الظرف ح هو ضمير الحال اونفسها على المذهبين لاضمير النكرة ولايخفى ان لابد من اعتبار عائد ليصح وقوع الظرفية صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها ثم قال لوقال اوقبل الا لكان سالما عن التعسف لايخفى انه لوقال كذلك لوجب ان يقول اوقبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك روما للاختصار وانما قال نقضا للنفى

لان الحال لايقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لايكون فى الموجب الا نادرا قال المص انما حسن التنكير هنا لان الا يقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا قوله او مقدما عليه الحال انما حسن التنكير ح لان التقديم يؤمن الالتباس بالصفة * قوله ويجعل قوله وصاحبها وح يكون غالبا ظرفا للنسبة بين المبتداء والخبر او المعنى فعلى مستفاد من قوله معرفة اى يتعرف غالبا * قوله ولم يذدها قال قدس سره فى الحاشية الذود المنع * قوله ولم يشفق على نغص الدخال قال قدس سره فى الحاشية الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اى لم يتم مراده انتهى فى الصراخ نغص الرجل بمراد تمام نارسيدن وسيراب ناشدن شتر * قوله والاتن جمع اتان خرماده * قوله ثم يرد من العطن قال قدس سره فى الحاشية العطن ما حول الحوض والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعنى جاى شتر خابانيدن * قال ومررت به وحده قال قدس سره فى الحاشية الوحد مصدر وحد يحد وحدا ووحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضى وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا فى مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان اصله التاء ثم حذف لقيام المضاف اليه مقامه كما قيل فى اقام الصلوة * قوله مثل فعلته جهدك بصيغة الخطاب قال قدس سره فى الحاشية الجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة * قال متأول اى كل واحد منها او نوعها * قوله وتأويلها على وجهين قال الشيخ الرضى الحال المعرفة ظاهرا

ان كانت

ان كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام وتأويلها على وجهين وان كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتأويلها انها فى معنى النكرة نحو مررت بهم الجم الغفير اى كثيرا ساترا بكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اى اولا فاولا ونحو جاء الرجال ثلثتهم وكذا اربعتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة فى المجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اى مجتمعين فى المجئ وتأكيد لما قبلها فى تميم * قوله احدهما انها مصادر لافعال او لصفات اى معتركة ومنفردا والحذف غير واجب فى المثال الاول واجب فى الثانى على قاعدة الشيخ الرضى * قوله ومعارف موضوعة موضع النكرات يعنى ان اللام للعهد الذهنى او زائدة * قال فان كان صاحبها نكرة والحال مفردا اذ لو كانت جملة وجب الواو ولا التقديم * قوله ولم يكن الحال مشتركة نحو جاء رجل وزيد راكبين * قوله لتخصص فيه ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص آخر اللهم الا ان يقال الحال حكم آخر فلا يجدى التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم آخر * قوله ولئلا يلتبس بالصفة فيه ان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم وان كانت النكرة مخصوصة ليتحقق الالتباس * قوله ولا يتقدم على العامل المعنوى دون اللفظى فان تقديمها عليه جائز الا لمانع كتصديرها بالواو لمراعاة اصلها وهو العطف او عدم تصرف فى الافعال كفعل التعجب او تصدير عاملها بحرف المصدر او لام الموصول دون سائر الموصولات نحو الذى راكبا جاء * قوله فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا (اعلم ان الدال

على حدثين فصاعدا قد يدل على حدثين معينين نحو ضارب زيد عمرا وتضارب زيد وعمرو وزيدا ضرب من عمرو وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لايدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان والزمان او المتعلق او الحال الى غير ذلك واذا اختلفا بامر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلي كل منهما ما يتعلق به التزموا ان يلي ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث المصرح به وان لزم التقدم على العامل الضعيف وذلك لاجل دفع الالتباس والحرص على البيان فتقول زيد قائما كعمرو قاعدا وزيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا بسرا اطيب منه رطبا * قوله فعلى هذا معنى الكلام وح يكون قوله بخلاف الظرف حالا عن قوله على العامل المعنوى كما انه حال عن ضمير لايتقدم على الاحتمال الثانى ويحتمل ان يكون اعتراضية بتقدير المبتداء * قوله واما اذا جعلته داخلا الخ اليه ذهب المص فى شرحه كما مرت الاشارة اليه * قوله فالمراد هو الاحتمال الثانى وهو ان الظرف يقدم على العامل المعنوى اى فى الجملة يعنى اذا كان العامل المعنوى ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضى قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا اوشبهه على العامل المعنوى اذا كان ظرفا اوشبهه ومن ذلك القبيل البر الكر بستين اى الكر منه بستين فمنه حال والعامل بستين * قال ولا على المجرور المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما الا فى صورة واحدة وهى اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل * قوله

سواء

سواء كان مجرورا بالاضافة استثنى منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو يتحرك ماشيا يد زيد ونتبع حنيفا ملة ابراهيم * قوله لان الحال تابع الخ قيل لايرد على نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتداء قيل وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور انه كثر الحال عن المجرور ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع * قوله يجعل كافة حالا عن الكاف الخ والمعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم (ان قلت انه عليه السلام كما ارسل مانعا ناهيا ارسل آمرا فكيف يصح الحصر (قلنا الحصر اضافى لاحقيقى كما اذا جعلته حالا من الناس لانه صلى الله تعالى عليه وسلم مبعوث الى الثقلين (ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف فى وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه (قلنا الحال مقدرة والتقدير لايلزم ان يكون من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه * قوله والتاء للمبالغة كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعول ومفعال * قوله اى ارسالة كافة اى عامة شاملة * قوله وبعضهم يجعلها مصدرا اى يكف كفا والجملة حال مقدرة * قوله والكل تكلف وتعسف لان كافة كقاطبة لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضى ولايخفى ان المتبادر منه هذا المعنى * قوله سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضى من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهى اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة فكأن الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال فى الحقيقة نحو قوله تعالى (انا انزلناه قرآنا عربيا) ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا

اى مثل اسد اوشجاعا ومنها الحال فى نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطته ان نقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء المجزء قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتى بعده بجزء تابع بواو اما مع واو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم * قوله وهو ما بقى فيه حموضة الاظهر ان يقال ما بقى فيه نوع عفوصة قال فى الصراح بسر غورهٔ خرما اول ما يدأ من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر * قوله وهو ما فيه حلاوة ولين * قوله ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر هذا اذا كان هذا اشارة الى النخل لان المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه اما اذا كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر فتأويلها بالنضيج وغير النضيج او المدرك وغير المدرك * قوله لانه اذا تعلق بشئ واحد قدم تفصيل ذلك فى ذى الحدثين * قال ويكون جملة قال الشيخ الرضى قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاه الى فى شاذ نحو يدا بيد اى ذو يد بذى يد اى النقد بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان فنصب جهتا الجزءان لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتى به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدهم وشاة ودرهم * قوله لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال تفيد تعلق الفعل بالفاعل او المفعول لوقت وقوع مضمونها ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه * قوله وهى الضمير والواو لما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة فى الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا

حصل

حصل لهما ادنى انفصال وذلك لوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك الاوانت بخيل وما جاء نى الا وهو فقير * قال فالاسمية وفى حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفى على الاصح ولا تدل على الزمان فهى كحرف نفى داخل على الاسمية وقد تخلو الاسمية من الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل * قوله لانها تدل على الربط فى اول الامر لانها فى الاصل للجمع مع السابق فهى داعية الى النظر الى السابق * قال والمضارع المثبت بالضمير قد سمع بالواو وذلك لانها جملة وان شابهت المفرد اولانه خبر مبتداء محذوف ويشترط فى المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما * قوله المشتملة على المضارع المنفى وان كان بلم خلافا للاندلسى فانه قال لابد فيه من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضى اذا انتفى المضارع بلفظة ما لم يدخله الواو واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير والاغلب تجرده عن الواو * قوله ليدل الخ هذا تحقيق ما ذكره السيد الشريف قدس سره وللقوم هنا كلام بعيد عن التحقيق فحرى ان لا نذكره * قال ويجوز حذف العامل وقد يجب قياسا فى مواضع منها ما تبين الحال ازدياد ثمن اوغيره مقرونة بالفاء او ثم فتقول فى ثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اى فذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا آخذا فى الازدياد وتقول فى غير الثمن قرأت كل يوم جزء من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اى فذهبت القراءة كل يوم فى الزيادة والصعود * قوله اى الحال المؤكدة الخ هى اما لتقدير مضمون الخبر وتأكيده واما للاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو * قوله والمستقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا مخصصا للعامل فالقول بان الحال

مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصور * قال اى احقه وذلك التقدير من سيبويه قال الشيخ الرضى وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته فى حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ثم قال والاولى عندى ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة فكانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر الى المبتداء فكان العامل فيها معنويا ولهذا لا يتقدم المؤكدة على جزئى الجملة ولا على احدهما * قوله او بمعنى اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق متشعبا معنيان التحقيق والاثبات ولاحق بمجرد معنى وهو التحقق ولما بين المعنى اللغوى لهما اراد ان يبين ان متعلق التحقق فى الصورتين ومتعلق الاثبات فى الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لا ذاته اذ لا معنى لتيقنه واثباته فقال تحققت ابوته لك الخ * قوله اى وشرط وجوب حذف عاملها اوشرطها فى وجوب حذف عاملها انما قدرت هذه الامور الثلثة لان الحق ان الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة لجملة فعلية كقوله تعالى (ولا تعثوا فى الارض مفسدين) اى لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة الاسمية يأول امثاله بالمصادر فيجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى الافساد وكثيرا ما يجئ صيغة الصفة مقام المصدر * قوله التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء قيل وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميزه من بين الاجناس برفع الابهام * قال ما يرفع الابهام الاظهر فى تفسيره ان يقال انه جنس ذكر لتعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة متقاص لتعيين واحد منها بالذكر والاصل فيه التنكير لان التعريف زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام اوالاضافة

نحو غبن زيد رأيه والم بطنه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن رأيه بمعنى غبن فى رأيه وان الم بطنه مضمن فيه شكا وان سفه نفسه بمعنى سفه فى نفسه او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد * قوله فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له لعل الوضع شامل للوضع النوعى المجازى لان اسماء العدد والوزن والكيل اذا اريد بها المعانى الحقيقية وهى العدد والكيل والوزن لا تستدعى تمييزا وانما تستدعيه اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجئ وهى فيها مجاز * قوله لكن المطلق منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضى من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع ايضا بان الثابت قد يقال فى مقابلة المعدوم وقد يقال فى مقابلة الحادث الطارى والمراد ههنا هو الثانى * قوله لكنه غير مستقر بحسب الوضع ولهذا يكون حقيقة فى كل واحد من معانيها بخلاف العشرين فان اطلاقه على خصوص حصة منه مجاز * قوله وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لذكره فيما بعد لا يقال فح لا حاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج القرائن الاخر المعينة لما يراد من المشترك * قوله ولا ابهام فى هذا المفهوم (ان قلت هذا يقتضى ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا فى قوله تعالى (ماذا اراد الله بهذا مثلا) تمييز عن ذا لا حال عنه وكذا الحال فى رجلا فى حبذا رجلا (قلنا لعل هذا منهم مبنى على ارادة مبهم من اسم الاشارة كما فى ربه رجلا ونعم رجلا * قوله

اى الم شاكيا بطنه

ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته فيه مساهلة اذا ذات الرطل
بالمعنى المذكور هى الصنجة ولا ابهام فيها انما الابهام فيما يوزن
بها كما اشرنا اليه وسنشير اليه قدس سره * قوله ولا من حيث
وصفه هو بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة
الى الموزون * قوله فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد
قال الشيخ الرضى الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه
اذا صح اضافة التميز اليه كما فى طاب زيد نفسا وعلما واما غير
مضاف اليه اذا لم يصح اضافة التميز اليه فيقول فى كفى زيد
رجلا او شهيدا كفى شئ زيد على ان يكون زيد بدلا من شئ
او عطف بيان له قال المحقق الشريف قدس سره الذات
المقدرة فى هذين المثالين ايضا مضافة لانك اذا قلت كفى زيد
كان هناك ابهام فى ان الكافى من زيد ماذا هو رجوليته او شهادته
(واذا قلت رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجوليته او شهادته
* قوله يرفعه عن مفرد جعل عن صلة للرفع كما ينساق اليه
الفهم وقال الشيخ الرضى ان عن فى مثله يفيد ان ما بعدها
مصدر وسبب لما قبلها كما يقال فعلت عن امرك اى بسبب امرك
فالتميز صادر عن المفرد اى المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة
فى جملة اى النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شئ فى الظاهر
والمنسوب اليه فى الحقيقة غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة اذن
سبب لذلك التميز لانه سبب لاعتبار ما يستدعى التميز وكذا
معنى قوله بعد ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اى
الاسم الذى صدر انتصاب التميز عنه كزيد فى طاب زيد نفسا
لانك لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان
يرتفع اذ هو فى الاصل فاعل اى طاب نفس زيد فزيد هو سبب
لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن

تمام الاسم يعنى ان تمامها سبب لانتصاب التميز تشبيها له
بالمفعول الذى يجئ بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا
ان عن فى هذه المواضع بمعنى بعد كما فى قوله تعالى (طبقا عن طبق)
والاول اولى * قوله وهو ما يقدر به الشئ وذلك اما مقياس
مشهور موضوع لذلك كالعدد والرطل او مقياس غير مشهور
ولا موضوع لذلك كقوله تعالى (ملاء الارض ذهبا) والملاء
قدر ما يملاء به الشئ وقولك عندى مثل زيد رجلا واما غيرك
انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضدية ونحو بطولك
رجلا و بعرضه ارضا * قال ومنوان سمنا تثنية منا بالقصر
وهو افصح من المن بالتشديد * قوله وهو التنوين لفظا او تقديرا
كما فى خمسة عشر رجلا وكم رجلا * قوله او النون سواء كان
فى التثنية او شبه الجمع نحو عشرون لا نون الجمع نحو حسنون وجها
لان التميز فيه يكون عن ذات مقدرة * قوله لان المضاف
لا يضاف ثانية لان الاسم لا يضاف الى الاسمين بدون عاطف
وان اضيف مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المعروض * قوله
فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الرضى قد يتم الاسم بنفسه
فينتصب عنه التميز وذلك فى شيئين احدهما الضمير وهو
الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا ويا لها
قصة ولله دره فارسا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم الاشارة
نحو قوله تعالى (ماذا اراد الله بهذا مثلا) والناصب للتميز
فى الصورتين هو نفس الضمير واسم الاشارة * قوله عندى
الراقود خلا راقود نوعى از پيمانه وخم قاراندود كرده قال
فى الاساس الرقود مكيال مخصوص يأخذ اربعة وعشرين
صاعا * قوله فيفرد الى قوله ويجمع ضمير الفعلين راجع الى تمييز
غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يجرى

في العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء كان جنسا اولا وسواء قصد به الانواع اولا قال الشيخ الرضى اذا قصد به الانواع وجب تجرد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا واذالم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء * قوله وهو مايتشابه اجزاؤه اى يتشارك اجزاؤه في اسم الكل اى اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الابوة جنس مع انه لبس لها اجزاء * قوله ويمكن ان يجاب عنه كان جوابه قدس سره مبنى على التنزل والا فالظاهران الجلسة بفتح الفاء او كسرها لبس من باب الجنس الذى نحن فيه فان الجنس هنا ماهو المجرد عن التاء كالجلوس ولوقصد تعدد افراد الجلوس منه لم تصح التثنية والجمع * قوله وعندى عدل ثو بين عدل تنك بار وما نند * قوله اوالمعنى ان وجد التمييز هذا الاحتمال مناسب للسياق * قوله بنون الجمع اراد شبه نون الجمع * قوله لانه لايعلم مثلا عنداضافة عشرين لا يخفى ان رمضان لوكان تمييزا لكان نكرة ولو لم يكن تمييزا لاحتمل ان يكون علما بل الظاهرانه علم فالالتباس لبس الاعلى تقدير ان لايكون علما * قال وعن غيرمقدار قال الشيخ الرضى هوكل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا وهو ينتصب عنه التمييز واما الفرع الذى لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب مايليه على التمييز نحو قطعة ذهب * قوله والقصور غيرالمقدار عن طلب التمييز واذا قصر عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذى يكون للتنصيص على التمييز فان التنصيص عليه انما يناسب ماهو طالب للتمييز * قوله كان الظاهران يقول لان الابهام الذى يستدعى التمييز لبس الا فى الذات المقدرة التى هى طرف النسبة لكن لماكان ذلك الابهام

مستلزما لنوع ابهام فى النسبة بحسب احتمالات الطرف ورفع ابهامها التبع لرفع ابهام الطرف صح قوله عن نسبة والنكتة فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان لبس هناك نسبة كذلك لاباعتبارعدم ذكرالذات هناوذكرها فى السابق الاترى ان نعم رجلا مندرج فى القسم الاول مع ان الضمير غيرمذكورهذا حاصل كلامه قدس سره * قوله اوالمصدر جعله الشيخ الرضى داخلا فى شبه الجملة ولهذا قال لاحاجة الى قوله اوفى اضافة لكن المص لم يجعله من هذاالقسم ولهذا قال اوفى اضافة ولعله ارادبشبه الجملة مايشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة ولبست الاضافة كذلك * قوله نحوحسبك زيد اى يكفيك زيد * قوله فكانه قال طاب زيد الخ اى كانه مثل يفعل وشبه فعل تنازعا فى نفسا وابا وكذافيما عطف اعنى ابوة الخ * قوله والدر فى الاصل اللبن قال الشيخ الرضى الدر فى الاصل مايدر اى ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهوههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجايب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره مااعجب فعله * قال ثم ان كان اسما يصح الى قوله والا فهو لمتعلقه فى هذه العبارة شبهة مشهورة وهى انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره بتقييد مقدمها بكون التمييز بعد مالم يكن نصا فيما انتصب عنه وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندى بان نفسا كما صح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد

من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث ان له نفسا تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان للنفس ثلثة معان ذات الشئ والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنقض ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية بكفى زيد رجلا لم يجر هذا الجواب اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه فى حكم الصفة اذ يعنى به هنا الكامل فى الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة النقض لو كانت هذا المثال لكان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول قلنا لو اريد بالنفس القوة المدركة والقوة الحيوانية كان للتعلق قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تمييزا اذ الذات من حيث هى ليس لها الطيب ان قلت المراد جملة الشخص مع جميع صفاته قلنا فح كان فى حكم رجلا فى المثال المذكور ولو سلم صلاحية التمييز قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحته ههنا كما اشار اليه الفاضل الهندى والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد ولبعض الشارحين جواب آخر وهو تقدير معطوف فى مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه واعترض عليه بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالى وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا وتقييد التالى بكونه بعد جعله تمييزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية الثانية نفى لمقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء

احد الجزئين وبانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان لما انتصب عنه فقط كان لمتعلقه واذا لم يكن شئ منهما كان للتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع والاول بتقدير معطوف فى تالى هذه الشرطية والتقدير والا فهو لمتعلقه اوله ولا يخفى سماجة هذا الجواب * قوله والمراد بجعله له اطلاقه عليه جعل الشيخ الرضى صفات الشئ كالعلم من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه * قوله بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه فيه مسامحة * قوله وهو الذات المقدرة اعنى الشئ المنسوب الى زيد المغاير لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشئ المنسوب الى زيد كما ذكرناه * قوله الواو بمعنى مع وهى تفيد مشاركة ما بعدها لخبر كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قاله الشيخ الرضى وهو ان المنصوب فى عبارات النحاة فى نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شرا مبتداء لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اى كائن مبتدأ لفظا بمعنى كأن لفظه مبتداء وكأن معناه فاعلا ومثله كثير فى كلامهم * قوله لان من تراد فى التمييز فى قسمه الاول مطلقا وفى قسمه الثانى اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ وقال فى المقتبس يقال لله دره من فارس ولا يقال عندى عشرون من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن يخلصه للتمييز * قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا ولفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان بمن البيانية لا يمنع من التقديم كما فى قوله تعالى (فغشيهم من اليم ما غشيهم * قوله اذا جعلته لازما بتضمنه لانه مطاوع له فكان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال فى العكس لانه مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل

* قوله نحو بجرنا الارض عيونا انما اتى بالجمع لان التفجر متنوع الى ماء عذب وملح وغير ذلك او الى ماء وقار وغير ذلك * قوله لان المتكلم لما قصد بقرينة دالة على ان الظاهر غير مراد * قوله وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة مغير ربح تجارة زيد كقوله تعالى (فما ربحت تجارتهم * قال خلافا المازنى استاد المبرد وتلميذ الاخفش * قوله نظرا الى قوة العامل قال سيبويه كلام العرب استقراء لا قياس * قوله قول الشاعر هو من مجيدى الشعراء * قوله التهجر قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسى فلا تمسك * قوله بالفراق فى بعض الروايات بالعراق * قوله وما قيل قيل يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور مفسرا لتطيب المقدر قبل نفسا * قوله غير قادح فى التمسك اذ بناء تمسكهم على الظاهر الذى يقبله الطبع السليم * قال المستثنى الاستثناء من الثنى وهو الصرف وانما سمى هذا القسم من المنصوب بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه صرفه[٧] عن حكمه اى منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتأكيد معنى المنع ونظيره التعبير عن منع وقوع المؤمنين فى الكفر بالاخراج فى الآية الكريمة (الله ولى الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور * قوله كافية فى تقسيمه وفى الحكم عليه ايضا واو نوقش فى انها غير كافية فى الحكم عليه اجيب بان تعريفه يفهم من تعريف قسميه كما يشير اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المص قال ان المستثنى مشترك لفظى بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما مختلفان فان احدهما مخرج والآخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفى الماهية فى تعريف واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين قابل لتعريف واحد كالحيوان والماشى المشتركين بين الانسان والفرس فكذا ههنا تقول

ان

[٧] اى المنصوب عن الدخول فى الحكم

اى بانه منصوب

قوله بوجوه ثلاثة لا رابع لها لان قولك له على عشرة الا ثلاثة ان اريد به عشرة والمسند اليه فالتناقض ظاهر وانتفائه بان لا يراد العشرة او يراد ولا يسند اليه فان اريد العشرة فان اريد بها السبعة فهو قول الاكثر حيث قالوا المراد بالعشرة السبعة بقرينة الا ثلاثة ارادة الجزء باسم الكل كما فى التخصيص بغيره وان لم يرد

ان المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه عده المطلق من المنصوبات وتقسيمه الى القسمين ورجع الضمير فى قوله الآتى وهو منصوب اليه فيحتاج فى دفعه الى تكلف عموم المجاز او اجراء حال المدلول على الدال والاستخدام بجعل الضمير فى قوله الآتى الى المعنى المجازى للمستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على ان اداة الاستثنى فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز فيه * قوله لا يمكن اجراؤها عليه بخصوصه الا بعد معرفته بخصوصه * قال فالمتصل الفاء للتفسير * قال هو المخرج سواء كان اقل مما بقى او اكثر منه او مساويا له ههنا اشكال مشهور وهو ان زيدا فى جاء القوم الا زيدا اما داخل فى القوم او خارج عنه وعلى الثانى يلزم ان لا يكون مخرجا لان اخراج الشئ فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع النقل التصريح فانك لو قلت له على الف دينار الا دانقا كان دانق داخلا فى الدينار وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع فى كلام الله تعالى وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضى ما اختاره الاكثرون قال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذ تقدمت نسبة المجئ على الاستثناء لكنها متأخرة عنه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متأخرة عن المنسوب اليه قطعا كما انها متأخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه فى جاء القوم الا زيدا هو القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض (وفيه ان هذا الجواب لا يمشى فى بعض ادوات الاستثناء كما خلا وما عدا فانهما ظرفان وقيدان للنسبة فيكونان متأخرين عنها نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متأخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض

لاثبات المجئ لزيد فى ضمن القوم ونفيه عنه صريحا

اجيب بان تلك الادوات اخرجت عن معنى الظرفية وصارت بمعنى الا فى كونها احكام الا

فالادوات التى هى ظروف قيود للنسبة متاخرة عنها متقدم على الحكم

وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولا المجيء الى القوم على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان تقرر الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيدا متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس الى ما بقى والبس معنى الاخراج الا المخالفة فى الحكم بعد التشريك فى النسبة ولما لم يكن فى المنقطع تشريك لم يكن هناك اخراج * قال عن متعدد اى ذى عدد وكثرة * قوله بالا غير الصفة بيان للواقع اثلا يدخل * قال واخواتها اراد بها كلمات محفوظة لاماهو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد اوالمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحى ولامشاحة فيه نعم لوادعى ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا فى عدم الاستقلال لم يلزم ذلك واندفع ايضا ماقلنا على ما قال الشيخ الرضى فى دفع شبهة الاستثناء * قوله واحترز به عن نحو جاءنى القوم الخ قيل لا ولكن لايستبعد عيان اخراجا ولهذا تستعملان فى صورة لايتصور فيها الاخراج كان تقول جاء عمرو لازيد وماجاء عمرو لكن زيد * قوله اى بعد الا واخواتها لايقع المنقطع الا بعد الا وغير وبيد * قوله اى ليس بنفى الخ الموجب والمثبت اصطلاحا ماذكره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله * قوله واحترز عما اذا وقع فى كلام غير موجب وانما وجب نصبه اذا كان بعد الا فى كلام موجب لانه لولم ينتصب لكان بدلا والبدل بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب فى المستثنى والمستثنى منه واما فى غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفى العارض ولان المبدل منه فى حكم التنحية

فيكون فى حكم التفريغ وهو فى الايجاب ممتنع وفيهما نظر اما فى الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو فى المعطوف مع انه فى قوة تكرير العامل واما فى الثانى فلان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما فى حكمه * قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا فى باب الاستثناء مافسره بقوله بان يكون الخ والكلام الناقص اصطلاحا فى هذا الباب ما يقابله * قوله منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغى ان يكون داخلا فى الآتى * قوله والعامل فى نصب المستثنى قال الشيخ الرضى قال المص فى شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لايكون هناك فعل ولامعناه نحو القوم الا زيدا اخوتك وللبصرية ان يقولوا ان فى الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن فى الجملة معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى * قوله او بعد ما عطف على قوله بعد الا هذا هو الظاهر المنساق الى الفهم لكن يتجه ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال فى قوله او منقطعا ويمكن ان يجعل معطوفين على قوله فى كلام موجب حتى لايتجه ذلك وهو خبر آخر لكان اوحال * قوله اى المستثنى منصوب ايضا الخ ذهب سيبويه الى ان المنقطع منصوب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا والا فى المنقطع وان لم يكن حرف العطف كلكن العاطفة فى وقوع المفرد بعدها والمتأخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها خبر ان

الناصبة بنفسها نصب لكن الاسماء وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني القوم الاحمارا اى لكن الحمار لم يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى (الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا) قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى ليس للاستدراك والا هنا تفيد الاستدراك لانه لدفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها * قال في الاكثر متعلق بمنصوب الملحوظ بطريق الانسحاب او خبر محذوف * قوله واما بنو تميم اه وفي بعض شروح المفصل ان بني تميم يبدلون المنقطع بناء على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع عائد الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمارا فمعناه ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمارا وانما لم يجوز فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق بحسب الظاهر * قوله اسم يصح حذفه متعددا كان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمرا * قوله (لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم) ذهب كثير الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف و التقدير الا رحمة من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وذلك انه لما جعل الجبل عاصما من الماء قال له لا يعصمك اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة * قوله التي هي ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء

بضرب من المناسبة * قوله او الى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه * قوله او الى بعض مطلق كما ذهب اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت في ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق محتمل للابعاض لان مجاورة البعض المعين لزيد لا تستلزم المطلوب ولا تدل العبارة عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى * قوله والتقدير جاءني القوم الخ اذا قيل عدا في كذا كان معناه انتفى عن كذا فاذا قلت جاء القوم عدا مجيئهم زيدا كان المعنى انتفى المجيء عنه واذا قلت عدا الجائي زيدا او بعضهم زيدا كان معناه انتفى الجائي او البعض عن زيد بمعنى ان ليس زيد جائيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان معناه انتفى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه انتفى المجيء من زيد او انتفى الجائي او البعض من زيد اى سلب عنه * قال ولا يكون لا يستعمل في موضعه غيره مثل ما كان ولم يكن * قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل الخ قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد * قوله فيما بعد الا حال من الضمير المجرور وقيل بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظة فيه وح يكون قوله فيما بعد الا متعلقا بيجوز ويختار على سبيل التنازع لا يخفى ان هذه النسخة احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب فلك ان تجعل قوله فيما بعد الا على تقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار وح يكون قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب

فى المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى الاشتراط احتياج الرفع
* قوله ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون المستثنى
متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاءنى احد حين
كنت جالسا الا زيدا لم يكن البدل مختارا وان لا يكون ردا
لكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا فى جواب
من قال اقام القوم الا زيدا فان النصب هنا اولى ليطابق الجواب
الى السؤال * قوله على البدلية اراد بدل البعض من الكل
وانما يصح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه لان الاستثناء
المتصل يغنى غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى
منه * قوله لا بالاصالة اى بنوع تمحل * قال و يعرب على حسب
العوامل اى على قدرها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى
او عامل المستثنى منه فان اريد الثانى يرد نحو مررت الا بزيد فانه
معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى
لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى
ابدا يعرب على حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل
عامل المستثنى منه و يقال ان ازيد جر لفظيا ونصبا محليا وعامل
جره هو الباء التى كانت داخلة فى المستثنى منه وعامل نصبه هو
مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل فى النصب المحلى للمستثنى منه
* قال اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضى انما اعرب
ح باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب
من المستثنى منه و المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه
المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده فى حيز الفضلات
فاعرب النصب يعنى فاذ اخذ المستثنى منه لم يبق المستثنى
فى حيز الفضلات فاعطى ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء
الاول * قوله ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النحوى يبين دلالة

الهيئات التركيبية على اصل المعنى صح اولم يصح الا ترى جواز
جاء كل احد الا زيدا فينبغى ان يجوز جاء الا زيد ويمكن ان يقال
اراد بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهى متحققة فى غير الموجب
غير متحققة فى الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة
على ارادة العام وذلك لانه يقتضى متعددا ولما لم يكن قرينة
خصوص حمل على العام لبس لهما معارض فتعين المراد واما
الثانى فلان الاستثنا وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة
المعنى قرينة على عدم ارادته فعورضت بذلك فلم يتعين المراد
نعم ان استقام المعنى وصح بقى قرينة العام بلا معارض ولهذا
قال الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اى
لا يعرب على حسب العوامل فى الموجب فى وقت من الاوقات
الا وقت استقامة المعنى فانه ح يتعين المراد * قوله اذ معنى
ما زال ثبت لا ظهر ان يقال ثبت دائما لكن الدليل لا يفيد الا
ان يقال ان نفى النفى يفيد دوام الاثبات و فى افادته بحث
* قوله لان نفى النفى اثبات اى مستلزم للاثبات فانه لا عينه
فان تصور نفى النفى يتوقف على تصور النفى وتصور الاثبات
لا يتوقف عليه فهو ليس عينه * قال ما جاءنى من احد
او مثل بالباء المزيدة تأكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشىء
وهل زيد بشىء استثناء للصور الاربع التى تعذر فيها حمل البدل
على اللفظ لكان اولى * قوله فعمرو محمول يجوز ان يكون بدلا
من الضمير المستكن فى فيها و يجوز نصبه على الاستثناء لكنه
ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على لفظه واضعف منه فى النصب
نصب لا اله الا الله لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل
الاستثناء او بعده وكذا فى لا فتى الا على * قوله قيل انما وصف به
اولم يوصف به لصح ايضا الجواز ان يراد بالتنوين التحقير * قوله

لان من الاستغراقية انما قيدها بها لان من قد تكون زائدة
فى الموجب عند الاخفش اذا لم تكن استغراقية * قوله لانها
لتأكيد النفى اى نفى مجرورها سواء باشرته اولا نحو ما جاءنى من
رجل وامرأة * قال لا تقدران اى لا تفرضان وقوله عاملين تمييز
او حال او مفعول بان يتضمن معنى الجعل * قال لانهما عملتا للنفى يعنى
انه علة حملهما على ليس وان او جزء العلة وعلى التقديرين
بانتفائه تنتفى العلة * قوله فعمرو مرفوع على انه اخ النواسخ اذا
دخلت على المبتداء والخبر غيرتهما لكن يبقى تقدير عملهما اذا
كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز
اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان
غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه * قال
لنقض معنى النفى اى انتقاضه فهو مصدر مجهول * قوله وهو
الفعلية وذلك لان معنى ليس فى الاصل ما كان بدليل لحوق
علامات الافعال عليه نحو لست ولست ثم سلبت الدلالة
على الزمان الماضى فحكمها حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون
وهو قد ينتفى نفيه ويبقى عمله نحو ما كان زيدا الا قائما لبقاء معنى الكون
بعد الا * قوله مع كسر السين او ضمها قال الشيخ الرضى
كسر السين مع القصر وفتحها مع المد مشهورتان * قوله
لكونها حرف جر اليه ذهب سيبويه والدليل على حرفيتها
قولهم حاشاى من دون نون الوقاية وامتناع وقوعها صلة
لما المصدرية مطردا ودخول ما عليها ونصب الاسم بعدها شاذ
عنده * قوله واجاز بعضهم النصب الخ بدليل حاشيت زيدا
او حاشيته قيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لاليت اى قلت
لا لا او ليت اى قلت لولا وعند المبرد انه تارة حرف وتارة فعل
واذا وليته اللام تعين فعليته قال الشيخ الرضى الاولى انه مع اللام

اسم لمجيئه منونا نحو حاشا لله فى بعض القراآت وانه مصدر بمعنى
تنزيها لله فيجوز على هذا ان يرتكب كون حاشا فى جميع المواضع
مصدرا بمعنى تنزيها واما حذف التنوين فى حاشا الله لاستكراههم
التنوين فى ما غلب عليه تجريده منها لا لاجل الاضافة كما قال
بعضهم فى سبحان من علقمة ان ترك تنوينه لا يدل على علميته
لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا
* قوله ومعناها تبرئة المستثنى اذا استعمل حاشا فى الاستثناء او فى
غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده عن سوء ذكر وربما ارادوا
تنزيه شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله سبحانه من السوء
ثم يتنزهون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزه عن ان
لا يطهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون آكد وابلغ * قوله
انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز
العطف على محله نحو ما جاءنى غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى
ما جاءنى الا زيد فيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان
الاحسن ان يقول واعراب غير المستثنى بالا بدون الكاف وانما
لم يبين غير مع انه بمعنى الحرف لان ذلك فيه عارض * قال وغير
صفة غير مبتداء وما بعدها خبران له * قوله باعتبار قيام معنى
المغايرة بها سواء بحسب الذات او بحسب الوصف لكن قال
الشيخ الرضى ان استعمال الغير بالاعتبار الثانى مجاز * قوله
وذلك لاشتراك كل منهما الخ يعنى انه استعير غير بمعنى الا لاشتراك
كل منهما فى معنى المغايرة لان غيرا يدل على مغايرة مجرورها
لموصوفها ذاتا او وصفا والا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها
فى الحكم فجاز استعمال كل منهما فى معنى الاخر بعلاقة المشابهة
* قوله مذكرا انما شرط ذلك ليكون اظهر فى كونها صفة
* قوله نحو ما جاءنى رجل الا زيد قال الشيخ الرضى لا يجوز

هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنين منه * قوله وانما قلنا الخ هذه الزيادة لدفع شبهة وهى ان مناط حمل الا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر وانتفاؤه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقول لجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا عدمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لئلا يلزم بينهما تخالف لئلا زم بينهما غالبا * قوله فالا فى الاية صفة قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف يعنى لم يجز البدل لانه لا يكون الا فى غير الموجب قال المص ولا يعتبر النفى المستفاد من لو لان النفى المعنوى ليس كاللفظى الا فى قلما واقل وابى ومنصرفاته وصرح بذلك الشيخ الرضى وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء * قوله يجب ان لا يتعدد الالهة يجب ان لا يكون اله الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات لوازمه كلها * قوله اى بناء ظرفيتهما قال الشيخ الرضى ما حاصله ان سوى فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان فى افادة معنى البدل تقول انت لى مكان عمرو اى بدله لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى البدل لمطلق الاستثناء فسوى فى الاصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى

المراد فالبصريون نظروا الى معناه الاصلى ذا المعهود فى اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوه فى حكم الغير * قوله والمراد ببعدية المسند الخ اراد باسمها وخبرها ما يصير اسمها وخبرها والاظهر فى العبارة ان يقال المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها * قوله قال الاسناد الواقع بين اجزاء الخبر لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء على انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد قد غير بدخولها * قال كامر خبر المبتدأ فى اقسامه * قال الشيخ الرضى ما حاصله ان خبره قد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ماضيا عند درستويه واما عند الجمهور فيقبح ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا قالوا فى اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغى ان يمنعوا بصبح زيد يقول واخواته والا ولى ما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرها فى قوله تعالى (وان كان قميصه قد من دبر) ومنع ابن مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من ما زال ولا زال ومرادفاتهما اما صار فلكونها ظاهرة فى الانتقال فى الزمان الماضى الى حالة مستمرة وان جاز مع القرينة لا يستمر الحال المنتقل اليها واما زال واخواتها فلانها موضوعة للاستمرار وما يصلح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع لانه يضارع اسم الفاعل واما ما دام فلان ما المفيدة للمدة تقلب الماضى الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فهى للنفى مطلقا كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع * قوله وكذلك اذا انتفى الاعراب اما ما وقع فى بعض التفاسير فى قوله

واجاز الاندلسى وقوع اخبار جميعها ماضية سلكوتى

تعالى (فمازالت تلك دعواهم) ان تلك خبر فلعل ذلك مبنى على ان
الخفاء فى تعيين الدعوى لا فى كون تلك دعوى * قوله وهو كان
يعنى ان اطلاقه ليس بجيد * قال فى مثل الناس قال الشيخ الرضى
يحذف كان مع اسمها بعد لو وان ان كان اسمها ضميرا ما علم من غائب
او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان العلم بالصين
وبعد لدن واخواتها نحو رأيتك لدن قائما اى لدن كنت قائما
* قوله وهى ان يجئ بعد ان اسم وجاز تقديره معه اوفى عمله ونحو
ذلك مع كان المحذوفة واذا لم يجز تعين النصب نحو اسير كما تسير
ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اى ان كنت راكبا فانا
راكب وان كنت راجلا فانا راجل * قوله اربعة اوجه قال
الشيخ الرضى ربما جر ما بعد ان وان لا يسمع ما بعد فانهما ان صح
رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدى بحرف الجر نحو المرء
مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اى ان كان قتله بسيف فقتله
ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح
فطالح اى ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح * قوله
ونصبهما يجوز فى الثانى تقدير فعل لائق نحو يجزى خيرا * قوله
ورفعهما قال الشيخ الرضى فى رفع الاول ضعف معنوى ولفظى
اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا لا ان كان
فى عمله او معه خير واما الثانى فلان حذف كان مع خبره الذى
هو فى صورة الفضلة حذف شئ كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا
ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذى هو كجزئه لا سيما اذا كان ضميرا
متصلا فان قلت لم لا يقدر للرفع كان التامة قلت يضعف
تقديرها لقلة استعمالها ولا يحذف للتخفيف الا الكثير الاستعمال
ولكون الشهرة دالة على المحذوف * قوله فكان جزاؤه خبرا
ثم يصح دخول الفاء على الماضى لانه مقدر والفعل المقدر

لابد له من الفاء * قوله فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون
ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة فى الشرطية وما عوض عن
الفعل المحذوف قال الشيخ الرضى لا ارى قولهم بعيدا من
الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما
اللفظ فلمجئ الفاء فى قوله (ابا خراشة اما انت ذا نفر (فان قومى
لم يأكلهم الضبع) ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت ذا نفر متعلقا
بقوله لم يأكلهم اذ يمتنع تقدم ما بعد الفاء عليها الا مع اما الشرطية
فلابد من تقدير فعل ماههنا عند البصريين من نحو تفتخر وتتكبر
ثم قال الاولى ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة
فان حذف شرطها جوازا لم يغير عن صورتها وكذا ان حذف
وجوبا مع مفسر كما فى ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها
بلا مفسر وجب تغيير صورتها من الكسر الى الفتح ولابد
اذن من ما لتكون كافة لها عن مقتضاها اعنى الشرط ثم
لا يخلو حالها عند ذلك من ان يحذف فيها كان مع اسمها
وخبرها او يحذف وحدها فان كان الاول وجب فى جزائها
الفاء نحو اما زيد فمنطلق اى ان يكن شئ موجودا فزيد منطلق
فلابد اذن من اقامة جزء مقام الشرط ان كان الثانى فالفاء
غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها * قال المنصوب بلا التى
لنفى الجنس من غير تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجل غلاما حسنا
من انه منصوب بلا ولم يلى لا * قوله اى لنفى صفة الجنس اى
لنفى ما اجرى عليه * قوله لما عرفت من معنى البعدية او الدخول
لا يخفى انه لا حاجة فى اخراجه عن تعريف المنصوب بلا الى هذا
لانه يخرج بقوله يليها نعم انما الحاجة اليه فى تعريف اسم لا
ولعله قال ذلك ليصح قوله وهذا القدر كاف فى حد اسمها
وقيل فى اخراجه المراد الذى اسند اليه خبرها وعليه ما ذكرناه

مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدراك بعد دخولها * قوله وهذا القدر كاف الخ فيه ان المرفوع بعدها معرفة كان اونكرة لايسمى اسما لها فالتعريف غير مانع (اللهم الا ان يعنى بالدخول عليه العمل فيه * قوله اومشبها به ان قيل ما تقول فى قوله تعالى (لاتثريب عليكم اليوم) اى لاتقبيح عليكم بفعلكم (ولاعاصم اليوم من امر الله) فان حرفى الجر صلتان للمصدر واسم الفاعل وهما الاتيان بدون صلتهما فيكونان مشبهتين بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح (اجيب عن الاول بان الجار الاول مع مجروره خبر واليوم ظرف لعامله اوبالعكس وعن الثانى بان قوله اليوم خبر اى لاوجود عاصم اليوم اومن امر الله متعلق بما دل عليه لاعاصم يعنى لايعصم من امر الله لاخبر عنه كما جعل الجار فى الصورة الاولى خبرا لان حرف الجر الذى هو صلة المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان اومنفيا ولايضر تقدير ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر الذى هو صلة لاسم الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار * قوله اى المسند اليه بعد دخولها يعنى ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر * قوله والكسر فى جمع المؤنث السالم خلافا للمازنى فانه يبنيه على الفتح * قوله بلا تنوين فانه وان لم يكن للتمكن لكنه مشابه له فيمنع من الدخول على المبنى ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسمها نظرا الى ان التنوين للمقابلة * قوله والياء منهم من قال ان هذه الياء اعراب لان المثنى والجمع فى حكم المعطوف والمعطوف عليه الذين جعلا اسما واحدا وقد مر فى باب النداء انه مضارع للمضاف

* قوله لانه جواب ولانه نص فى الاستغراق والنفى بدون من الاستغراقية لايفيد التنصيص الايرى ان ما جاءنى رجل لايفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان اورجال بخلاف ما جاءنى من رجل * قوله لان الاضافة اى الاضافة الى الاسم الصريح ترجح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لايكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه * قال والتكرير وكذا وجب التكرير فى النكرة المنفصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفى الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلابد من التكرير للتنبيه عليها * قوله لكن مطلقا لابعينه يعنى اراد تكرير النوع لاتكرير الشخص * قوله ليكون مطابقا انما قدر السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكفى نعم اولا * قوله لاشتهاره ولقوله عليه الصلاة والسلام (اقضاكم على * قوله ويقوى هذا التأويل (اعلم ان نزع اللام واجب على التأويلين سواء كانت اللام فى الاسم نفسه اوفيما اضيف اليه الا فى عبد الله وفى عبد الرحمن اذ الله والرحمن لايطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما اما النزع فى الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما فى الثانية فالامر واضح ولما كان النزع على التأويل الثانى واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه للتنكير جعله مقويا للتأويل الثانى * قال وفى مثل لاحول ولاقوة اى لاحول عن المعصية ولاقوة فى الطاعة * قوله فانها بحسب التوجيه يزيد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لا فى الموضعين لنفى الجنس وان يكون فى الاول لنفى الجنس وفى الثانى زائدة واذا رفعتهما يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون لا فى الموضعين لنفى الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان يكون فى الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان تكون الاولى بمعنى ليس

والثانية زائدة ورابعها ان تكون الاولى للتبرئة والثانية زائدة
واذا فتحت الاول و رفعت الثانى يحتمل ان يكون الرفع محمولا
على موضع اسم لا للتبرئة ولازائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه
على انه اسمه وان يكون للتبرئة ملغاة وان رفعت الاول
فتحت الثانى يحتمل ان يكون الاول بمعنى ليس وان يكون للتبرئة
* قوله وخبرها محذوف واحد مرفوع بلا الاولى والثانية وانما
جاز ذلك مع انهما عاملان لانهما بحكم المماثلة فى حكم واحد
كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان * قوله اى لاحول ولا قوة موجود
الاظهر موجودان * قوله ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند
سيبويه فان لاعاملة عند غيره فى المتبوع والتابع واما عند سيبويه غير
فلا يجوز تقدير خبر واحد لان لاعنده مع اسمه المبنى مبتداء
والمعطوف منصوب بلا فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين فيجب
ان يقدر لكل منهما خبر * قوله فلان لازائدة قال الشيخ الرضى
يجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفى الجنس لكن تلغيها عن العمل
لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مفصولة بشرط التكرير
سواء الغيت الاولى او الثانية او كلتاهما * قوله والثانى معطوف
على محل الاول والقياس فى ذلك مضى الخبر كما فى ان * قوله
وضعف لمضعف الشيخ الرضى * قوله لا لكونها بمعنى ليس
اذ لم يثبت فى كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرو الا كون الاسم
بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لابراح ولا مستصرخ فظنوا
انها عاملة عمل ليس والحق انها للتبرئة لكنها ملغاة للضرورة
* قال واذا دخلت الهمزة دون الجار فانه اذا دخل يجر نحو كنت
بلا مال وغضبت من لاشىء وربما فتح نظرا الى لفظة لا كما يبنى
مع لا لزائدة نظرا الى لفظها * قوله اما الاستفهام ظاهر عبارة
المص الحصر الثلثة لكن لا ينحصر فيها لجواز ان يكون بمعنى

التقرير والانكار والتوبيخ فالاولى ان تصرف العبارة عن الظاهر
ويقال انه خص الثلثة بالذكر لمكان الخلاف فيها قال السيرافى
لايكون لمجرد الاستفهام وقال سيبويه لايجوز حمل التابع على
الموضوع فى صورة التمنى اذ التمنى يغنيها عن الخبر فيصير اسما
مفعولا فمعنى الاغلام اتمنى الغلام وقال الاندلسى مانقله الشارح
قدس سره * قوله واما قوله الارجلا يعنى كان القياس الارجل
بالبناء آخره يدل على محصلة تبيث المحصلة المرأة التى تحصل
تراب المعدن تبيث اى تبيث تفعل كذا * قوله لمكان الاتحاد اى
لثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفى اليه حقيقة لانك
اذا قلت لارجل ظريف اى كيسا فكانك قلت لاظريف * قال
ومعرب رفعا ونصبا مصدر ان نوعيان والقول بانه منصوب
بنزع الخافض ضعيف لانه سماعى الافى ان وان * قوله ويجعل
مرفوعا قدمر ان القياس مضى الخبر * قوله لكن ينبغى ان يكون
حكمها حكم توابع المنادى ولا يخفى ان ذلك يقتضى وجوب
البناء فى البدل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ
الرضى جواز البناء والتأكيد اللفظى يجب بناؤه واما المعنوى
فلا يكون فى المنكر وعطف البيان حكمه حكم البدل عند
الشيخ الرضى * قوله واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة
وذلك الاسم المثنى والجمع المذكر السالم والاسماء الستة الاذو فانه
لايقطع هذا عند المص واما عند الشيخ الرضى فالاولان والاب
والاخ * قوله واجراء لاحكام المضاف عليه انما زاد ذلك لئلا
يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لوكان كذلك لنون
لاابا له كما نون لاحسنا وجهه ولم يحذف النون فى لاغلامى * قوله
اى مشاركة اسم لاحين يضاف يعنى ان صورة هذا التركيب
صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام

مشارك للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الاول واما
المعنى الثانى فلا يعتبر فيه انه فى صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار
مشارك له * قوله وهو الاختصاص بجعل الاختصاص اصل
معنى الاضافة لان غيره من التعريف او المعانى الاخر قد يلحق به
* قال لفساد المعنى قال المص ولانه لو كان مضافا لزم الرفع
والتكرير وفيه ان الصورة غيرت لئلا يلزم ذلك قالوا الحامل
على هذا التغيير قصد النصب من غير تكرير لا تخفيفا وذا لا يتيسر
مع المعرفة * قوله ولا يحذف الاسم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر
الا مع وجود الاسم والعلة واحدة * قال خبر ما ولا وقد يلحق
لا التاء كما فى ربت وثمت لتأنيث الكلمة او المبالغة ولا يدخل
الا على حين مضافا الى نكرة وهو الغالب او على اوان او هنا
مستعارا للزمان نحو ولات حين مناص والغالب فى حين النصب
بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين مناص وقد يرفع
بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجودا
ولا يستعمل الا محذوفا احد جزئى الجملة * قوله المشبهتين
فى النفى الخ قال الشيخ الرضى ان ما وليس لنفى الحال عند النحاة
والحق انهما لمطلق النفى * قوله اى خبرية يعنى ان الضمير
راجع الى الخبرية المستفادة من خبر ما ولا قال الشيخ الرضى
لا ينقل عن احد رفع اسم لا ونصب خبرها * قوله واما بنو تميم
فحيث لا يذهبون آه وذلك لان قياس العوامل ان تختص بالقبيل
الذى تعمل فيه من الاسم والفعل ليكون متمكنة بثبوتها
فى مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل * قوله نافية
مؤكدة والا فالنفى على النفى يفيد الاثبات وفيه ان هذا
يخالف ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى
الا مفصولا بينهما * قال او انتقض النفى بالا نقل عن يونس

انه

انه يجيز الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد فى ذلك (وما الدهر
الا منجنونا باهله (وما صاحب الحاجات الا معذبا) واجيب بان
المضاف محذوف من الاول اى دوران منجنون وان معذبا
مصدر كقوله تعالى (ومزقناهم كل ممزق) فهما مثل قولك
ما زيد الا سيرا * قوله او تقدم الخبر او تقدم ما ليس بظرف
على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا
بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى (فما منكم من احد عنه
حاجزين * قوله اى على خبرهما منصوبا بكان او مجرورا بالباء
الزائدة * قوله فحكم المعطوف الرفع حملا على المحل قال الشيخ
عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف اى بل هو مسافر ولكن هو
قاعد وقيل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع خبرهما
مرفوعا عند انعزالها عن العمل * قوله يعنى الجر بيان للواقع
فلا يتوهم الدور * قوله لفظا او تقديرا لم يقل او محلا لان المص
ذكر اقسام المعرب * قوله بل بحيث كونه مضافا اليه كما مر فى بيان
اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه
على علم الاضافة لانه قصد ان يأخذ لاحق كلامه اعنى قوله
والمضاف اليه كل اسم آه يجر سابقه مع ان المراد متبين * قوله
لكن المشتمل على علامته اعم منه لجواز ان يتحقق علامة الشئ
بدون ذلك الشئ * قال والمضاف اليه اتى الظاهر موضع
الضمير للتنصيص على المراد لاحتمال انه اراد بالمضاف اليه
هنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه
حقيقة ومما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور
هنا فانه يختص بالمضاف اليه حقيقة * قوله اى ملفوظا كان
اشار به الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقدير كان
قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفاء فى كثرة وقوع اللفظ والتقدير

فى تراكيبهم وجاز ان يكون حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة والعامل ما فى الواسطة من معنى التوسط والتوسل (وفيه ان المصدر لايقع حالا الا سماعا واجاز المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتانا سرعة و بطوءا والقول بان اللفظى والتقديرى من اقسام التوسط لايخلو عن تمحل * قوله وهو الجر بيان للواقع لا ان الاثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان الخفاء فى المجرور باعتبار الجر فلو اخذ فى تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور * قوله اى منسلخا عنه يعنى ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين * قوله تنوينه او ماقام مقامه اعترض عليه بان الحسن الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة واجيب عنه بان اصله الحسن وجهه على ان وجهه فاعل الحسن وفاعل الشئ بمنزلة جزئه والضمير الذى اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين من فاعل الشئ بمنزلة حذفه من ذلك الشئ فلم يرد بقوله من نونى التثنية والجمع الحصر واما الضارب الرجل فمحمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضى ما صح فيه التنوين والنون يقدر فيه انه لوكان فيه تنوين او نون لحذف كما فى كم رجل وحواج بيت الله والضارب الرجل لايقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا نقول لايلزم من تحقق شرط الشئ تحقق ذلك الشئ لجواز ان يكون مشروطا بشرط آخر وهو ههنا تجريد الاضافة المعنوية عن التعريف * قوله حيث لبسوا قائلين بتقدير حرف الجر اذ لامعنى لاعتبار حرف فى حسن الوجه لانه هو هو ولا فى ضارب زيد لانه متعد بنفسه ففى عامل

هذا

وقد يحذف من المضاف بهاء التأنيث اذا امن من اللبس كقوله تعالى اقام الصلاة وايتاء الزكوة رضى

هذا المضاف اشكال اذ ليس هنا حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف الجر لم يعمل المضاف ولا الاضافة عمل الجر لانهما اذا عملا كان ذلك بنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضى يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهة المضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة * قوله لانها تفيد معنى اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور فى المدعى ما يقابل اللفظ * قوله علامتها انما قدرها اذ لايصح حمل قوله ان يكون آه على الاضافة لان حقيقتها نسبة شئ الى شئ بواسطة حرف الجر تقديرا مع ايرائها معنى ومن البين امتناع الحمل وانما لم يقل فعلامة المعنوية ان يكون الخ لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية لا لعلامتها * قوله كاسم الفاعل الخ والمنسوب * قوله واما مساو كان المراد بالمساواة المساواة الشاملة للمرادفة والمساواة * قوله او اعم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد هو يوم الاحد * قوله ولايصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم للاحد وكذا الحال فى الباقين وفى مسجد الجامع وطور سيناء والاسماء اللازمة الاضافة مثل عند ودون ولدى ولما لم يستعمل مقطوعة فاذا قطعت اوجب تنافرا لانه غير مأنوس * قوله ولايحتاج فيه الى التكلفات قيل فى تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا لاحاطة جزئيات كلى اضيف هو اليه واضافة الجزئى الى الكلى بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التأويل بالجزئيات او الافراد مثلا والا لزم فك كل عن الاضافة وذا لايجوز (وفيه بحث لان كلا للاحاطة والجزئى والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر فى الميزان فتصحيح اضافة الجزئى الى الكلى مما لا يجدى نفعا فى تصحيح اضافة كل الى الجزئى والفرد

فيقال فى كل رجل جزئيات رجل او افراد رجل

لان كلا لايستعمل الا مضافا الى ظاهر او مضمر محذوف نحو كلا هدينا ونوحا هدينا اى كلهم او ملفوظ نحو ان الامر كله لله كذا فى المغنى

بنوع مبنى على التسامح لان الظاهر من كلام اهل العربية ما ذكره صاحب القيل وهو كون الفرد والجزئى ملحوظا من جانب المضاف لا المضاف اليه وهذا هو المستفاد من قول المفتى محرره

* قوله فان معنى ضرب اليوم الخ يعنى ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفى فى الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تشرع فى التهيء لاسباب الشتاء عند طلوعه لاقبله كما هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور فى احيانها * قوله واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز * قوله كما لايخفى الاترى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لايستلزم معهودية الفعل وتعريفه * قوله قلنا ذلك الخ قال الشيخ الرضى ان وضع هذه الاضافة ليفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقى معه فاذا قلت غلام زيد وازيد غلمان فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه واشهر بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع عند اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام فى اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف مما ذكر فى كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موضوع للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف بلام الجنس يكون تارة لارادة نفى الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده اوبعض غير معين وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلافرق واما كلام الشارح قدس سره فيجوز ان يصرف الى هذه بادنى عناية * قوله وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير

ومثل انما قال فى نحو ليشمل ما هو بمعناهما كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك وانما لم يستثن لعدم الاعتداد بها لقلتها ويجوز ان يقال انه اختار قول ابى سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغايرة واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للماضى لفظية سواء كان للحال اوالاستقبال او غير ذلك وايضا ليس يجرى هذا الحكم فى نحو حسبك وشرعك وكفيك ونهيك ونهاك لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضى بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وليس العلة فى تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحدا مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضمير لكان كتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير فى مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وسيجيء ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك الصاحب المقدم معرفة تعرف المضاف وكذا ان كان نكرة مختصة بشيء وكذا ينبغى ان يكون قولك صدر بلدته ورئيس قبيلته ونادرة دهره ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع الدور الذى توهم فى امثال هذه التراكيب * قوله لتوغلهما فى الابهام لان مماثلة زيد فى صفة لايختص ذاتا وكذا مغايرته فانه شمل كل ما فى الوجود الاذاته * قوله الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد هكذا قال ابن السرى وقدح ابن السراج فى قوله تعالى (نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل) فان عملهم كان فاسدا وضده الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضى بانه بدل لاصفة ولئن سلم انه صفة فمحمول على غالب

نحو رأيت رجلا هو واحد امه

حاله عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه
موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره بقوله اذا قصد
* قوله نكر بان يجعل كذا قال الشيخ الرضى اراد به مثلا فان تنكير
العلم قد يكون بارادة اشهر اوصافه او اراد ما هو الغالب فى التنكير
او اراد ان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذلك قال الشيخ
الرضى وعندى انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع
من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا فى باب النداء وذلك
اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو ازيد الشجاعة
فانه يجوز وان لم يكن فى الدنيا الا زيد واحد * قوله لكان
طالبا للادنى وهو مستنكر فى بادى النظر * قوله لكان تحصيل
الحاصل يعنى ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول
اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيفت الى المعرفة لكان
تحصيلا لما هو الحاصل فيها يعنى اصل التعريف * قوله وبين
جعلها علما فيه ان المعرفة فى الامثلة المذكورة هى الاسم لا المركب
والعلم هو المركب فلم يكن العلم معرفة * قوله بل فيها زوال تعريف
آه حاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الوضع
الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن وضعا ثانيا لم يزل
مقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لادت الى
اجتماع التعريفين فى الارادة * قوله من ترك اللام فقط قال
ذو الرمة ثلث لاثافى الخ نقل قدس سره فى الحاشية البيتين
وهما (ايا منزلى سلمى سلام عليكما (هل الازمن اللاتى مضين
رواجع (وهل يرجع التسليم او يكشف العمى (ثلث الاثافى
والديار البلاقع) وقال فى هل يرجع اى يرد جواب السلام وفى
او يكشف العمى عن المستخبر الذى هو فى عمى عن حال سلمى
وفى ثلث لاثافى جمع ثفية وهى واحد من الاحجار الثلثة التى

بنصب القدر عليها وفى البلاقع جمع بلقع بمعنى الخالى * قال
صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضى ما حاصله ان الصفة
المشبهة جائزة العمل ابدا فيما هو فاعلها واضافتها اليه لفظية
وان اسمى الفاعل والمفعول يعملان فى المرفوع والظرف
والمصدر سواء كانا بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال او
الاستمرار ويضافان الى مرفوع هو سبب نحو زيد ضامر
بطنه ومؤدب خدامه لا الى مرفوع لم يكن سببا نحو مررت
برجل قائم فى داره عمرو ومضروب على بابه بكر ويعملان
فى غير ما ذكر من المفعول به وغيره اذا كانا بمعنى الحال او
الاستقبال او الاستمرار واضافتهما الى المفعول به والمفعول فيه
لفظية على الاولين وعلى الثالث يحتملهما والمعنوية وقد يأول
بعض الاسماء باسم الفاعل والمفعول المستمر فتصير الاضافة
لفظية كما يأول القيد بالمقيد والغبر بكسر الغين او ضمها وسكون
الباء الموحدة بالغابر * قوله نحو مصارع البلد ونحو الحمد لله
فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضى حقيقة ونحو مالك
يوم الدين اذا جعل بمنزلة الماضى لتحقق وقوعه او اعتبر معنى
اللام كما فى صاحب المال فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف او مفعول به
اتساعا كما اعتبر بعضهم وتكون الاضافة بهذا الاعتبار
لفظية * قال ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ اى الاخفة فى اللفظ
صرح بقوله فى اللفظ للاشارة الى وجه التسمية او للتصريح
بالمقابلة او للاحتراز عن خفة فى المعنى كما اشار اليه قدس سره
* قوله واضيف القائم اليه بعد جعله مشبها بالمفعول لئلا يلزم
اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرافع من الصفات نعت
المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا فى الاضافة
اللفظية مثل ما روعى فى الاضافة المعنوية من امتناع اضافة

الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية * قوله والمراد
ان المشار اليه بثم آه لايخفى ان المجموع المركب من اشياء يجوز
ان يكون مستلزما لامر ولم يكن لكل واحد من تلك الاشيـاء
مدخل فى ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة وامثالها انما يقـال
لبنـاء لاحق على سابق واستدلال باللاحق على السـابق
ولايخفى ان ذلك منتف بالقيـاس الى انتفاء التخصيص فيجب
ان يجعـل قوله من ثم اشارة الى التخفيف وانتفـاء التعريف
او يرتكب مجاز كما يقال فلان قتيـل تلك القبيلة مع انه ليس الا
قتيـل بعضهم * قوله وعلى هذا كان الانسب آه لان اصله
مذكور صريحا بخـلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور
ضمنا * قال خلافا للفراء اى يخـالف هذا القول خلافا للفراء
* قوله فاجاب المص واجاب بعضهم بان الاضافة ضايعـة
بقاء وان كانت معتبرة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقـائها
والرجوع الى النصب الذى هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة
لاجله * قوله ولايخفى ان فيه ثبوت مصادرة لان اثبات المطلوب
يتوقف على ابطال دليـل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات
المطلوب * قوله اللهم الا ان يقال لايخفى بعده لان المتبادر ضعف
فى التركيب لافى الاستدلال * قوله اذ لانص فيه على الجر فيه
شئ لان رواية الجر مشهورة وهى كافيـة فى الاستدلال * قوله
يستوى فيه الجمع والواحد اى هو مشترك بينهما كالفلك * قوله
وفيه وجهـان آخران آه اما الرفع فقبيح لخلو الصفـة عن
الضمير واما النصب ففيـه تمحل حيث جعل الفـاعل مشبها
بالمفعول فنصب * قوله يعنى سيبويه واتبـاعه تبع فيه جماعـة
من الشـارحين حيث فسروا كلام المص هكذا بناء على ما نقل
عن سيبويه من جواز الجر فى الضارب لكن المشهور من مذهبه

انه لايجوز فيه الا النصب قيـاسا على المظهر ولذا لم يسند
الشيخ الرضى الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبـه واسند
القول بالجواز الى الرمانى والمبرد فى احد قوليه وجار الله * قوله
حملا اى لمحمولية او لحامليتهم له بناء على جعله مفعولا له للفعل
المفهوم اى جوزوا حملا * قوله ولم يحملوا الضارب زيد آه
بقى على هذا التقرير دون التقرير السابق شئ وهو انه لم لم يحملوا
الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك
وانما قلنـا دون التقرير السابق اذ حاصله ان حذف التنوين
فى باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين
واتصـال الضمير مما يتنافيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا
فاذا لم يكن فى ذلك البـاب النظر الى الخفة لم يبالوا بانتفاء
التخفيف فى الضـاربك لانه نظيره بخلاف باب ضارب زيد فان
التخفيف فى بابه منظور فيه (ان قلت يرد على هذا التقرير نقض
القـاعدة المعلومة من السابق وهى ان الاضافة اللفظية تفيد
التخفيف (قلنا لعل المص لم يرض بهذا القول او قال باب التنوين
قدر باتصال الضمير فان اتصال الضمـير انما ينافى التنوين لفظا
ثم حذف من التقدير بعـد اعتبار الاضافة كما فى حواج بيت الله
ان قلت فعلى هذا ينبغى ان لايجوز الضاربك كما لا يجوز الضارب
زيد للحمل على ضارب زيد قلنا بين المثالين فرق وذلك لان
الضاربك مشابه الضاربك فى ان حذف تنوينهما لفظا قبـل
الاضافة وليس الضارب زيد مشابهـا الضارب زيد فى ذلك
* قوله وحصل التخفيف جدا من جانب المضاف والمضـاف
اليه كما ترى * قوله ويرد على القاعدة الخ ذهب الكوفيون
الى جواز اضافة الموصـوف الى صفته وبالعكس للتخفيف مع
افادة التعريف والتخصص متمسكـين بمسجد الجامع واخواته

باب ضاربك
اى بقول اضافة ضاربك

وجرد قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه حقيقة لكن جعلته لغيره فى الظاهر بسبب الضمير المستكن وقس عليه اخواته وان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد قدم جرد واضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص وقس عليه امثاله واجاب البصريون بالتأويل كما اشار اليه المص بقوله ومسجد الجامع * قوله متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجده للصلوة فاضافته كاضافة سيف الشجاع * قوله وثانيهما اه وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فتكون تلك الاضافة كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وبقلة الكربزة وجانب اليمين * قوله متأول بصلوة الساعة الاولى وهى اول ساعة بعد زوال الشمس * قوله وبقلة الحمقاء انما نسبوها الى الحمق لانها تنبت فى مجارى السيول ومواطئ الاقدام * قال ومثل جرد قطيفة قال قدس سره فى الحاشية جرد خرد ريشة ازكهنكى وفرسود كى انتهى قطيفة جادر پيچيد صراخ * قال اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص اراد المشابهة فى شمول الاطلاق وعدمه كليث واسد فان مايطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث و العكس وكل مالم يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه لليث وبالعكس * قوله سواء كانا مترادفين اجاز الفراء اضافة احد المرادفين الى الاخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ الرضى * قال بخلاف مثل كل الدراهم وعين الشئ وكذا حى زيد اى ذاته وشخصه واسم السلام عليكما اى كلمة السلام

فى قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما

والفظه

والفظه والمشهور ان اسما مقحم * قال فانه اى المضاف لم يجعل الضمير راجعا الى المضاف اليه لان قوله يختص ينبئ عن حدوث الاختصاص وهو فى المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام مسوق لفائدة الاضافة * قوله سواء افادت الخ يعنى ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثالان * قوله واما اذا كان للجنس ففيها خفاء (اعلم ان الشئ بمعنى الموجود فى الخارج عند جماعة ولاشبهة فى ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى مساو للموجود المطلق الشامل للموجود الذهنى والخارجى عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله على كل مفهوم هذا اذا اريد بالشئ نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه فى الذهن واما اذا اخذ من حيث انه متحقق فى الذهن فهو فرد من افراد الشئ كمفهوم الانسان بالنسبة اليه وح يكون العين اعم منه * قوله يحمل احدهما على المدلول الخ من باب حمل احد اللفظين على المدلول والآخر على الدال ذو وذات ومتصرفاتهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح اى وقت صاحب هذا الاسم وذات صباح اى مدة صاحبه هذا الاسم وليس منه ذا صبوح لان الصبوح مايشرب فى الصباح فمعنى ذا صبوح زمان هذا الشرب * قوله جاء فى مدلول هذا اللفظ لادال هذا المدلول لان نسبة المجئ الى الدال غير صحيح * قوله لان قصدهم بالاضافة ولان اللقب يفيد تعيين الذات الذى يفيده الاسم مع زيادة مدح اوذم فاذا ذكر اولا يغنى غناء الاسم ولهذا لايقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرونه عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان اوعلى سبيل القطع مرفوعا اومنصوبا * قوله غالبا والغالب لاحكم له فان من عزبز اى من غلب

سلب * قوله وهو فى عرف النحاة مالبس فى آخره حرف علة ذلك لان نظرهم فى احوال اواخر الكلم * قال او الملحق به معنى الالحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح * قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة فيما اذا كانت فى صدر الكلام وحكما فيما اذا لم تكن فى الصدر فانها لاستقلالها فى حكم الابتداء بها * قال فان كان آخره الفا يعنى ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان كان اه * قوله لمشاكلة ياء المتكلم (اعلم انهم لما رأوا ان الكسر يلزم قبل الياء للتناسب الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فغيروها الى الياء ليكون كالكسر قبله * قوله ولا تقلب الف التثنية قبل كان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع ياء للالتباس اجيب بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها وانما جوز هذيل القلب لامر استحسانى لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو فى مسلمى فانه لامر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اوليهما ولا يترك الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض فى بعض المواضع * قوله يوجب بقاء الضمة لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا قال الشيخ الرضى قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب اذا لم يؤد الى اللبس اما اذا ادى الى لبس وزن بوزن فانت مخير فى ابقائها وقلبها كسرة نحو لى فى جمع الوى اذ يشتبه فعل بفعل * قال وفتحت الياء اى ياء المتكلم فى الصور الثلث قد جاء الياء ساكنا مع الالف فى قراءة نافع محياى ومماتى اما لاجراء الوصل مجرى الوقف ولان الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف

كذا ذكره الشيخ الرضى * قال فاخى وابى لعله قدم الاخ على الاب ليوافق قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه واما تقديم الاخ على الاب فى الاية فلرعاية اسلوب الترقى * قوله فالحال فى اخ واب الخ اوفيقال فى اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخى وابى وعلى هذا يكون عطف قوله واجاز المبرد عطف قوله وتقول حمى عليه عطف فعلية على فعلية واما على ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية * قوله وهى الواو بدليل اخوان وابوان * قوله وابى مالك بصيغة المخاطبة قال قدس سره فى الحاشية اوله قدرا حلك ذا المجاز وقد ارى وكتب على قوله قدر اى قضاء وقال ذوالمجاز اسم سوق بمنا ومعنى ارى اى اظن انتهى وقوله ارى بصيغة المجهول * قوله مع انه يحتمل فلا يصح اثبات مذهب بمجرد الاحتمال * قوله اى ابى جمع اب فاصله ابين كاخين جمع اخ * قال وتقول اى امرأة آه قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال ويقال لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى للهم الا ان يحذف مضاف والشارح جعل صيغة تقول للغائبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف * قال قيل اخ واب وحم وهن وفم اعلم ان لام الاربعة الاولى واو بدليل اخوان وابوان وحموان وهنوان والثلثة الاولى مفتوحة العين لجمعها على افعال كاباء وآخاء واحماء لان قياس جمع فعل صحيح العين افعال كجبل على اجبال واما هن فلم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التأنيث لابد من فتحها وكذا لا دليل فى هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات ولام الخامسة هاء وعينها

واو بدليل افواه وعينها ساكنة لانه لادليل على الحركة والاصل السكون ولا تدل صيغة الجمع هنا على حركة عينها لان فعلا ساكن العين ومعتلها يجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين لان لامه لما حذفت نسيا عوضت الميم عن الواو لئلا يؤدى الى بقاء الاسم المتمكن على حرف واحد عند جريان الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال هما نفثا فى فى من فمويهما وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء وهى اللام قدمت على العين * قوله بالحركات الثلث التابعة للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة الاضافة بلاميم اعنى فوك وفاك وفيك * قال وجاء حم آخ لم يراع فى الذكر درجات فصاحة اللغات والا فالحق ان يقول كدلو وعصا ويد وخبء وفيه لغة سادسة ادنى الكل وهى ان يكون كوشاء * قال وذو اعلم ان عينه واو ولامه ياء اما الاول فلان مؤنثه ذات واصلها ذوات كنواة بدليل ان مثناها ذواتا حذفت عينها لكثرة الاستعمال واما الثانى فلان باب الطى اغلب من باب القوة والحمل على الاغلب اولى ووزنه فلس عند الفراء والمشهور ان وزنه فرس اذلو كان كفلس لقلب فى المؤنث واوه ياء كطية ولا يدل اذواء جمع ذو على انه مفتوح العين لما مر * قوله لانه وضع صلة اه قال الشيخ الرضى انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يتأت لهم ان يقولوا جاءنى رجل ذهب فجاؤا بذو فاضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لايقع صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس من نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة كالضارب وايضا لو حذف المضاف

الموصوف

فانه عند جريان الاعراب يصير الواو متحركا فيجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا لحقه التنوين التقى ساكنان فيجب حذف اللام وبقى الكلمة على حرف واحد سلكوتى

الموصوف به والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يجز قيامهما مقامه * قوله كقول الشاعر انما يعرف ونحو اللهم صل على محمد وذويه وما وقع فى كلام بعض المتأخرين واصلى على نبيه محمد وآله وذويه فذلك اقتباس من الدعاء المأثور * قوله وكانه خص المضمر آه يعنى ان المناسب للمقام النظر الى حال اضافته الى الضمير الخاص لكن عدل عنه الى نوعه واما العدول الى جنسه فبعيد * قوله اى ذو وكذا متصرفاته وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو ولكنى اريد به الذوبتا * قوله والفاعل الاسمى يجمع على فواعل وكذا الفاعلة الوضعية دون الفاعل الوضعى * قوله كالكاهل وهو اسم بحسب الاصل قال قدس سره فى الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب العارض * قوله بنى لوحظ مع سابقه الذى هو متبوعه كان فى الرتبة الثانية منه وان كان فى الرتبة الثانية والرابعة مثلا بالقياس الى غيره كالصفة الثالثة والرابعة فقوله ثان لبيان الحال لا للتصيير ومنهم من قال المراد بالثانى هو المتأخر مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المقدم على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله والسلام الا ان يراد السبق او التأخر بحسب المرتبة * قوله بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انهما متغايران شخصا بحسب القصد فلا يرد النقض بقراءة الكتاب جزء جزء لان اعرابهما واحد بحسب القصد ظهر فى موضعين * قال من جهة اى المقتضى للاعراب * قوله شخصية فلا يرد المفعول الثانى من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا لا شخصا * قوله ناش من جهة واحدة شخصية آه وان كان لغيرها مدخل

فى ذلك وهو كونه نعتا للفاعل * قوله لان المجئ المنسوب آه
لاحد ان يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضى لاعراب زيد
فى جاءنى غلام زيد هو فاعلية غلام زيد لان المجئ المنسوب
الى غلام فى قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم
الا ان يراد المعية فى الانتساب اليه لان النعت هو المنعوت
بحسب الذات * قوله ثم ان لفظة كل آه وكذا لفظة التوابع لان
التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل
مقحمتان زيد تالبيان الجمع والمنع * قال النعت قدمه على سائر
التوابع لانه اكثر استعمالا واوفر متابعة كما سيجئ * قال يدل
على معنى اى على حالة ثابتة فى متبوعه سواء كان باعتبار نفسه
او باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاءنى رجل حسن غلامه
* قوله اى دلالة مطلقة حاصله ان الدلالة على حصول المعنى
فى متبوعه لازمة لنوع هيئة غير منفكة عنه والشارحون
جعلوه صفة لحصول المعنى فى متبوعه وفسروه بكون التابع
غير مقيد بزمان النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها
مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه انها غير داخلة
فى التابع فلا حاجة الى قيد مخرج وحمل التابع على المعنى اللغوى
مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو المص انه لدفع
توهم ان الحال داخلة فيما قبل هذا القيد وكان منشأ التوهم حمل
التابع على معناه اللغوى ومنهم من قال انه لاخراج التأكيد مثل
جاء القوم كلهم فانه يدل على معنى فى المتبوع وهو الشمول لكنه
مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه يبقى امر البدل مثل اعجبنى زيد
علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك والعطف مثل
اعجبنى زيد وعلمه واما اعتبار قيد الحيثية فى التعريف لاخراجها
وهو ان يكون مذكورا للدلالة على ذلك فكما يخرج تلك الامور

يخرج التأكيد فقيد الاطلاق لاخراجه غير ضرورى * قال
وفائدته لبس من وظيفة النحو * قال وقد يكون بمجرد الثناء آه
وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك فى يوم من الايام وقد يكون
للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم
الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة
المؤكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق
بين بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما ان المؤكدة
تؤكد بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة
والكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها الحاقا لها بالمؤكدة
وههنا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق
نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان قلت كل
من تلك الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند
جمهور الاشاعرة قلنا لا شبهة لاحد فى ان المتكلم لم يقصد
الا كشف المجموع لان المجموع معرف على ان هذا الجواب
لا يجرى فى مثل الانسان الحيوان الناطق فالاظهر فى الجواب
ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجرى على
اجزائه كما فى قرأت الكتاب جزء جزء والبيت سقف وجدران
* قوله ولما كان غالب موادالصفة آه حاصل كلام المص
فى شرحه قال الشيخ الرضى اعلم ان جمهور النحاة شرطوا
فى الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت
برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا وفى الفرق
نظر * قوله رده بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح رد الا ان كونه
نعتا باعتبار انه فى قوة المشتق * قوله ولا فصل بين ان يكون مشتقا
او غيره الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين لا يضاف الا الى متعدد
واو لاحد الامرين فلعله جعل او بمعنى الواو وانما اتى بها دون

الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد فى كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان او تقع بين المتقابلين * قال اذا كان وضعه متعلق بقوله غير مشتق والوضع هنا يعم الوضع النوعى الشامل للوضع النوعى الذى فى المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء على ان اسم العدد فى المعدود مجاز ونحو مررت برجل اى رجل بناء على ان اى هذه استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال فى مدح او ذم بجامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه * قال لغرض المعنى المراد بالمعنى الحالة التى هى الدلالة واللام للاجل والغرض مقحمة لينص على ان اللام ليست صلة للوضع * قوله فان التميمى آه ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا * قوله نحو مررت برجل اى رجل اى هذه تكون وصفا لنكرة ومضافة الى ما هو بمعناها ويقرب منه كل وجد وحق تكون تابعة للجنس معرفة كانت او نكرة وتكون مضافة الى مثل متبوعها لفظا او معنى يقال انت الرجل كل الرجل اى انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق فى جميع الرجال وجد الرجل اى كان ما سواك هزل وحق الرجل اى كان من سواك باطل * قال وبهذا الرجل يعنى به اسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضى ذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكامل فى الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل قلت لتجرد الموصوف فى مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع صفات اذ قولك مررت برجل

يفيد

يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطول يكون فى غير الرجل ولهذا يحذف الموصوف فى الاغلب اذا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء فى الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا * قال وبزيد هذا قال الشيخ الرضى اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة * قوله وفى المواضع الاخر التى لا تدل اى لا يقصد بدلالته هذا المعنى * قوله لا المعرفة الا معرف بلام لا يشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظى * قوله التى هى فى حكم النكرة لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام الذات والاسم وفى قوله فى حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد تكون نعتا وليس معرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان الجملة فى تأويل النكرة كما قاله الشيخ الرضى من ان قام رجل ذهب ابوه فى تأويل ذاهب ابوه وابوه زيد فى تأويل كائن ابوه زيدا * قوله لان الدلالة على معنى آه قد سوى الشيخ الرضى بين النعت المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل لعل وجهه ان الجملة التى لها محل من الاعراب انما تكون فى تأويل المفرد * قوله لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها وهى ان يعرف المخاطب والموصوف المبهم بما كان معلوما له والانشائية لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة * قوله الا بتأويل بعيد وذلك فى الطلبية المحكية بقول محذوف كقوله (جاؤا بمذق هل رأيت

الذئب قط) اى بمذق مقول عنده هذا القول كما يكون فى الحال
والمفعول الثانى من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر تقله
* قوله واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية اى لم يكن
حالا لنفس الموصوف ولا لمتعلقه وفى الملازمة مناقشة لجواز
حصول الربط بغير الضمير كما فى خبر المبتداء * قال ويوصف
بحال الموصوف الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله * قال
وبحال متعلقه المتعلق اعم من ان يكون ما له اضافة ولنسبة اليه
كالاب والغلام او ما له ربط الى ما له تلك النسبة كقولك
قام رجل ضارب اباه زيد * قوله يعنى بصفة اعتبارية انما يصح
الوصف بها لانها بمنزلة حاله باعتبار نفسه فى حصول الفائدة
* قوله فى عشرة امور انما تبعه فى تلك الاشياء لكونه اياه
فى المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به * قال والتعريف والتنكير
اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح
او ذم استشهادا بقوله تعالى (ويل لكل همزة لمزة الذى
جمع مالا) والجمهور على انه بدل اونعت مقطوع رفعا ونصبا
واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة * قال والافراد
والتثنية والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد
مجموعا من اجزاء كوصف النطفة بالامشاج فانها مركبة
من اشياء كل واحد منها مشيج * قوله او فعيل الى غير ذلك
كاسم التفضيل المستعمل بمن * قال والثانى يتبعه فى الخمسة
الاول ثلثة منها ذكر مجملا بقوله فى الاعراب ان قيل
ان الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو
قام رجل حسن وجهه بالنصب او الجر وح يطابق الموصوف
فى العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه ح من قبيل وصف
الشئ بحال نفسه تمحلا وذلك لان نصبه على التشبيه بالمفعول

تمحلا

تمحلا والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير
فاعلا تمحلا * قوله لانه بمنزلة يقعدون غلمانه لكن ضعف
قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف
والواو فى الفعل فاعل فى الاغلب بخلاف الالف والواو فى الصفة
فانهما علامتان قطعا * قوله وحمل عليهما ضمير الغائب
اجاز الكسائى وصفه لقوله تعالى (لا اله الا هو العزيز الحكيم
والجمهور يحملون مثله على البدل * قوله لانه لبس فى المضمر معنى
الوصفية بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب
والغيبة وفيه ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل او المفعول
دال على معنى الوصفية كرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى
اذا كان فى قالب الضمير لا يقصد به التوصيف والاولى
ان يقال فى التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا
والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله والموصوف
اخص او مساو اشارة الى هذا التعليل ولهذا قرنه به او اكتفى
به فوقع الدليل موقع المدلول كما فى نسخة الشارح الرضى * قوله
اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا منهم من حمل الاخص
والمساوى على ماهو المصطلح المنطقيين وهو الاخص والمساوى
بحسب الصدق وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة
كان او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق او حيوان ناطق
والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة فيه
واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثمه لم يوصف ذو اللام آه
على ذلك الا ان يعتبر استخدام بان يكون ثمه اشارة الى الاخص
والمساوى بحسب اصطلاح النحويين ان قيل لابد فى الاستخدام
من الضمير كما يدل عليه تعريفه اجيب بان اسم الاشارة فى حكم
الضمير او فى قوته فان قوله من ثمه فى قوة قولك من اجله * قوله

لانه المقصود ولا يجوز ان يكون المقصود الاصلي منحطا في الرتبة
عما ليس مقصودا * قوله ان اعرفها المضمران قال الشيخ الرضي
كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه
الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف
من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند
الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند
الوضع غير معين وانما تعيينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع
اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء
الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة
ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف
من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب
والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين
والموصول كذى اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه
مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه
هذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريفه انقص ولذا يوصف
المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر * قوله الا بمثله اي
ذي اللام الاخر او الموصول فسره بالمماثلة في التعريف حتى
لا ينتقض بقوله تعالى (قل ان الموت الذي تفرون منه) ولا يخفى ان
ذات المثل لو لم تعين لبس فيه كثير فائدة فلهذا عينه بقوله اي
ذي اللام آه فكانه جعل لا ضافة عهدية واشارة الى ما هو
المعروف عند جمهور النحاة لا يقال يبقى فيه امر وهو ان الموصول
الواقع صفة ما في اوله اللام نحو الذي واخوته دون ما ومن
واي الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المحصور فيه اعم من المحصور
نعم يبقى استدراك قوله او بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل
المضاف ادنى من المضاف اليه والشارحون فسروه بذي اللام

مثل جاءني غلامك الظريف

وح ينتقض بالاية المذكورة واجيب عنه تارة بان المراد ما هو
ذو اللام صورة وتارة بان الموصول مع صلته في قوة المعرف باللام
فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تأمل * قوله
او انقص منه ينبغي ان يدعى ان الانقص لا ينحط الى درجة ما هو
دون المضاف اليه حتى يثبت المدعى * قوله ان المشار اليه انسان
بدليل الاشارة والمرور * قوله بل رجل بقرينة تذكير اسم
الاشارة والصفة * قال العطف هو في اللغة الامالة لقب هذا
القسم من التوابع به لامالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله
وسمي ايضا بعطف النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق
واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة * قوله اي قصد نسبته
آه في صدقه على مثل البيت سقف وجدران خفاء * قوله
بالنسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام الذي فيه متبوعه
لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا غير او جاء زيد وعمرو فان اخوك
وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا في الكلام
الذي فيه زيد * قوله لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها
وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح
بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتأكيد ان
المنسوب اليه بحسب الظاهر هو المنسوب اليه في الحقيقة
لا غير اي لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة او ان المذكور
بلفظ العموم باق على عمومه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء
فالمقصود هو المبين والبيان فرعه * قوله واجيب بان المراد
آه فيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه
بحسب الواقع بسبق اللسان وثانيها انك توهم انك غلط به مثل
هند نجم بدر شمس وثالثها انك نسيت البدل فذكرت المبدل منه
من غير سبق للسان ثم تداركته ولا شبهة في ان المبدل منه في تلك

لاقسام لبس توطئة فيدخل بدل الغلط فى حد العطف لو لم يكن قوله يتوسط داخلا فيه وقد يجاب ايضا بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل النسبة المدركة على نهج واحد من انحاء الادراك اعنى الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقى القصدان اولا فباعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن لاشتراك المعطوفين بهما مع سابقهما فى اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا وباعتبار كونها على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف باو واما وام لان النسبة فى كل من المعطوف عليه والمعطوف بها على نهج واحد وهو التردد وبعدم اشتراط بقاء القصد دخل فيه المعطوف ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه ببل وقصد التابع * قوله ولم تم الحد بما ذكره اه يحتمل معنيين احدهما ان قوله يتوسط حكم خارج عن التعريف واخر المثال عنه اعنى قوله مثل قام زيد وعمرو لانه يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف اولانه قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما انه داخل فى التعريف كما ينساق الى الفهم ويؤيده تأخر المثال لكن ليس له دخل فى لمع واتباع كما مر نظير ذلك فى تعريف الاعراب * قال يتوسط بينه الاظهر يقع فكان فيه تجريدا * قال واذ عطف اى اذا اريد العطف * قال اكد لا يعاد الرافع كما يعاد الخافض لان التأكيد اخف من الاعادة * قوله لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يغنى عما هو الواجب نحو قولك حضر القاضى امرأة والحافظوا عورة بالنصب * قوله واعلم ان مذهب البصريين اشارة الى انه خالف القبيلتين لانه اوجب التأكيد حيث قال اكد ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب الاستحسانى قلت يأبى ذلك ما ذكره فى بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب

مثل

مثل جئت وزيدا * قوله حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضى لا يعاد العامل الاسمى الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود * قوله بدليل قولهم بينى وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فلا يتصور عطف المضاف وفى نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثانى معنى اذ يمكن استيناف معنى الجار ويكون بسبب الاستيناف له معنى لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب بين كان الظاهر ان يكون حكمه كحكم بين * قوله كما فى الحرف يعنى انه ليس باقل من الحروف الزائدة * قوله مستدلين بالاشعار وبقوله تعالى (تساءلون به والارحام) بالجر فى قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها تقدير الباء وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل فى الاختيار الا فى نحو الله لافعلن وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير وبالابوين والارحام وثالثها بان الواو للقسم وفيه انه قسم السؤال لان ما قبله واتقوا الله الذى تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء ولما كان القسم انما يكون لتأكيد ما هو المقصود فى الكلام لم يصح صرف القسم الى قوله تعالى تساءلون لان المقصود الامر بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفى والكوفيون اجاز وترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذ لم تكن القراآت السبع متواترة * قوله وقوى الظاهر وليقوى * قوله كالاعراب فى كونه من الاحوال العارضة له فى نفسه تأمل لان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك * قوله لقصد عدم التعيين بناء على ان الاضافة للعهد الذهنى * قوله او مجهول اه اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذ لم يكن له

مرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبنى على ما
ذهب اليه الشيخ الرضى من الضمائر الراجعة الى النكرات اذا
لم تكن تلك النكرات مختصة بحكم وصفة كانت نكرات * قوله
اذ لو نصب اوخفض اه ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما
وعمرو معطوفا على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولى
عامل واحد لامتناع عمل ما فى الخبر المتقدم * قوله فتعين الرفع
على ان يكون اه يحتمل ان يكون مبتداء وعمرو فاعله وانما
لم يذكر هذا الاحتمال لانه فى قوة الفعلية فتصير بمنزلة عطف
الفعلية على الاسمية * قوله بان يكون معناها السببية لا العطف
كالفاء الناصبة للمضارع * قوله لكنها بجعل الجملتين كجملة
واحدة وذلك لا تصال بينهما بالسببية افاد الشيخ الرضى
ماحاصله ان الجملة التى يلزمها الضمير كالصلة والصفة
وخبر المبتداء اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بها
بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا عنه اولا او بغير
ذلك جاز تجرد احديهما عن الضمير اكتفاء به باحديهما
وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فقول
الذى جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذى يعقب مجيئه
غروب الشمس زيد وكذا الحال فى ثم واما الواو فلما كان الجمع
المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا ساعده القرينة على التعلق كان
يقول الذى قام وقعدت هند فى ذلك الحال زيد * قوله واكثر
الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين بحذف المضاف
وانما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه فان مناط عدم الجواز
تعدد العامل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على معمولى
عامل واحد * قوله فهذا العطف وان كان بحسب الظاهر
جائزا آه كانه اشار به الى دفع ماقيل فى هذا المقام من ان التالى

في قوله

فى قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز مناف للمقدم
وان لفظة اذا وصيغة الماضى يقتضى التحقق فكيف يصح الحكم
بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يجز العطف على عاملين
مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظاهر متحقق
والتحقق بحسب الظاهر لا ينافى لامتناع بحسب الحقيقة
ولعل النكتة فى العدول عن الصواب المبالغة فى الامتناع فكانه
قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكنا نحكم
بامتناعه لقيام الدليل الجلى وهو قيام حرف مقام عاملين ولك
ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد العطف وح
يندفع الاشكال المذكور لكن يتجه عليه ان عدم الجواز
لا يبتنى على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة
فى التعليق * قوله لكنه لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام
الشيخ الرضى ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف
على معمولى عاملين جائز الا مافيه الفصل بين العاطف والمجرور
نحو ان زيدا فى الدار وعمرا الحجرة فانه يمتنع اتفاقا للفصل بين
العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور وان مذهب سيبويه
والفراء المنع مطلقا واما المتأخرون فهم يجوزون اذا تقدم
المجرور فى المعطوف عليه وتأخر المنصوب او المرفوع ثم يأتى
المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يجز
نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو فمنهم من استدل على عدم الجواز
بعدم استواء آخر الكلام واوله لان المخبر به فى الاول مؤخر
وفى الثانى مقدم والمص استدل بان ذلك العطف خلاف القياس
فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابط المذكور انتهى
حاصل كلامه ومن هذا التفصيل يظهر مافى الكلام المص
اما اولا فلانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق

سيبويه واما ثانيا هو ان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا
الا فيما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا فى مادة
متفق عليها و اما ثالثا فهو ان ما استثناه قاصر عن الضابط
* قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع
المواد عند الجمهور الا فى نحو فى الدار آه فانه يتبدل عدم الجواز
بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه فانه لايستثنى * قوله
بل يحملانها على حذف المضاف حتى يكون من باب العطف
على معمولى عامل واحد * قال التأكيد جاء بالهمزة و بالواو
عقب به العطف لان العاطف وهو ثم والفاء قد يزاد فى التأكيد
اللفظى كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى (كلا سوف تعلمون
ثم كلا سوف تعلمون) وقوله تعالى (ولا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
* قوله اى حاله وشانه فقوله امر المتبوع فى النسبة او الشمول
كقولك شانك فى العلو اى فى باب العلو اعظم من ان يوصف
وامرى فى الفقر اى فى باب الفقر ظاهر قيل فى النسبة تمييز
عن الذات المذكورة او المقدرة وكانه اراد انه تمييز بحسب المعنى
عن الذات المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشئ وعن الذات المقدرة
اذا كان بمعنى الشان * قوله يعنى يحصل حاله اى الحالة المفهومة منه
بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه فى جاء زيد نفسه مفهوم
من زيد وكما ان الاحاطة مفهومة من جاء القوم كلهم لانك اشرت
بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة فى مجموعهم * قوله اى
فى كونه منسوبا او منسوبا اليه ولذا اطلق النسبة * قوله وذلك
الدفع يكون بتكرير اللفظ لا بتكرير المعنوى فانه غير نافع
لما قصدت به من دفع الغفلة او دفع ظن الغلط فانك اذا قلت
ضرب زيد نفسه فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه

بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه الصورة الاولى * قوله
بذكر كل واجمع آه قال الشيخ الرضى اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة
والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ
الدالة على هذه المعانى نحو جاءنى رجل واحد ورجلان اثنان
ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة
الى غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا
الفاظ الدالة عليها الا لفظ جميع فان الاغلب قطعه عن
الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذه المعانى على ضروب
فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط
بعضها لم يجئ الا تابعا على انه توكيد وهو كلا و مثله اجمع
ومتصرفاته واخواته ولا تجئ الا تابعة مضافة على رأى الخليل
وربما نصب جمعاء وجمع حالين على قلة وقد يضاف اجمع
اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاء القوم باجمعهم
بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه واما جميع فهو
بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا
عن الاضافة حالا واما مضافا غير تأكيد يليه العامل نحو مررت
بجميع القوم واما مضافا تأكيدا وهو اقل نحو جاءنى القوم جميعهم
وبعضها يستعمل مرة تأكيدا ومرة حالا وذلك من الثلثة
ومافوقها تقول جاءنى القوم ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها
الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التأكيد والا لم يكن
تأكيدا بخلاف الوصف فى نحو جاءنى رجال ثلثة * قوله اما
البدل والعطف فظاهر خروجهما به لكن فى اخراج بدل
الكل احتيج الى منبه وهو ان المبدل منه فى حكم التنحية فلا يمكن
ان يكون تقريره مقصود التابع فيهما * قوله وافادتها توضيح
متبوعاتها الخ وكذا ينبغى ان يقال وافادتها الكشف والتوكيد

مثل نفخة واحدة ويمكن ان يقال فى الثلثة انها خارجة بقوله
فى النسبة والشمول لانها لا تقرر امر المتبوع لافى النسبة ولا
فى الشمول وهذا اظهر قال السيد قدس سره فى حاشية الرضى
قال المص يعنى فى اخراج الصفة المؤكدة مثل نفخه واحده
ان تقرير امر المتبوع لايتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع
لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيهما على النفخ
اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولاشمول ثم اعترض
بان واحدة يدل على معنى الوحدة التى هى مدلولة للنفخة
فاجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لاقصدا انتهى
اعترض الشيخ الرضى على هذا الجواب بان المدلول اعم فان
اجمعون فى قوله جاء نى الرجال اجمعون يقرر مدلول الرجال
تضمنا لامطابقة لان كونهم مجتمعين فى المجىء بمعنى انه لايشذ
منهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام
المشار بها الى رجال معينين لامدلول اصل الكلمة وقد صرح
بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم متصفين بالفعل
فى حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قالا فى قوله تعالى (فسجد
الملائكة كلهم اجمعون) ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون
على ان السجود فى حالة واحدة * قال وهو لفظى ومعنوى
لايجوز ان تؤكد النكرة بالتأكيد اللفظى الا اذا كانت تلك النكرة
محكوما بها ولا يؤكد بالمعنوى مطلقا عند البصريين واما
الكوفيون فيجوزون التأكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه
ذا كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ
الرضى ذلك ليس ببعيد * قوله اى بتكرر اللفظ الاول او به
تكرر اللفظ الاول قيل جاز ان يكون الضمير فى قوله وهو لفظى
راجعا الى المعنى المصدرى للتأكيد بطريق الاستخدام ولا يخفى

بعده اعترض عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيد
فى قولك يازيد زيد جاز ان يكون بدلا مع صدق هذا الحد عليه
واجيب بان زيد يجوز يذكر على انه مقرر كما هو الظاهر وح يكون
تأكيدا قطعا ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه توطئة لذكر
غيره ثم بداله ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق
وح يكون زيد الثانى بدلا وجاز ان يكون شئ واحد مقصودا
وغير مقصود بحسب وقتين * قوله او حكما بذكر المرادف
اعترض عليه بان اكتع واخويه مرادفة لا جمع فيكون
تأكيدا لفظيا مع انه عدها من المعنوى واجيب عنه بانا لا نسلم
المرادفة وكونها بمعنى اجمع لايستلزم المرادفة لجواز ان يكون
ذلك طاريا بعد ضم اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع
ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تأكيد لاجمع بل هى تأكيد لما
اكدبه اجمع واما قول المص واكتع واخواه اتباع لاجمع ليس
معناه انها تأكيد له بل معناه انها اتباع لها استعمالا يعنى انها
لا تستعمل بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها * قوله ويجرى فى
الالفاظ كلها (اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف
عليه اوغير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد
تكرر بتكرار عماده فى السعة نحو بك بك وضربت ضربت
وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره
وحده نحو ان ان زيدا قائم وقد جوز فى تكرير الضمير المتصل
المرفوع والمجرور التأكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك انت
وضربت انت وفى تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير
بالمنصوب المنفصل نحو ضربته اياه وهو واما المستقل فهو
تكرير بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى
(وهم بالاخرة هم كافرون * قوله قيل لا معنى لهذه

الكلمات قال الشيخ الرضى التأكيد اللفظى على ضربين احدهما ان يفيد الاول والثانى ان يقويه بموازنة مع اتفاقهما فى الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثانى معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا اولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له فى حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن فسن او يكون له معنى بتكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشر اى استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثانى اى لامعنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر اشتقاقها كما ذكره الشارح قدس سره * قوله ويمكن استنباط مناسبات الخ اما بالتمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما الرى فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد والدوام امتداد وجودى * قوله وعن بعض العرب نفساهما والاول اولى لكراهتهم اجتماع ثنتين حيث تأكد اتصالهما لفظا ومعنى * قال باختلاف الضمير فى كله وكذا فى جميعه * قوله اوالجمع غير جمع المذكر السالم فانه لايؤنث * قوله وجمع فى جمع المؤنث اوما يجرى مجراه وهو ماسوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسى فانه جوز اذا كان مكسرا * قوله ولاحاجة الى ذكر الافراد قيل اراد بقوله ذو اجزاء ذو امور متعددة يعنى بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد * قوله لان الكلى مالم يلحظ افراده مجتمعة جاز ان يلحظ افراد الكلى مجتمعة ولوكان الحكم على كل واحد واحد من افراده كالدرهم البيض والدينار الصفر كما جاز عكس ذلك ايضا

وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان وكل انسان اى مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسى * قال يصح افتراقها حسا اوحكما اى افتراق حس اوافتراق حكم والظاهر انه لايكفى الافتراق الحسى بدون الافتراق الحكمى حتى لو كان ذو اجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراق حكمها وحالها لم يصح توكيده بكل واجمع فالمعيار الافتراق الحكمى * قوله مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضى قد يكون لشئ اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت العبيد فاذا اكد بكل يرفع الاحتمال الاول لا الثانى لان الاول اشهر فسبق الفهم اليه فلايحصل المقصود فاذا اردت رفع الاحتمال الثانى قلت اشتريت جميع اجزاء العبيد * قوله بخلاف جاء زيد كله القياس عليه يقتضى ان لايصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوزه وهو خلاف القياس * قال واكتع واخواته اتباع لاجمع اذا اردت الجمع بين الفاظ التأكيد وذلك غير كلا فترتيبه ترتيب المتن لكن يناقش فى تأخير ابصع عن ابتع فان الزمخشرى وحده ذهب اليه وتبعه المص قال الشيخ الرضى اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم النفس اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخوته فلكونه اظهر فى معنى الجمع واما تقديم اكتع فى الصحيح على اخويه فلكونه اظهر فى افادة معنى الجمع لانه من قولهم حول كتيع اى تام * قال بما نسب الى المتبوع فيه انه يفهم منه ان البدل لايكون من المنسوب * قال دونه

لا انتهاء حتى اضرب ببل //

ظرف لنسب او حال من المستتر فيه اى متجاوزا من المتبوع *قوله بل يكون النسبة اليه توطئة هذا غير ظاهر فى بدل الغلط * قوله لان متبوعه مقصود ابتداء ومتبوع البدل لايكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء اولا فدخل فيه يا زيد زيد ان جعل بدلا فان لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرنا فى بحث التأكيد لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا التقرير اظهر من ان يقال لان المتبوع لايكون مقصودا لا ابتداء ولا انتهاء مع انه لاحاجة لنا فى اخراج المعطوف ببل الى قوله ولا انتهاء *قوله ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا (ان قلت قد وقع فى كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقى وان الحكم فى المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة (قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكروه بالاستثناء المحض ومن ان يقال ان قولك ماقام احد الا زيد لما كان فى قوة قولك ماقام احد غير زيد كان البدل فى الحقيقة غير زيد وهو مقصود بسلب القيام وح لاحاجة الى تعميم النسبة * قوله وبدل الاشتمال قال ابن جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان وينبغى ان يحمل كلام الشارح على هذا *قوله فالاضافة فى الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة فى الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ والاشتمال والغلط بالرفع

بحذف

بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه ذلك وكذا ان جعل الاضافة فى الاولين بمعنى اللام او فرق بين من المذكورة والمقدرة النائب منابها المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف * قوله بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه * قوله والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يأت به * قوله الا الغلط فان كون الثانى هو المقصود دون الاول ظاهر * قوله وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجعلته مناط الحكم فكانك قلت جاءنى زيد من قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت بذلك المن على المخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية فى عطف البيان * قوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا فلو لم تكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل اشتمال فلا تقول فى بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان الملابس مفهوم معينا * قوله بخلاف ضربت زيدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاخراجه واخراج ماذكرناه * قوله فيدخل فيه الخ اى لم يلزم ثبوت قسم خامس * قوله نظرت الى القمر فلكه فيه ان النسبة الى المبدل منه لايوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثلا لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخير * قال بعد ان غلطت بالقصد وشرطه اسلوب الترقى او بالنسيان او بسبق اللسان قال الشيخ الرضى الاخير ان لايوجد ان فى كلام الفصحاء ثم قال ان وقع بدل النسيان فى كلام فحقه الاضراب ببل * قال بغيره قيل لم يقل بالمبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا * قوله واذا كان البدل يجوز

ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة من معرفة * قوله فالنعت قال الشيخ الرضى ليس ذلك على اطلاقه بل هو فى بدل الكل ثم نقل عن ابى على انه قال يجوز ترك النعت اذا استفيد من البدل ماليس فى المبدل منه كقوله تعالى (بالواد المقدس طوى) اى مقدس مرتين * قوله لئلا يكون المقصود انقص نقل عن المص انه جعل هذا وجها لتوصيف بدل الكل واما فى وجه توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال لانهما لابد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان مفصولا لكان موصوفا به * قوله ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضى انما يصح بدلا اذا تقدم لفظا الزيدون واخوتك والنحاة يوردون فى هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تأكيد لفظى لرجوعهما الى شئ واحد وقد اتفقوا فى مثل (اسكن انت وزوجك الجنة) ان انت تأكيد فكذا هنا انتهى حاصل كلامه ان البدل يفيد مالا يفيده الاول وماذكروه من المثال لايفيده الاول قلنا ان البدل يفيد هنا ما ينبغى ان ينسب اليه الفعل ليس الازيد كما اشرنا اليه فى قولك يازيد زيد * قوله لان الضمير المتكلم والمخاطب قيل ولانه يلزم ان يكون شئ غائبا ومخاطبا اومتكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال هذين الضميرين من الاسم الظاهر * قوله مع كون مدلوليهما واحدا فلا يفيد زيادة على ما يفيده المبدل منه وفيه ان المفهومين متغاير ان غاية ما فى الباب انهما متحدان بحسب الذات * قوله فان المانع فيهما مفقود فيفيد ما لا يفيده المبدل منه * قوله وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء الدبراء پشت ريش شده والعجفاء لاغر والنقباء سوده شده پاى * قوله ان كان فجر اى كذب يقال يمين فاجرة * قوله ان جعلناه بمعنى

حاصل كلام الشارح ان الاسم المبنى ليس مجهولا باعتبار كونه اسما بل باعتبار كونه مبنيا خاصا فاذا كان المبنى المطلق معلوما كان تعريفا للمبنى الخاص مجهولا باعتبار من مفهوم المبنى المطلق ايضا فيلزم تعريف الشئ بنفسه لوجود المبنى المطلق بالمبنى المطلق وحاصل اعتراض المحشى انه يجوز

ان يكون المبنى المطلق معلوما بوجه مجهولا مطلوبا معرفته بوجه اخر فلا يلزم تعريف الشئ بنفسه لوجود التغاير بالاعتبار وحاصل الجواب ان مجرد الجواز لا يكفى ما لم يبين الوجوه المختلفة لاطراده فى جميع مواد الاعتراض بلزوم تعريف الشئ بنفسه

لانها عبارة عن المشاركة فى الصفة بخلاف المناسبة

المصير اى ضمن فيه معنى الجعل * قوله لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى لا يقال جاز ان يكون المبنى المأخوذ فى التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذى اريد كسبه لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال والالم يصح الاعتراض على تعريف بانه تعريف الشئ بنفسه والظاهر ان السر فى ذلك ان اللفظ حقيقة فى مسماه مجاز فى غيره فلو اريد به وجهه لا مفهومه كان مجازا * قوله والامر بغير اللام لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا * قوله والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة لا العكس لانها اعم من المشابهة وهى كافية فى البناء كما يشهد عليه تفصيل موجبات البناء * قوله ولقد فصل يعنى انه اراد بقوله ما ناسب مبنى الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ماذكره صاحب المفصل لكن يشترط ان لا يعارض جهة مقتضية للاعراب كاضافة اى الموصولة وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة للبناء لاستلزامه الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك المراتب * قوله اما بتضمن الاسم معنى مبنى الاصل تحقيقا لا توهما فلا يلزم بناء التثنية لان تضمنها لواو العطف وهمى لا تحقيقى * قوله فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا للشك فلا ينافى التعريف ان قيل فى اى شق يدخل غاق فى قولهم غاق صوت الغراب اجيب عنه بانه غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصياد لا ما يرمى به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا * قوله والقابه عبر عن حركات البناء بالالقاب دون الانواع لعدم اختلاف آثارها * قوله اى

يعنى داخل فى شق الثانى ،،

القـاب المبنى من حيث حركات اواخره و سكونها او القاب البناء المفهوم من المبنى من حيث علامته يعنى القـاب حركات اواخره وسكونها او القاب علامة البناء التى هى حركات وسكون الضم و الفتح والكسر وانما خص بالحركات لان المبنى قد يكون مع الالف والياء نحو يازيدان ولارجلين ولايطلق عليهما الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطـلاق فى كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضى وعندى ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقـة وعلى الحروف الاعرابية مجازا تسمية للنـائب باسم المنوب * قال ضم وفتح وكسر و وقف سمى الضم ضما لحصوله بضم الشفتين و الفتح فتحا لانفتاح الفم فى التلفظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى فى التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس عن الجرى * قوله و بالعكس يعنى يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنـائية * قوله والمراد ان الحركات آه رد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبنى ولعـله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه لان لقب الشئ مختص به فعلى ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور القاب الحركات المبنى لا بخصوصهـا * قوله لانهم كثـيرا ما يطلقونهـا على الحركات الاعرابيـة ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة * قوله حيث قال بالضمة رفعا قد يناقش فيه بالفرق بين ما معه التاء وما ليست معه * قال والكنايات الاولى ان يقول و بعض الكنايات لان بعضهـا معرب كفلان وفلانة * قال والاصوات قيل انهـا ليست اسماء لانها موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية فى البناء ولهذا عدها منهـا * قال المضمر قدمـه على سائر المبنيات اذ ليس فى شئ منه اعراب ولانزاع فى بنائه وليس ايضا

فيه فساد التبـاس وعلة بنائه احتياجه الى حضور اوتقدم مكنى عنه * قال ما وضع اى اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك * قوله من حيث انه متكلم فيه ان ايا فى اياى مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكنى عنه مع قطع النظر عن حيثية التكلم والخطـاب والغيبة وانمـا يفهم تلك الحيثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان ايا يلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لمـا ذكره ويمكن ان يجاب عنه ايضـا بانه مشترك لفظى وتلك اللواحق لتعيين المراد لكنه بعيد * قوله ويخرج بهذا القيد يعنى قوله
لان الاشتراك خلاف الاصل
به لفظ المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولهذا صح انت متكلم وانا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السـابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظـا المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيد اذا عبر المسمى بزيد عن نفسـه بزيد وقس عليـه حال المخـاطب ومنهم من فسر قوله ما وضع لمتكلم بقوله اى مادة او بطريق الكناية وقال بهذا خرج لفظا المتكلم والمخـاطب لانهما موضوعان صيغة وصريحا ولعله اراد بالصيـغه الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون قد يكون للشرط وقد يكون للتحقيق * قوله فان الاسماء الظاهرة كلهـا موضوعة للغائب يعنى لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا تقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل الندا و يقول المسمى
بضمير الغائب لا
بزيد زيد ضرب ولا تقول زيد ضربت وانمـا جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس فى زيد ضرب دليل التكلم * قوله ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا اريد الوضع

يعنى يصدق عليه حينئذ انه ما وضع لذاته متكلم لكن لا من حيث انه كذلك بل مطلقا سلكوتى

لا الهيئة مطلقا

بطريق الكناية خرج لاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم
داخلا فى الحد بناء على ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء
الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاخراجه * قوله اراد بالتقدم
اللفظى آه اعلم ان تفسير التقدم اللفظى بما ذكره يدل على انه
جعل قوله لفظا اومعنى اوحكما من اقسام الذكر حقيقة لامن
اقسام التقديم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصلى هنا بيان
التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضى
بان تقسيم التقدم اللفظى الى الحقيقى والتقديرى خلاف دأبه فان
عادته جعل اللفظ قسيم التقدير كما مر فى بيان حكم المعرب وبيان
الاعراب بل نقول لقائل ان يقول لامعنى لان يجعل الحكمى
من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المص لانه جعل الحضور
الذهنى وعهديته قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولاخفاء
فى ان التمحل ح ليس الا فى جعل العهد فى حكم الذكر واما
التقدم فحقيق لاحاجة فيه الى تمحل نعم لو جعل الضمير راجعا
الى المفسر الذى بعده احتيج الى تمحل فى التقديم بان يقال مثلا
انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضى لذاته تقدم
المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض * قوله اما
مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام
ومنهم من خص بالاول وجعل الثانى من باب السياق والاول
اظهر * قوله كقوله تعالى (هو اقرب للتقوى) وكقوله تعالى
حتى اذا توارت بالحجاب اذ العشى يدل على توارى الشمس والشيخ
الرضى جعله من باب المفهوم من السياق والظاهر انه ليس منه
لانه المفهوم من لفظ واحد * قوله فكأنه متقدم من حيث المعنى
الظاهر انه يقال من حيث اللفظ * قوله ومن سياق الكلام السابق
على الضمير او الواقع فيه الضمير وان كان مع ضميمة قرينة

خارجة كما قال الشيخ الرضى فى قوله تعالى انا انزلناه فى ليلة القدر
ان النزول فى ليلة القدر التى هى فى رمضان دليل على ان المنزل
هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن
* قوله وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا واما الضمير فى باب التنازع
فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل * قال فالمنفصل الفاء
للتفسير * قال المستقل بنفسه فى التلفظ بلسان التخاطب
* قوله لقيامه مقام الظاهر مع اعرابه للاختصار * قوله
لا مانع (ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف
والمضاف اليه (قلنا لايقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان
الفصل بينهما مطلقا قبيح * قوله الاول ضربت وضربت
قيل الاولى ان يقول ضربت واضرب الى ضربن ويضربن
ليكون افراد المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او
مستقبلا او بان المقصود التنظير لا استيفاء العدد (ان قلت
فلم ذكر صيغة المجهول (قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف
الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اولى من
بيان مبتدء * قال الى ضربن قيل الى هنا لمد الحكم لا للاسقاط
فيلزم ان لايدخل ما بعدها فى الحكم واجيب بان معناه الاول
ضربت وضربت ومادون ذلك الى ضربن وضربن فيكون
الى ح للاسقاط فيدخل * قوله وانما بدأ بالمتكلم والصرفيون
يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقى
* قوله انا نحن قد تبدل همزته هاء نحوهنا وقد يمد همزته
نحو آنا وقد يسكن نونه فى الوصل وهو عند البصريين همزة
ونون والالف زيدت للوقف * قوله والضمير فى انت الى
انتن هو ان اجماعا قال الشيخ الرضى هو مذهب البصريين

ای ارجاع الضمیر قبل ذکر المرجع عند البصریین فی تنازع الفعلین فی الفاعل فللتحرز اه

ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عماد كما ان لواحق اياك واخوته ضمائر عند الكوفيين واياعماد * قوله لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان لان المشاهدة شاهدة على الفرق * قوله واعطوا الغائب حكم المخاطب وذلك مبنى على تغاير الواحد الغائب والواحدة الغائبة قياسا على المرفوع المنفصل كهو وهى * قال خاصة قيل حال من ضمير يستتر والتاء للمبالغة او مصدر كالكاذبة منصوب بمحذوف اى اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة * قوله التى وضعها للاختصار اى المنظور فى هذا الباب الاختصار اما اولا فبأخذ المعانى المقتضية للاعراب فى مدلولاتها لئلا يحتاجوا الى اعراب واما ثانيا فبقلة الحروف وهى فى المتصلة ظاهرة واما فى المنفصلة فلانك اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك باسمائها وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا منها واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذى فى الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج فى تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت او انا او هو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل فى هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل * قوله استتار الفاعل ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا ادرى من اى مقولة هو * قال للمتكلم صفة للمضارع * قال مطلقا اى زمانا مطلقا او استتارا مطلقا والظاهر ما قاله الشارح من انه بيان للمتكلم وكذا الحال فى قوله وفى الصفة مطلقا * قال وفى الصفة مطلقا نذكر قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف * قال ولا يسوغ

المنفصل

المنفصل الخ لا ينحصر صور الانفصال فى ما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفى او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة فى الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انتم وذلك لان عامله احد جزئى الجملة فاعتنى بابرازه وكذا فاعل المصدر * قال الا لتعذر المتصل اللام للوقت او للاجل * قوله اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير * قال او بالفصل من بابه ما وقع تابعا تأكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع بعد ما المقيدة للسلب فى اول الامر نحو ما ضربنى الا انت او زيد وما وقع ثانى بابى علمت واعطيت اذا كان الاتصال يورث التباسا بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالاتصال فى باب اعطيت اولى والانفصال فى باب علمت اولى * قال لغرض قال الشيخ الرضى احترز به عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه لان قولك ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المعمول على الفعل يفيد كونه اهم * قال صفة جرت يعنى بالجرى ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا * قوله اقتصارا على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف * قال وما ضربك الا انا وكذا ان ضربك انا * قوله ولكنه تأكيد لازم للفاعل الخ هذا هو تحقيق الشيخ الرضى وقد فصل هنا تفصيلا وقال اذا اختلف ما جرى عليه وما هو له فى الافراد وفرعيه يعنى التثنية والجمع وفى التذكير وفرعه وهو التأنيث فلا لبس سواء كان متحمل الضمير صفة او فعلا وان اتفقا فى ما ذكر فان اتفقا فى الغيبة ايضا فاللبس

شكل مررت بهند برجل ضاربته هى ونحو قولك جئتمانى وجائنى زيد ضاربه انتما ونحو الضاربه انت زيد ونحو زيد هند ضاربها هو لا يختلف بين اولى العلم وغيرهم سلكوتى

حاصل نحو زيد عمرو ضاربه او يضربه هو والزيدان العمران ضاربا هما او يضربانهما وقس على ذلك

نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها فلو لم يأت الضمير لعلم ان الضمير لزيد لا لهند وقس عليه في ضاربه او يضربه ما سواه

لاشتراك الصيغة نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل بهما لما سيجئ من انه لا اعتبار للدفع الحاصل بالمفعول //

سواء كان المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبته مع المخاطبين فان اللبس حاصل هنا ويرتفع بالتأكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتأكيد فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد البصريون في الجميع سواء كان هناك لبس اولا وسواء رفع اللبس اولا واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تأكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت (فان قلت ضمير المفعول في انا زيد ضاربه يرفع اللبس فلم لم يكتفوا به (قلنا لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتي لمجرد رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه * قال واذا اجتمع ضميران ولم يكن مما تعذر فيه الاتصال * قوله احترز عما اذا تساويا قال سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز الاتصال واجاز المبرد قياسا على الغائب * قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين فيه انه يجوز ان يترجح الاول بانه فاعل في الاصل كضربتك او فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار البشاعة في اللفظ * قوله فيلزم انفصاله لعذر ولان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فيأنف من كونه متعلقا بما هو ادنى * قوله وحكى سيبويه اي من النحاة وقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة * قال فلك الخيار

لاجتماع

ايضا فيقال اعطيتك اياه

فيقال اعطيتك اياه

فان قالوا بالابتداء يعرف ان ضارب مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربه هي //

: من الصور المذكورة في عندي درهم اياه اعطيتك وما اعطيتك الا اياه وكخو في الظرف بيع سبع اياك واياه وكخو هند وزيد معطيك اياه هي //

لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال * قوله باعتبار عدم الاعداد او بسبب ان لا منقصة في التعلق مما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال * قوله وان شئت اوردته منفصلا قال الشيخ الرضي والانفصال في باب اعلمت اولى من الانفصال في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكأن الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعولي باب علمت رائحة المبتدأ والخبر وفيهما الانفصال * قوله لانه كان في الاصل خبر مبتدأ (ان قيل انفصال خبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف يصح تمام ثمره (قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في زمان الماضي * قوله لكون ما بعد لولا مبتدأ عند الجمهور او فاعل فعل محذوف او مرفوعا بلولا والوجوه الثلثة تقتضي الانفصال * قوله لكن غير الاسلوب يعني ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله آه من اوله آه فيشمل ضمير المتكلم الا انه غير اسلوب لما ذكره قدس سره * قال وعسيت آه انما لم يقل لولا انت وعسيت الى آخرهما لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعساك اعتبرلهما غاية وحدة * قوله وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام اي مقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال كما ان لدن تجر ما بعدها بالاضافة واذا وليها غدوة ينصبها قال الشيخ الرضي فيه نظر لان الجار اذا لم يكن زائدا لابد له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك * قوله

فيه ان محصل معناه لا يوجب تحقق متعلق لا لفظا ولا تقديرا والكلام فيه //

فالاخفش تصرف فيما بعد لولا و يلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا
* قوله وسيبويه فى نفسه و يرجحه ان التغيير فى واحد * قوله
لتشاركهما فى المعنى لان معناهما اطماع الاطماع والاشفاق فيراعى
جانبى لعل و عسى فينصب الاسم و يجعل خبره مضارعا البتة
والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى وجاز تركه لرعاية لعل
* قال ونون الوقاية وتسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ
السقف عن السقوط يحافظ ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر
* قوله اى ياء المتكلم اذ لم يعهد غيره * قوله لتقى اى ليحفظ عما هو
اخت الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر بخلاف الفتحة
والياء كرهوا ان يوجد فيه ما هو اخت له و بعبارة اخرى كرهوا
ان يوجد فيه ما يكون فى بعض الاحوال علامة له و فى ذلك
مبالغة فى الفرار والتبعيد عن الجر و دخولها فى نحو اعطانى
و يعطينى اما لطرد الباب او لكون الكسر مقدرا كما فى عصاى
وقاضى وتركها فى عسى لحملها على لعل * قوله ولذا سميت نون
الوقاية يعنى اضافته من باب اضافة السبب الى المسبب ولك
ان تقول ايضا انه من باب رجل سوء * قال عريا عن نون
الاعراب سواء كان معه نون الضمير ونونا التأكيد او لم يكن معه
احدها وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون
تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية فى ان لا معنى لها
* قوله لعروضها بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها الزم
لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة * قال وانت خطاب
عام وقوله مع النون ظرف لقوله مخير * قوله يعنى ان كان آه هذا
التفسير مبنى على انه حمل التخيير على تجويز الجانبين سواء كان
مع التسوية اولا وذلك لان قوله واخواتها عام يشمل ليت
ولعل ولان لدن حكمها مع الياء فى المشهورة رجحان النون

ولك ان تحمل التخيير على التسوية كما ينساق اليه الفهم
ويخص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل وقرينة ذكرهما
فيما بعد وتقول فى لدن انه تبع الجزولى فانه ذهب الى التسوية
ويؤيده انه لم يذكره مع ليت * قوله للمحافظة على الحركات
البنائية هذا ظاهر فى غير التثنية واما فى التثنية فوجهه ان كسرة
المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب او انها لطرد الباب * قوله
وعلى السكون فى لدن قال الشيخ الرضى لم يحافظوا على الفتح
والضم اللازمين قال سيبويه يقال فى لد بالضم لدى وفى الكاف
الجارة كى لان السكون يبعد الكلمة عن الاسماء المتمكنة ويقربها
الى الافعال المبنية على السكون والفتح والضم يقربا بها الى
تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التحرز عن اخت الجر فى المضارع
مع النون من حيث انه فعل لا من حيث ان حركة آخره حركة
بنائية وكذا التحرز عنها فى الحروف المشبهة لشبهها بالفعل
وقد صرح بذلك التعليل * قوله تحرزا عن اجتماع النونات
فيه تغليب اذ ليس فى لدن الا اجتماع نونين * قوله كما فى لعل
فانه فى قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين اللامين الا
حرف واحد * قال ويختار فى ليت المشهور فيه ان النون لازمة
الا لضرورة الشعر * قال ويتوسط بين المبتداء والخبر الظاهر
ان يقول ويقع بين المبتداء او الخبر ففيه تجريد ويحتمل ان يكون
بين للتأكيد وانما احتيج الى التأكيد لان حق المبتداء والخبر
ان لا يقع بينهما فصل * قال قبل العوامل و بعدها اعترض عليه
بان العوامل اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتداء وخبرا فكيف يصح
قوله يتوسط بين المبتداء والخبر قبل العوامل و بعدها واجيب
عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند المص و بان
فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتداء مثلا الجزء الاول من الاسمية

وبالخبر الجزء الثانى منهما وباب المبتداء والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رأيت هذا الشاب فى شبابه وصباه ونه حقيقة وفيه نظر لان الوصف فى الحاضر لغو وفى الغائب معتبر ولهذا بنى الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الوصف بالغائب فنظيره رأيت شابا فى شبابه وصباه لا رأيت هذا الشاب فى شبابه وصباه * قال صيغة مرفوع انما اتى الفصل بما هو فى صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير صورة المرفوع لتناسب الطرفين اعنى المبتداء والخبر * قال مطابق للمبتداء ليشا كله وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان تذكير الضمير فى المرفوعات هو باعتبار الخبر * قوله وتكلما وخطابا وغيبة ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب * قال يسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبريته * قوله وذلك التوسط ليفصل يعنى ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا جملة معترضة بين الغاية والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان المقصود بيان التسمية لقال لانه يفصل اولانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف او بالوضع * قال نعتا قيل يحتمل ان يكون حالا * قوله ان يكون الخبر معرفة ان قلت ينبغى ان لا يشترط ذلك الاشتراط لثبوت الالتباس فى المبتداء والخبر اذا كانا نكرتين قلت انما لم يعتبروا ذلك لان صيغة الفصل تفيد التأكيد فان قولك زيد هو القائم فى معنى زيد نفسه القائم واذا كان تأكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد والظاهر ان يقال انما اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف

القياس ينبغى ان يقتصر على مورد السماع اجاز المازنى وقوعه قبل المضارع كقوله تعالى (ومكر اولئك هو يبور) واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتداء او تأكيدا كما فى قوله تعالى (انه هو اضحك وابكى) وفيه نظر اذ يلزم تأكيد الظاهر بالضمير وفى نظيره تأكيد المنصوب بالمرفوع والجواب بانه تأكيد للضمير المستكن فى الفعلين لكنه قدم للحصر كما فى انا عرفت ليس ذلك بالحقيقة احتمالا آخر لانه ح مبتداء عند المحققين * قال ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله له لانه ظرف مستقر او ظرف للنفى * قال وبعض العرب يجعله مبتداء وبعضهم يجعله تأكيدا لما قبله ويمنعه دخول لام التأكيد عليه فان لام التوكيد لا تدخل التوكيد * قال ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة الخبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتداء فانه ح يجوز ان تكون فعلية كقوله تعالى (فانها لا تعمى الابصار) * قوله ولا يبعد الخ هذا وجه وجيه * قال ضمير غائب لان المراد به الشان والقصة وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتداء فيلزم مطابقتها له كما ذكر * قوله ويحسن تأنيثه قال الشيخ الرضى تأنيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع * قوله والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب نعم قوله يفسر وصف له * قوله بان كان مبتداء او بان كان عامله حرفا والضمير مرفوعا الى غير ذلك * قوله اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات هكذا قالوه وفيه ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصحح الحذف بل لابد له من قرينة وجازان يقال قد تقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فكرفع الجزئين فى نحو قوله

اى الكوفيون ويرد عليهم ان الظاهر لا يؤكد بالمضمر // فلا يقال زيد نفسه كريم //

عليه الصلاة والسلام (ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون) واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا فى الشعر على ضعف (ان قلت فينبغى ان لا يكون حذفه ضعيفا (قلنا تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان تكون الجملة الواقعة بعدها فى تأويل مفرد وهى اسمها وخبرها محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع * قوله لان الخبر كلام مستقل هكذا قاله الشيخ الرضى وفيه ان استقلاله لاينافى ثبوت القرينة كما قال هو فى قوله ان من يدخل الكنيسة يوما آه وذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة (ان قلت يجوز ان يقول ان هذه من حروف التصديق (قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيه ماقلناه فى الحديث قال قدس سره فى الحاشية الكنيسة معبد النصارى والجاذر جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية * قوله اى اسماء وضع كل واحد منها انما فسر بذلك لان المفسر بحسب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه * قوله اشارة حسية هى تخييل امتداد واصل بين المخيل وما يصير غاية الامتداد وهى لا تكون الا الى محسوس مشاهد * قوله فلا يرد ضمير الغائب ولا يرد ايضا ان هذا تعريف للشئ بمايساويه فى المعرفة والجهالة لان المعرف ليس مايفهم من الاسماء مفردة قد اضيفت الى الاشارة بل اذ لذلك المركب الاضافى معنى اصطلاحى كما اشار اليه اريد بيانه بالاشارة المعلومة لكل واحد ومن الظاهر ايضا انه ليس تعريفا للشئ بنفسه كما توهم لان المأخوذ فى المعرف جزؤه بل قيده وانما يكون كذلك لو كان نفسه مأخوذا فيه * قوله محمول على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شئ

قوله لان المعرف ليس اه يعنى ليس المعرف المعنى التركيبى المستفاد من التركيب الاضافى بل المعنى الافرادى الذى نقل اليه المركب الاضافى فى الاصطلاح سلكوتى

بالنقل الى المعنى الاصطلاحى

الا ويدل عليه * قوله وهى ذا للمذكر لما لم يصح حمل ذا على هى لعوده الى الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحشين تارة بان قوله هى مبتدأ محذوف الخبر اى وهى خمسة والجملة التى بعده مبنية والاولى ان يقال وهى فيما سيذكر وتارة بان ذا خبر بتقدير معطوف اى وهى ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف اى هو للمذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ حذف المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله للمذكر خبر لذا والجملة خبر المبتدأ الاول بتقدير العائد اى وهى ذا منها للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدأ خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ اى هى منها ذا للمذكر ولا يخفى مافيه من التكلف مع ان سرد الكلام ليس على نسق ثم قال قوله لمثناه ذان من باب حذف الموصول اى الذى لمثناه ذان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل ان بعض المحققين مالوا اليه وقيل ان قوله تعالى (وما منا الا له مقام معلوم) من هذا الباب اى ما منا الا من له مقام معلوم اذا ظهر تلك الوجوه ظهر لك ان توجيه الشارح احسن والطف * قوله والعامل فى الحال معنى الفعل آه فى ان قوله ذا جزء للخبر على تحقيقه فان نظيره البيت سقف وجدران وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع * قوله قدم آه يمكن ان يقال انه قدم لان الذهن ينساق الى المثنى والجمع بعد ذكر المفرد * قوله على احد الوجوه قال قدس سره فى الحاشية وقيل ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ ولساحران خبره وقيل ضمير الشان ههنا محذوف اى انه هذان لساحران * قوله بقلب الالف ياء فان الياء قد تكون علامة للتأنيث نحو تضربين * قوله بقلب الالف والياء هاء لان الهاء قد تكون مبدلة من تاء التأنيث فى الوقف * قوله بوصل الياء لحصولها

من الاشباع او لجمع العوضين * قوله ولا يثنى من لغاته آه لم ترد التثنية المتعارفة لان المعرفة لا تثنى الا اذا نكر ولا ينكر اسم الاشارة * قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصله * قوله على سبيل اللحوق يعنى ان اللحوق يقتضى اعتبار اصل اولا ولا يلزم ان يكون اتصالا بالاخر وانما اختار هذه العبارة لدفع ماقديتوهم من انها جزء الاسم الاشارة اعلم انه قد يفصل بين ها واسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف وذلك بانا واخواته كثير نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وهاء هوذا وبغيرها قليل * قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها فيه ان ضمير افعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فالاولى ان يقال لان معناها غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول فى ترجمة ذاك ايذت وفى ترجمة ذلك آنت * قال وهى الحرف يذكر ويؤنث واعتبر هنا تذكيره بقرينة تذكير اسم العدد اعنى خمسة * قوله اى حروف الخطاب فانه اقرب ويحتمل ان يفسر باسماء الاشارة * قال وذلك للبعيد وذاك للمتوسط قال الشيخ الرضى يكون الكاف للمتوسط وللبعيد دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة للقرب والحضور لانه للمشار اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية فى الاغلب الى الحاضر القريب الذى يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان فى كلام واحد الا فى مواد مخصوصة فلما اورثت الكاف فى الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال التوسط واذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامته وهى اللام * قوله ولما رأى المص الخ

سا فلا يقال يا هذاك

٨ وهى ان تجمعهما فى كلمة الخطاب نحو انتما فعلتما او يعطف احدهما على الآخر نحو انت وزيد فعلتما سلكوتى

كذا ذكره الشيخ الرضى (وفيه شىء لان استعمال كل مقام الآخر بالتأويل كما ذكر فى علم البلاغة فلك ان تقول انه قال يقال اشارة الى الاستعمال فانه لو قال وذا للقريب لم يفهم منه الا الوضع * قال وتلك الخ لما كان المخالفة بين ذا واخواته فى العدد اكتفى به * قوله اشارة الى كلمة ذلك لان ماعداه غير صالح لذلك اذ لبس فى ما ذكره زيادتان الا فى ذلك * قوله بضم الهاء وتخفيف النون للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد وثمه ايضا للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا يلحق ثمه * قال خاصة اى اخص خصوصا ذكرت للتأكيد * قوله لايستعمل فى غيره الا مجازا كما اذا استعمل فى الزمان كقوله تعالى (هنالك الولاية لله) اى ح وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اى مواضعها * قوله اى اسم لايتم آه حال كونه جزء وهو بعيد عن المعنى المراد * قوله او لايصير جزء تاما آه ذكره الشيخ الرضى هذا الاحتمال وقال ذلك لان الافعال الناقصة لاحصر لها * قوله والمراد بالجزء التام آه حمل الشيخ الرضى الجزء التام على ركن الكلام كما ينساق اليه الفهم اولا وقال معناه ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلة هذا هو الحق ولكن لاوجه للتخصيص اذ لو اردت ان تجعله فضلة لم يكن الا بصلة فلهذا صرف الشارح قدس سره الجزء التام عن ظاهره * قوله والمراد بالصلة معناها اللغوى كذا نسب الى المص وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء فى ان المتبادر معناها العرفى قيل لو قال بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا

اوقصد بيان الاسم المصطلح عليه بتلك الجملة والضمير (وفيه
ان مقام التعريف التفصيل لا لاجمال ثم التفصيل فى الخارج
التعريف وان ذلك القصد مناف لما نقل عنه من ان المراد
معناه اللغوى نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه
التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القوم فى اللفظ
لانهم اخذوا الصلة العرفية فى تعريفه * قوله لكان هذا القول
مستدركا آه لايقال جاز ان يكون لاخراج الموصول الحرفى
وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر فانه لايحتاج الى عائد
لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون
لان المراد بها الاسم
جزء تاما اصلا نعم الجزء التام هو المأول بالمصدر لا الحرف
المصدرى المنضم اليه الجملة كما فى الموصول الاسمى * قوله
ولقائل ان يقول يمكن آه لقائل ان يقول بل يجب ان يقال
ذلك والا لزم نقض الحد بمن الشرطية لايقال فاذن يلزم
ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحى بالصلة الاصطلاحية
كتعريف العالم بماله العلم وذا لايجوز لا لماقيل من ان تعريف
العالم بماله العلم جائز اذا فسر العلم بعد ذلك كان يقال مثلا
العلم صفة يتحلى بها المذكور لمن قامت هى به لان الخفاء فى العالم
كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة
لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبدئه فتعريف العالم بما له العلم
تعريف للشئ بنفسه فى الحقيقة على ان قوله وصلته جملة
خبرية ليس تعريفا لها والا لزم التعريف بالاعم بل لانا نقول
المراد بالموصول معناه العرفى وهو باعتبار هذا المعنى ليس
مأخوذا من الصلة العرفية ولايدل بهيئة الاشتقاقية على شئ
من معناه العرفى حتى يكون تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم
* قوله بان يقال الصلة جملة الخ فيه تأمل * قوله وصلته اى

صلة ما لايتم جزء آه جعل الضمير راجعا الى ما اعتبر الصلة
بالقياس اليه لا الى الموصول * قال جملة خبرية انما كان كذلك
لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان
المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له
وذلك لايتصور فى الجملة الخبرية واما وقوع الجملة القسمية
صلة كقوله تعالى (وان منكم لمن ليبطئن) فلان الصلة هى
جواب القسم وهو جملة خبرية * قوله او ما فى معناها كاسمى
الفاعل والمفعول فلا حاجة ح الى القول بان قوله وصلة
الالف واللام اسم فاعل او مفعول بمنزلة الاستثناء * قوله
لاغير ضمير الا نادرا فانه قد يجئ الظاهر موضع الضمير * قوله
لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية وليست بالحقيقة لاما
حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول بان الضمير
راجع الى موصوف مقدر بعيد * قوله جملة معنى ولهذا يعمل ح
ولو كان بمعنى الماضى وايضا لايكون صلته مصدرا لانه لايقدر
بالفعل الا مع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لاتكون
الا جملة * قال وهى اى الموصولات لاحظ معنى الجمعية باعتبار
الخبر كما ان تأنيث الضمير باعتبار ان خبره جماعة فيكون المرجع
مفهوما من السياق والضمير واقع فيه * قوله الذى اصله لذى
عند البصرية زيدت اللام عليها تحسينا للفظ حتى لايتوهم ان
الجملة التى بعدها صفة لها فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة
ولما كان وزنه وزن الصفات جاز ان يكون صفة لما ان ذو الطائية
لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سائر
الموصولات * قوله والتى بقلب الذال تاء * قال واللذان واللتان
وقد يشدد النون فيهما بدلا من الياء فى المفرد * قوله والذين
كالاتين لجمع المذكر من اولى العلم واللذون فى الرفع هذلية

وقد يحذف النون من اللذون تخفيفا من اللذين ايضا * قال واى
مضافا الى معرفة ظاهرة كانت اومقدرة * قوله بمعنى الذى
وفرعيه وكذا فى قوله بمعنى التى * قوله المنسوبة لى بنى طى
قلبت فى النسبة احدى اليائين الفا والاخرى همزة تحرز عن الاجتماع
بين الياآت * قوله وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع
اسماء الاشارة موصولة بعد ما استفهامية كانت اولا ولم يجوز
البصريون الا فى ذا بشرط كونه بعد ما اومن الاستفهاميتين
اى من الذى فان ذا زائدة ذ بعده موصول * قال والعائد المفعول
سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها
والضمير احد دلايل موصوليتها قال الشيخ الرضى لا يجوز
حذف العائدين اذا اجتمعا فى الصلة نحو الذى ضربته فى داره
زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقى فلا يقوم دليل عليه
ثم الضمير اما منصوب او مجرور او مرفوع فان كان منصوبا
جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل
على ان العائد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان
مجرورا فيحذف بشرط ان ينجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا
او ينجر بحرف جر متعين كقوله تعالى انسجد لما تأمرنا اى به
وتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول اوموصوف بحرف
جر مثله فى المعنى ويماثل المتعلقات نحو مررت بالذى مررت
او بزيد الذى مررت ثم ذهب الكسائى فى مثله التدريج فى الحذف
وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير
منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما
معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان
مبتداء بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ولا مجرورا
اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف شئ اذ الجملة والظرف

يصلح

نحو الذى ضربته زيد
نحو الذى ما ضربت الا اياه
نحو الذى هو زيد يقوم غلامه ونحو الذى زيد فى داره

يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة فاذا حصل المبتداء
المشروط فالبصريون قالوا ان كان فى صلة اىّ جاز الحذف
بلا شرط آخر وان لم يكن فى صلته فيشترط استطالة الصلة
كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله حيث طالت
الصلة بالعطف فقوله فى السماء وقوله فى الارض ظرف لغو
متعلق بقوله اله لانه فى معنى هو معبود فى السماء ومعبود
فى الارض انتهى حاصل كلامه ان قلت فلا معنى لتخصيص
العائد بالمفعول ولا تعميم المفعول لتحقق الاستثناء قلنا قد مر
غير مرة ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف
فى صورة اجتماع الضميرين وكون العائد بعد الا للتنبيه على
انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا فى صورة
الاتصال بالحرف فلانه قلما يحذف ح واما قولك لا معنى لتقييد
حين اتصاله بالفعل وجود القرينة
العائد بالمفعول فنقول فيه ان العائد المجرور ان كان حذفه
بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فنقول المفعول اعم
لا تخوله فى المفعول
من ان يكون بلا واسطة وان كان قبله مرفوعا فقد عرفت انه
على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على
اطلاقه يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت
ان حذفه للاستطالة والكلام فى حذف العائد من حيث انه عائد
ويجرى مذن الجاءان فى المجرور ايضا * قوله عن التمعل
او تجربته التمرن التمكين والتدريب * قوله وتذكيره اياها
كما يذكر مثلا بمعرفة ان الحل والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب
تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما
انهما لا يقعان مضمرين * قوله لان الذى مخبر عنهما اى بحسب
الذكر واما ذات المخبر عنه فهو زيد فى المثال المذكور ولذا قال
فاذا اخبرت عن زيد الى آخره وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس

نحو قوله تعالى ايهم اشد اى هو اشد
اذ يجوز حذف المجرور والمرفوع ايضا
اى استثناء الصورة المذكورة
اى امتناع الحذف فى صورة اتصال الضمير بالحرف ايضا للتنبيه على انتفاء القرينة
اذا وجد قرينة
اى حذف العائد على الاطلاق هو المراد من قوله ويجوز حذف العائد المفعول والمجرور ايضا فان المجرور لا يحذف على الاطلاق وحذفه للاستطالة

الى زيد دون الذى مع انه المخبر عنـــه بحسب الظاهر لان شان المخبر عنه ان يكون مفروغا عنه والجملة الاولى مع اجزائها مفروغ عنهـا دون الموصول * قوله اى اوقعت كلمة الذى الخ لان المطلوب ان يخبر عن الموصول والمخبر عنـــه فى الاسمية مبتداء والمبتداء مرتبته الصدر * قال وجعلت الخ لان المطلوب ان تصف الموصول بالوصف الذى كان لذلك المخبر عنه بلا تغيير شئ من الجملة الاولى ولم يكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصديره مبتدأ فلابد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليـــه مكانه * قال واخرته لانه خبر وحق الخبر التأخير * قال فى الجملة الفعلية خاصة ان قلت اسم الفاعل واسم المفعول قد يكونان مع مرفوعيهما جـــلة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران فلم لا يصح الاخبار بهما قلنا لان هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة اللام * قال فى ضمـــير الشان لو قال فى ضمير المبهم ليشمل مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة * قوله والموصوف والصفة وكذا الفاظ التأكيد فى الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة فى التأكيد فلا يفيد الضمـــير ما افادته ويجب ان يكون الضمير مفيدا لما يفيده المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما البدل والمبدل منه فقـــد اختلف فيهما * قال والمصدر العامل وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن قائم فى زيد قائم فانما يجوز اذا لم تعمله فى الضمـــير المستكن نظرا الى كونه فى الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل * قال فى الضمير المستحق لغيرها اى الذى استحق غيرها * قال وما الاسمية قال الشيخ الرضى لما كان فى المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب برأسه بل بين فى ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل فى اللفظ من المبنيات فى اسماء الافعال

كفجار

كفجار وفساق وباب قطام الموافقـة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القيـاس يقتضى ان تجعل ابوابا برأسها لا الحرفية لانه ذاكر احوال الاسم واما اقسام الحرفية فسيجئ فى بحثه * قوله فانها اما كافة اى مثـلا * قال واستفهامية قد يزاد معها التحقـير والتعظيم والانكار ويحذف الف ما الاستفهامية فى الاغلب عنـد كونها مجرورة بحرف جر او مضاف الا اذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية نحو بماذا تشتغل * قوله نحو ربما تكره النفوس الخ قيل جاز ان يكون ما كافة قال المص الا ان النحاة اختار واكونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعنى قوله من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيـــه انه يجوز ان يكون من للتبعيض متعلقـــة بتكره كما فى اخذت من الدراهم اى شيئا من الدراهم ويجوز ايضا تضمين تكره معنى تشمئز و تنقبض وجملة قوله له فرجة صفة للامر لان اللام فيه للعهد الذهنى * قال وتامة غير محتاجة الى صلة وصفة * قال وصفة اختلف فى ما التى تلى النكرة لافادة الابهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم وفائدتهـا اما التحقير او التعظيم او التنويع نحو اعطيت عطية ما اى عطية لا تعرف من حقـارتها ولامر ما اى لامر عظيم لا يعرف من عظمتـــه واضربه ضربا ما اى ضربا مجهولا غير معين * قوله فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة الاعند ابى على فانه جوز كونهـا نكرة غير موصوفة وتجئ عند الكوفيين حرفا زائدة نحو قوله والاكثرون من عددا اى الاكثرون عددا وهى عند البصريين موصوفة اى انسانا معـدودا قال الشيخ الرضى اعلم ان من فى وجوهها لذى العلم ولا تفرد لما لا يعلم ويقـع على ما لا يعـلم تغليبا ومنه قوله تعالى فمنهم من يمشى على

انما قال مثلا لانها تكون زائدة كما فى قوله تعالى فبما رحمة من الله

نحو كتاب ثم عندكم وعم يتسائلون

كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا

لانه حينئذ يكون حرفا فلابد لتكره من مفعول والتقدير تكره النفوس شيئا من الامر موصوف صفة

بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع
وذلك لانه تعالى قال فمنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب
العلماء في الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه
ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم
قليلا ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو
فهو سؤال عن صفته والجواب عالم مثلا ويستعمل ايضا
استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهية وحقيقة ولهذا يقال
لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة
هاء والاصل المائية او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير
جعل الكلمتين ككلمة وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان
يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات
ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية اجاب موسى ببيان الاوصاف
دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه تعالى لا يعرف الا
بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر * قال والموصوفة نحو
يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها معرفة موصوفة
الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة * قوله لانه
التزم فيها الاضافة الى المفرد انما قيد بالتزام الاضافة لئلا يرد
النقض بكم رجل فانه قد ينتصب ما بعد كم الخبرية وقيد الاضافة
بقوله الى المفرد لئلا يرد النقض باذ واذا فانهما يضافان الى الجملة
ولا بلدن فانه قد يضاف الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة
الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانها بمنزلة التنوين المنافي
للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة
اذ لا اضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير
مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة قال الشيخ
الرضي انما التزم في اي الاضافة لان وضعها ليفيد بعضا من كل

فاذا

فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء
وان كان مقدرا بقي على اعرابه * قال الا اذا حذف صدر صلتها
ا[illegible] كانت صلتها فعلية فلا يبنى اي معها وان كانت اسمية وحذف
صدرها اعني المبتداء بشرط ان يكون ذلك الصدر ضمير
راجعا الى اي فان كان مضافا يبنى على الضم واجاز سيبويه
الاعراب وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن مضافا فالاعراب
واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا * قوله فمن قرأ بالضم
دون الفتح ولبس في قرأة الضم الوفاق على انها موصولة
مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان اي هذه استفهامية
معربة مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة محكية
على اضمار القول اي كل شيعة يقول فيهم ايهم
اشد وقوله من كل شيعة معمول لننزعن كما تقول اكلت
من كل طعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز ان يكون النزع
واقعا على من كل شيعة اي لننزعن بعض كل شيعة فكان قائلا
قال منهم فقيل ايهم اشد اي الذين هم اشد وقيل ان النزع
معلق عن العمل وليس بشيء لان مفعوله ليس جملة المعلق
بحيث ان يكون مفعوله جملة * قوله لتأكد شبه الحرف ا[illegible]
(ان قلت قد مر ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان ينبغي
ان لا تبنى مع حذف صدر صلتها فان كثرة الاحتياج لا ترفع
المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغي ان تبنى مع قطعها
عن الاضافة لازدياد الاحتياج (قلنا قد مر ان لزوم الاضافة
الى المفرد مناف للبناء واي اذا كانت مضافة وحذف صدر
صلتها تبقى في صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المنافاة امر
قياسي وبناء اي مضافا عند حذف صدر صلتها سماعي * قال
وفيما ذا صنع قال الشيخ الرضي اذ لا يجيء موصولة و[illegible]

الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والاولى فيما ذا هو ومن ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى اى الذى هو على حذف المبتدأ واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل فيمن ذا الذى ان تكون زائدة وان تكون اسم اشارة كما فى قوله تعالى امن هذا الذى فان هاء التنبيه تدخل على اسم الاشارة * قال احدهما ما الذى الجملة صفة لقوله وجهان او استينافية * قال على ان يكون ذا بمعنى الذى قال الشيخ الرضى لقائل ان يمنع مجئ ذا موصولة ويحكم فى نحو ما ذا صنعت بزيادتها (ان قلت رفع الجواب ورفع البدل عن ما يدل على ان الجملة اسمية (قلنا جاز ان يكون ما مبتدأ وذا مزيدة والفعل خبر لما بتقدير العائد وفيه ان حذف الضمير من خبر المبتدأ قليل دون صلة الموصول * قوله والظاهر ان مؤداهما واحد يؤيده ما نقلناه من الشيخ الرضى من ان ذا موصولة او زائدة * قوله وح جوابه نصب هذا اذا كان بعد ذا فعل ناصب لما قبله او مشتغل عنه بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ما ذا عرض عليهم وما ذا عليهم وماذا احل لهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة او زائدة * قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى قيل كان هذه يحتمل ان تكون ناقصة على اصلها وتامة وبمعنى صار وزائدة ولما كانت اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضى كان حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضى وقيل انها مصادر وفيه انها تستدعى تقدير فعل قبلها فلا تكون اسماء افعال (وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء لا افعال بل يقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت اسماء الافعال قصرا للمسافة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها (اللهم الا ان يقال ان بعضها مبنى لكونها

فى الاصل اصواتا كصه ومه وحمل الباقى عليها طردا للباب وقيل انه مبتدأ والفاعل ساد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافى الابتداء وفيه ان هذا القسم من المبتداء لكونه مسندا لا ينافيه معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل لو لم يناف للابتداء لصح ان يقال لكل فعل انه مبتدأ وفيه ان ذلك امر اصطلاحى او ان هذا القسم من المبتداء ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة فى الافعال لجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه عن الاعراب غير معهود فلا بد ان يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول ان القسم الثانى من المبتداء يأول بالآخرة الى انه مسند اليه لان قولك اقائم زيد فى قوة ان صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك فى الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع فى المبتداء مطلقا كونه مسندا اليه * قوله لان المعنى على الانشاء فيه ان المعنى لو كان على الانشاء وهو الحق لم يكن صيغة الماضى على الحقيقة اذ ليس المعنى على المضى فالظاهر فى وجه بناء اسماء الافعال ما قاله الشيخ الرضى وهو انها بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقى على ذلك الاصل كالماضى والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا حاجة الى العذر المذكور * قال مثل رويد زيدا فى الاصل تصغير ارواد تصغير ارود اى رفق تصغير الترخيم ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق عدى الى المفعول به مصدرا او اسم فعل بتضمينه الامهال وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف جر وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل * قوله مثال لما هو بمعنى الامر وهو متعد ومستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيد اى ارواده كما ان المثال

الثانى مع انه بمعنى الماضى لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه ففى
هذين المثالين اشارة الى اقسامها * قوله بفتح التاء قال الشيخ
الرضى فيجب التاء نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا
جعل بمعنى الفعل وكسرت للساكنين وضمت للتنبيه بقوة
الحركة على قوة معنى البعد اذ معناه ما ابعده وكان القياس
على تقدير ان اصله هيهية كزلزلة ان لا يوقف عليها
الا بالهاء لكن يوقف عليها فى لا كثر بالتاء تنبيها على
الحاقها بالافعال فكان تاؤها تاء قامت وقال بعض النحاة ان
مفتوحة التاء مفردة كقوقاة والوقف على الهاء واما مكسورة
التاء فجمع مفتوحة التاء مفردة كمسلمات ولو قف عليها بالتاء
والمضمومة التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء
* قوله هو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل
على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن عند
بعضهم جرد عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده
كما ان حذفه دليل الوقف عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور
وليس تنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير راجع
الى المصدر الذى ذلك الاسم قبل صير ورته اسم فعل كان بمعناه
وهو دليل على ان ما لحقه كان معرفا فمعنى صه بلا تنوين اسكت
السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اى
المسكوت عنه فحاصله افعل السكوت عن هذا الحديث فيجاز
ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين
سكت سكوتا ما * قوله اذ العربى القح قال قدس سره فى الحاشية
القح الخالص * قوله بحسب الوضع وان كان طاريا * قوله مثل
الضارب امس لو قال بدل امس فى الماضى لكان اظهر * قوله
المشتق من الثلاثى اى ان قوله من الثلاثى صفة للامر ولا يخفى

ان تقدير المشتق الصق من تقدير الكائن * قوله اى قياسى اى
ذو قياس * قوله على انه لم يأت اى على ان اسم الفعل من الرباعى
بمعنى الامر لم يأت الا نادرا وهو كلمتان قرقار اى صوت
من التصويت وعرعار اى تلاعبوا بالعرعرة وهى لعبة للصبيان
وقال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت
الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قار قار
وعار عار كغاق غاق * قوله حال كونه مصدرا صاحبها ضمير قوله
مبنى * قوله معرفة اى علم جنس كسبحان وقوله كفجار صفة
اخرى لمصدر ويجوز ان يكون خبر مبتداء محذوف اى هو
كفجار والجملة معترضة * قوله قال الشارح الرضى وقال ايضا
ان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدر
او علما مؤنثة فاذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز
عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونها
مؤنثة * قوله وصفة لمؤنث لم يجئ فى المذكر وجميعها تستعمل
من دون موصوف وتستعمل اما لازمة للنداء سماعا نحو
يا فساق واما غير لازمة له وهى على ضربين احدهما ما صار
بالغلبة علما جنسيا نحو جباز للمنية وهى فى الاصل لكل ما يجيد
اى يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا والضرب الثانى
ما بقى على وصفيتها نحو قطاط اى قاطعة كافية * قوله واما عدلا
انما اعتبر ذلك لان الزنة غير كافية والا لزم بناء سلام وكلام
لكن فيه انه لا دليل على العدل وثبوت الفجور وثبوت فاسقة
لا يدل الا على كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز ان يكونا
مترادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر لاضطرار وجودهما
مبنيين كما فى منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا
عن انزل وما استدلوا به عليه فى غاية الضعف فالاولى ان يقال

الثانى مع انه بمعنى الماضى لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه ففى هذين المثالين اشارة الى اقسامها * قوله بفتح التاء قال الشيخ الرضى فتحت التاء نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت للساكنين وضمت للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد اذ معناه ما ابعده وكان القياس على تقدير ان اصله هيهية كزلزلة ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها فى الاكثر بالتاء تنبيها على الحاقها بالافعال فكان تاؤها تاء قامت وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة كقوقاة والوقف على الهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء مفردة كسلمات والوقف عليها بالتاء والمضمومة التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء * قوله هو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن عند بعضهم جرد عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس تنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير راجع الى المصدر الذى دل ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان ما لحقه كان معرفا فمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اى المسكوت عنه فحاصله افعل السكوت عن هذا الحديث فيجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين سكت سكوتا تاما * قوله اذ العربى القح قال قدس سره فى الحاشية القح الخالص * قوله بحسب الوضع وان كان طاريا * قوله مثل الضارب امس لو قال بدل امس فى الماضى لكان اظهر * قوله المشتق من الثلاثى اى ان قوله من الثلاثى صفة للامر ولا يخفى

ان تقدير المشتق الصق من تقدير الكائن * قوله اى قياسى اى ذو قياس * قوله على انه لم يأت اى على ان اسم الفعل من الرباعى بمعنى الامر لم يأت الا نادرا وهو كلمتان قرقار اى صوت من التصويت وعرعار اى تلاعبوا بالعرعرة وهى لعبة للصبيان وقال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قار قار وعار عار كغاق غاق * قوله حال كونه مصدرا صاحبها ضمير قوله مبنى * قوله معرفة اى علم جنس كسبحان وقوله كفجار صفة اخرى لمصدر ويجوز ان يكون خبر مبتداء محذوف اى هو كفجار والجملة معترضة * قوله قال الشارح الرضى وقال ايضا ان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا اوصفة اومصدر اوعلما مؤنثة فاذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونها مؤنثة * قوله وصفة لمؤنث لم يجئ فى المذكر وجميعها تستعمل من دون موصوف وتستعمل اما لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهى على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا نحو جباز للمنية وهى فى الاصل لكل ما يجبذ اى يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا والضرب الثانى ما بقى على وصفيتها نحو قطاط اى قاطعة كافية * قوله واما عدلا انما اعتبر ذلك لان الزنة غير كافية والا لزم بناء سلام وكلام لكن فيه انه لا دليل على العدل وثبوت الفجور وثبوت فاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز ان يكونا مرادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر لاضطرار وجودهما مبنيين كما فى منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا عن انزل وما استدلوا به عليه فى غاية الضعف فالاولى ان يقال

ما قاله الشيخ الرضى وهو ان قسم المصادر والصفات بنى
لمشابهته لفعال الامرى زنة ومبالغة اذ فى الكل مبالغة * قال
علما للاعيان حال من مفهوم قوله مبنى فى الحجاز معرب فى تميم
اى اختلاف فيه حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه
ان تعلق بكل من قوله مبنى ومعرب لزم توارد العاملين على
معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلوا الاخر عن التعلق
بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للاخر كما فى باب التنازع * قوله
لمشابهته لفعال بمعنى الامر فيه ان هذا القسم اما علم مرتجل
او منقول عن المعنى الوضعى فان كان منقولا راعوا معناه الاصلى
وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حملوا على المنقول لانه اكثر
من غيره * قوله وجه الاكثرين او ان وجه البناء فى ذى الراء
قصد الامالة اذ هى امر مستحسن والمصحح للامالة كسر
الراء وهى لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا
اعرب منع الصرف فلم يكسر تمت
الحاشية الغفورية بعون الله
تعالى وبتوفيقه

واذا بلغ المحشى عبد الغفور اللارى الانصارى رحمه الله تعالى
الى مبحث الاصوات اجاب صوت نداء ارجعى الى ربك راضية
مرضية وكان ذلك فى يوم الاحد خامس شهر رمضان
المبارك لسنة اثنى عشرة
وتسعمائة

قد تم طبع هذه الحاشية المسمى بعبد الغفور * بعون الله الملك
الشكور * بدار الطباعة العامره فى اسلامبول الفاخره * بمعرفة
ناظرها الفقير الى ربه الصمد * السيد محمد اسعد * فى اوائل
جمادى الاخر * لسنة ثلث وخمسين ومائتين والف